

مستقبل الدولة الوطنية في بلدان المغرب الكبير

وعوائق الإنتقال الديمقراطي

تنسيق :

عَبْدالعالي المتقي - مصطفى أيت خرواش



مركز أفكار للدراسات والأبحاث

Afkaar Center for Studies and Research

مستقبل الدولة الوطنية في بلدان المغرب الكبير وعوائق الانتقال الديمقراطي

تنسيق: عبد العالي المتقي - مصطفى أيت خرواش

أعمال الندوة الدولية التي نظمها مركز أفكار للأبحاث والدراسات

المغرب 2019

الكتاب: مستقبل الدولة الوطنية في بلدان المغرب الكبير النجاحات والإخفاقات وعوائق الانتقال الديمقراطي

تنسيق: عبد العالي المتقي ومصطفى آيت خرواش

الطبعة: الأولى

الناشر: دار العرفان للنشر والتوزيع، أكادير.

الغلاف: محند انخرواع

الطبع: مطبعة قرطبة - حي السلام أكادير.

الإيداع القانوني: 2021MO3661

ردمك:978-9920-34-167-7

موقع المركز: https://afkaar.center

البريد الإلكتروني: afkaarcenter@gmail.com

فهرس الموضوعات:

تقديم.. 5

في النظر إلى الدولة كعائق أمام عقد اجتماعي ديمقراطي.............................. 9

مصطفى أيت خرواش

الدولة من البنى الوظيفية التقليدية إلى البنى الوظيفية الجديدة 27

جامع سموك

الانتقال الديمقراطي في المغرب والعوامل الخارجية 45

نورالدين أسويق

الدولة الحاضنة والحركات الاجتماعية - دراسة في تحولات الدولة الوطنية في الجزائر بعد2011.. 65

ناصرالدين باقـي

هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي في تونس: زمنا الاستقلال والثورة 95

ثامر سعداوي

"الدّولة العميقة" و"القوى الثوريّة الجديدة" في السّياق الانتقالي التّونسي: صراع الشرعيّات وجدليّة الاحتواء والانفلات... 167

مراد مهني

الأقليات واستمرارية الدولة الوطنية ليبيا والعراق نموذجا 200

إكرام عدنني

الدولة الحديثة في متخيل "تنظيم الدولة الاسلامية" 220

عبد العزيز راجل

"الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر: مقاربة قانونية"......... 244

أوكيل محمد أمين

تقديم

عرفت دول المغرب الكبير في العقد الأخير، مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت لها تداعيات محلية وإقليمية ودولية، وضعت أنظمة هذه الدول أمام تحديات حقيقية تسائل شرعيتها التاريخية ونماذجها التنموية ورهاناتها السياسية.

فالحراك الذي عرفته هذه البلدان على تفاوت في منطلقاته وطرق تدبيره، واختلاف في مكاسبه الدستورية والسياسية والاجتماعية، دفع إلى إعادة النظر في مجموعة من الأسئلة المركزية حول هوية الدولة ومقومات النظام السياسي المأمول وحدود علاقة المجال الديني بالمجال السياسي، وانتقلت مفاهيم من قبيل: الدولة المدنية والديمقراطية والمواطنة والدستور والحرية والمساواة والعدالة والعلمانية والتنمية... من مجال الاشتغال النظري إلى مجال النقاش العمومي.

ويدل عودة هذه الأسئلة بحدة وبقوة إلى مجال النقاش الفكري والسياسي على راهنيتها، وأنها لم تحظ بعد بإجابات حقيقية، أسئلة تختزل بأبعادها النظرية والعملية طبيعة الصراع الفكري والسياسي الذي تدور رحاه بين مختلف التيارات السياسية والفكرية في العالم العربي (إسلامية، قومية، ليبرالية، يسارية، علمانية...)، وتضع مختلف الفاعلين أمام اختبار حقيقي في اجتراح خيارات سياسية واجتماعية وفكرية تؤسس لثقافة الاختلاف والتنوع وتساهم في تأسيس اللبنات الأولى والأساسية لمجتمعات ديمقراطية تعددية.

ويعد "سؤال الدولة الوطنية" من الأسئلة المركزية التي كانت مجال اشتباك نظري وعملي في النقاش الفكري والسياسي في بلدان المغرب الكبير، سؤال عرف حضورا لافتا في كتابات رواد الحركة الوطنية، لكنه اليوم يتزامن في إعادة طرحه والتداول بخصوصه من جديد مع ما شهدته هذه البلدان من حراك ومطالب إصلاحية تفاوتت في صيغها وحدتها وظروفها وسياقاتها ورهاناتها بين بلد وآخر، غير أنها تتفق في خلاصة مفادها أن الدولة الوطنية في مجتمعات ما بعد الاستقلال تعاني أزمة واختلالات، وأن وعود الاستقلال السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تحقق مما يمنح سؤال الدولة الوطنية راهنيته مجددا باعتباره أفقا للتفكير في سياق استعاد فيه هذا المفهوم شرعيته بعد النقد الذي تعرض له من طرف مجموعة من التيارات الأيديولوجية نجملها في ثلاثة مواقف نقدية، أولها "**الموقف القومي**" العربي الذي ذهبت مقالته إلى إسقاط شرعية الدولة الوطنية لأنها ناتجة عن إرادة التقسيم والتجزئة الاستعمارية، وثاني تلك المواقف النقدية "**الموقف الإسلامي**" الذي طعنت مقالته في شرعيتها أيضا، إما لأنها أتت على أنقاض الخلافة أو لأنها لا تحكم بما أنزل الله. أما ثالث المواقف فهو الموقف الماركسي الذي يذهب أصحابه إلى اتهام الدولة الوطنية بأنها دولة طبقة واحدة هي البرجوازية وأنها دولة تابعة للميتروبول الرأسمالي الغربي ومعادية لمصالح الشعب وطبقاته الكادحة.[1]

ليس من اليسير الحديث عن مستقبل الدولة الوطنية في بلدان المغرب الكبير في سياق متحول يعرف تغيرات إقليمية ودولية كبرى تجعل أفق الاستشراف

---

[1] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سبتمبر 2008، ص106.

عسيرا، فنحن أمام صيرورة تضم مجموعة من الفاعليين ممن تتفاوت رهاناتهم وتتناقض أحيانا، الأمر الذي يجعلنا أمام احتمالات متعددة وملتبسة خصوصا وأن مسارات الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان مازالت في بداياتها وفي طور التشكل مما يصعب التنبؤ بمآلاتها مادامت هذه المسارات تتأثر بعوامل داخلية وخارجية وبتفاعلات إقليمية ودولية متحركة، كما أنها تشهد صعوبة في ترسيخ المسار الديمقراطي واحترام قواعده، إلى جانب تعاظم تدخل القوى الخارجية والدولية وتأثيرها البيّن في العملية الديمقراطية وعدم قدرة النخب على بناء توافقات سياسية قادرة على تجاوز عراقيل وصعوبات المرحلة الانتقالية.

يسعى مركز أفكار للدراسات والأبحاث في هذا الكتاب الذي يقدمه لقرائه استجلاء معالم مستقبل الدولة الوطنية في بلدان المغرب الكبير، من خلال مجموعة من البحوث التي قُدمت في الندوة الدولية المغاربية التي عقدها المركز يومي 06-07 أبريل 2019 بالرباط، وهي بحوث قاربت الموضوع من زوايا مختلفة ورؤى متباينة والتي قد يستشعر القارئ في المحصلة تكاملها.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نشكر الأساتذة الباحثين الذين ساهموا في هذا الكتاب، كما نشكر مؤسسة هانس زايدل على احتضانها لهذا النشاط والحرص على نجاحه.

في النظر إلى الدولة كعائق
أمام عقد اجتماعي ديمقراطي

مصطفى أيت خرواش

أولا: في الإرادة العامة بين الحرية والتسلط

في محاولتنا تفكيك الدرس السياسي لثورات الربيع العربي، برزت لدينا إشكالية مهمة كانت مناط قولبة سياسية ظاهرة؛ فلقد تماهت إشكالية "الإرادة العامة" مع إرادة التسلط، وهي إحدى المخاوف التي كان روسو، وهو الأب الروحي لفكرة الإرادة العامة، يخاف من تمييعها لصالح الاستبداد بما هو تطويع لإرادة الجميع لصالح إرادة الكل المموهة. فشروط نشوء الإرادة العامة تبدأ عندما ' يضع كل فرد ضمن جماعة معينة كامل قوته تحت التدبير المطلق للإرادة العامة، بحيث يصبح كل فرد عضوا ضمنيا داخل الكل'[1]. وطبعا يطرح هنا مفهوم "الكل" و"الجميع" إشكالية حقيقية؛ فإذا كانت إرادة الجميع باعتبارها 'مجموع الإرادات الجزئية، وإرادة الكل وهي الإرادة العامّة'[2]، تلتقيان على مستوى الهدف الأسمى وهو تشكل الإرادة العامة ذات السيادة العليا، فإن كل من إرادة الكل وإرادة الجميع تتشكلان من خلال الوجود المادي للفرد باعتبار أحد الأطراف الحقيقيين في التعاقد الاجتماعي إن لم يكن الطرف المادي الوحيد. ذلك أن ' الكل المهيمن

---

[1]- Dunn، Susan (Ed). Rousseau، Jean-jacques. The social Contract and the first and second discourses (New Haven: Yale university Press، 2002(، p164.

[2]- لبيب، عبد العزيز، نظرية العقد الاجتماعي من روسو إلى هوبز، مجلة التفاهم، عدد 39، سنة 2013، ص17.

بالنتيجة، وبفضل اتحاد أجزائه- لم يكن- من قبلُ- إلا كلا نظريا أو متخيلا، بل قُلْ: كلا موهوما تعاقد معه الفرد الطبيعي الموجود الوحيد فعلا في ميدان التعاقد، والذي سيتحول إلى حيوان سياسي، وتتقوى فرديته من أول العقد الاجتماعي إلى نهايته"[1]. في المحصلة، لا يمكن نفي إرادة الجميع في معادلة الإرادة العامة ونسبها فقط لإرادة الكل، فالفرد الحر في اختيار مصيره والمستقل في قراره هو العضو الضامن لوجود الإرادة العامة، وبدونه تنتفي شرعية الإرادة العامة الممثلة للكل، ذلك أن أساس شرعية الدولة صاحبة الإرادة العامة هو مجموع الأفراد المكونين للإرادة الجماعية. يفك روسو هذا الإشكال عندما يصف الدولة أو النظام السياسي بالفرد العمومي، وهو ذلك المتكون انطلاقا من اتحاد كل الأفراد وتشكيل ما سماه بالمدنية أو الجمهورية أو النظام السياسي[2].

كان هذا الفرز التنظيري بين الإرادات المختلفة ضروريا لتبيين مساحات التلاقي والاختلاف بين المتعاقدين في العقد الاجتماعي. ذلك أنه أثناء تجربة الربيع العربي، تلاعبت إرادة السلطة الحاكمة بالمساحة الشرعية للأفراد المكونين للإرادة الجماعية والذين يكونون بالتوالي إرادة الكل أو الإرادة العامة والتي هي الدولة. ففي فترة الانهيار السياسي للأنظمة العربية السلطوية، لجأت هذه الأنظمة إلى الفضاء العام باعتباره فضاء لاكتساب الشرعية السياسية عبر الصراع السياسي، وإلى الإعلام باعتباره أحد الوسائل السياسية لبناء الراي العام، وقامت بتجاوز الحيز الجمعي

---

[1]- نفس المصدر، ص16.

[2] - Dunn، Susan، The social Contract and the first and second discourses، p164.

للأفراد وذلك لبناء ادعائها المقولب وهو أن الدولة الحالية هي تمثيل شرعي للإرادة العامة. ولا أدل على ذلك كون الأنظمة التي قادت ما سمي بالثورات المضادة، وهو تعبير مجازي للتدليل على تداخل فضاء الصراع السياسي، كانت تشرعن انقلابها على إرادة الجميع بادعاء أنها تعبر عن إرادة الكل، والكل هنا في نظرها هو تعبير عن الإرادة الجماعية.

لقد أبانت ثورات الربيع عن أزمة في الشرعية، وقد يكون ' من أعوص مشكلات شرعية الاجتماع السياسي العربي- دولة ونظاما سياسيا- حالة التماهي، أو التداخل التلفيقي، بين الصعيد العام، الجامع، المجرد والمتعالي، الذي تمثله الدولة، وبين الصعيد السياسي المفتوح على المباينة في الرأي، والمنافسة في المصالح، الذي تمثله السلطة والنظام السياسي'[1]. وبديهي أن يحصل هذا التماهي على اعتبار أن الدولة العربية الحديثة لم تنشأ دولة حداثية بما هي دولة مؤسسات بل ظهرت نتيجة تراكم وتضخم الحكم الفردي والذي لا يفتح مساحات هامش للتداول السلمي على السلطة ولا للممارسة السياسية المتعددة. لذلك فالشرعية التي ارتكزت عليها الدولة هاهنا هي شرعية ممارسة السلطة بالقوة على حساب ممارستها عبر التداول الطوعي والسلمي بين أعضاء المجتمع السياسي. في حين أن شرعية النظام السياسي والسيادة يتأتيان من خلال ' قداسة وحرمة التعاقد، بحيث أن أي تجاوز له سيؤدي إلى نفي

[1]- بلقزيز، عبد الإله، الدولة والسلطة والشرعية (بيروت: منتدى المعارف،2013)، ص12.

وجودها، لأن اللاشيء لا ينتج سوى اللاشيء'[1]. لذلك ومن هذه المنطلقات التي ذكرناها، سنتناول مفهوم الإرادة العامة من منظور اعتباره تعبيرا عن سيادة الشعب على قراره في لحظة التعاقد وفي لحظة العصيان المدني بما هي سحب لشرعية السلطة المستبدة وإعادة لمالكيها الحقيقيين. فالإرادة العامة كيفما نعنيها هي الممثلة لإرادة الشعب، في حين ميّزناها عن إرادة السلطة باعتبارها إرادة في التحكم وتطويع الإرادة العامة التي تمتلكها الشعوب عبر سيادتها على قرارها.

هذا التمييز المفهومي الذي أقمناه هاهنا، يمكن قراءته في شعار الربيع العربي "الشعب يريد إسقاط النظام"، فمن خلال تفكيك عناصره (الشعب/يريد/إسقاط/النظام)، نستشف شروط التعاقد الجديدة للشعوب العربية الحديثة. فمفهوم "الشعب" يقرّ بذاتية الطرف الرئيسي صاحب السيادة، وبلحظة تكونه واستقلاليته في اتخاذ قراره، ثم باعتباره صاحب الشرعية الأول. والشعب "يريد" هي تكملة للحظة الأولى التي أرجع فيها الشعب السلطة لذاته، ثم عبر في اللحظة الثانية عن إرادته الحرة والمستقلة في دحر العقد الاجتماعي القديم ومطالبته تأسيس العقد الاجتماعي الجديد. وتحمل كلمة "إسقاط" دلالة سيميائية عميقة وهي تدل على اللحظة الثالثة من لحظات تكون الإرادة العامة الطبيعية، فهي تتجاوز جميع الوسائط السياسية بين المتعاقدين، من إصلاح وتنازل وحوار وتفاهم وغيرها، وترجع إلى الوسيلة الجذرية في نسف التعاقدات وهي الهدم والإسقاط المباشر. ويمثل مفهوم

---

[1]-Dunn، Susan، **The social Contract and the first and second discourses، p165.**

"النظام" الصفة التي تبنّتها الدولة في العقد الاجتماعي الأول، ذلك الذي موّهت من خلاله الجميع على اعتباريته، في حين أنه مجرد جسم هرمي غير مترابط بمؤسسات متسقة، وهو ما كان سببا في الانهيار السريع لهذه الأنظمة.

تمثل هذه اللحظات الأربع المكونة لفعل اسقاط العقد الاجتماعي القديم، لحظات تشكل المعنى الجديد في القيم المشكلة لها الفعل، وهي قيم: الحرية والاستقلالية والشرعية والسيادة، ولكل قيمة من هذه القيم دلالات عميقة في الفعل الاجتماعي وفي عقد الاتفاق الاجتماعي. فقيمة الحرية، وهي اللحظة الأولى في الفعل "الشعب يريد اسقاط النظام" تعكس حالة الانفكاك من الإرادة العامة القبلية والتي لم تعد تمثل مجمل الإرادات الجزئية، فتحقيق الحرية في التجربة العربية يدخل، من ضمن ما يدخل فيه، في سيرورة تحقيق الحداثة كما بشرت به الحداثة نفسها، لكن لهذه اللحظة الحداثية بُعد مفارق "بوصفها ثقلا ومسؤولية ليست هينة، لدرجة أنها تغدو استعبادا من نوع جديد"[1]. تمثل الاستقلالية، القيمة الثانية في سلسلة الفعل الثوري الإرادي، وفعل الاستقلال "ليس دائما من جهة الدولة وإنما أيضا من جهة الشعب والمجتمع المدني"[2]، فالشعب يريد، تدل على أن الشعب أخذ لنفسه مَوضعة مستقلا في الفعل والتفكير المستقلين. أما قيمة السيادة، فهي مجال

---

[1]- أفاية، نور الدين، **التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة**، في " الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص16.

[2]- بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص307.

صراع بين الشعب والسلطة الحاكمة، أي بين الإرادة الجمعية وإرادة السلطة. لا ترتبط السيادة فقط بسيادة"الدولة على جغرافيتها المادية وقرارها السياسي، وانما بسيادة الشعب على موقفه وقراره السياسي"[1]. وهنا موقع التمويه في نسب السيادة، فهي تتكون -كما قال روسو-فقط من " الأفراد المكونين لها والتي لا يمكن أن تكون لها أية مصالح خارجة عن مصالحهم"[2]. يعيد الربيع العربي قلب هذا الميزان، فليست السيادة للدولة تلغي سيادة الشعب لأن الدولة العربية الحديثة باسم السيادة مارست الاستبداد على السيادة الشعبية. وتتضاف لهذه القيم الثلاث قيمة الشرعية، بما هي الحق الطبيعي الذي تمتاح منه الشعوب وجودها قبل أن تكتسبه في الحق المدني في لحظة العقد الاجتماعي. وشرعية الدول تتوقف على شرعية الشعوب؛ فلا تكون الدولة شرعية " إن لم تمثل إرادة مجموع الشعب في السيادة الذاتية، بصرف النظر عما يرمز- ومن يرمز- لتلك السيادة (مؤسسة، شخص..)، والدولة هنا ليست شيئا اخر سوى الإرادة العامة".[3]

تتصارع إذن في السياق العربي المعاصر إرادتين جدليتين، تمثل الإرادة الأولى الإرادة الأصلية وهي إرادة الشعب وهي التي تتكون لتصبح الإرادة العامة في العقد الاجتماعي الحديث، فيما تكون الثانية إرادة السلطة الحاكمة الفاقدة لشرعية وسيادتها بفعل تضخم إرادتها السلطوية على الإرادة الجماعية. وأثناء تجربة الربيع

[1]- نفس المصدر، ص307.

[2]-Dunn، Susan، **The social Contract and the first and second discourses، p165.**

[3]- بلقزيز، عبد الإله، **الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية**، ص307.

العربي، أعادت الشعوب العربية العقد الاجتماعي إلى لحظة الصفر، وانتزعت شروطها الذاتية في قيام عقد جديد، وذلك عبر إعادة المعنى إلى مفاهيم الحرية والاستقلالية والسيادة والشرعية.

ثانيا: في معضلة الدولة والعقد الاجتماعي

يقتضي النظر في معضلة الدولة العربية الحديثة، الرجوع إلى طبيعة وتاريخ تشكّلها قبل البحث في أزمتها، بما يساعد على تجاوزها كعائق أمام تشكل عقد اجتماعي عربي حديث. فإذا كانت الدولة بما هي المجتمع السياسي بتعبير العروي، "مبنية على أدلوجة وعلى جهاز بحيث تجسد الأدلوجة مفهومي الشرعية والاجماع، ومن حيث يتكون الجهاز من البيروقراطية المدنية والعسكرية"،[1] فإن الدولة العربية قامت على هذه القواعد التسلّطية من دون أن تتطوّر في اتجاه حداثة سياسية بما هي الحكم التداولي والقائم على استقلالية المؤسسات والقانون. فلقد 'تحولت الحداثة العربية إلى حداثة وسيليّة، تركز نشاطها على تنمية أدوات الضبط والتقييد والسيطرة ومراكمة وسائل القمع وقهر المجتمعات وإخضاعها على حساب تنمية القيم والغايات الإنسانية والفاعليات الإبداعية'[2]. وربما كانت لهذه السياسة تنظير قبلي يعتقد بارتباط الحداثة والتحديث المجتمعي بقيام الدولة وباستمرارها في الحكم والتدبير القوميين. لقد ربط مفكرون عرب كثيرون (ومنهم العروي) بين قيام الدولة

---

[1]- العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، ط7،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص155.

[2]- غليون، برهان، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط4 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2005)، ص11.

وممارستها للسيادة وبين نشوء الحداثة؛ فعلى مستوى التاريخ السياسي (الأوروبي بالخصوص) شكلت ظهور الدولة الحديثة بعد معاهدة ويستفاليا وعولمتها فيما بعد في باقي ربوع أوروبا، مرحلة سياسية جديدة تشكلت خلالها أنماط العقد الاجتماعي الحديث، والتي قطعت مع أنماط الدولة التقليدية الزراعية بالخصوص.

لذلك، فالقول بأن الدولة العربية الحديثة ارتهنت لهذه الأيديولوجيا المرتبطة بتحديث جهاز الدولة وسيلة لتحديث مجتمعي لها جزء من المصداقية وكثير من القولبة. فمن جهة، كانت النخبة السياسية الحاكمة مرهونة بعقدة التقدم والتحديث المجتمعي سواء عبر استعمال استراتيجيات قومية أو وطنية أو إصلاحية، لكن من دون أن تطرح هذه الإمكانيات التحديثية على نماذجها التسلطية، فهي كانت ترى التحديث خارج إطارها ونموذجها التدبيري. لكن، ومن جهة ثانية، تراكمت نزعة التفرد هذه لتفضي إلى إشكال مجتمعي حقيقي؛ فلقد انتقلت أزمة الدولة التحديثية إلى المجتمع وأصبحت أحد مظاهر أزمة المشروع التاريخي للنخبة السياسية العربية سواء القومية أو الإصلاحية أو الوطنية والانقلابية. إنها أزمة الحداثة بذاتها يقول برهان غليون، من حيث هي 'قراءة للتاريخ العالمي، ومرشد للعمل واستراتيجيات مبلورة، أي بما هي مشروع تاريخي وفعل منظم ومسؤول تقوده نخبة أو دولة أو قوى اجتماعية واعية'.[1] توحي هذه القراءة إلى أن ضعف قراءة التاريخ العالمي ولنماذج التسيير الحكومي العقلاني هي التي جعلت مشاريع التحديث العربية تبوء

[1]- المرجع نفسه، ص236.

بالفشل، وقد تكون لهذه القراءة معقولية معينة. لكن تاريخ الدولة العربية الحديثة يبين أن الأزمة السياسية للدولة لا تقتصر على ’طبيعة سلطتها المطلقة أو شبه المطلقة، بقدر ما تكمن في تمحور هذه السلطة على خدمة مصالح شديدة الخصوصية والضيق، الأمر الذي جعل من استبداد الدولة استبدادا مضاعفا، بنيويا وسياسيا‘.[1]

بسبب هذا الاستبداد الشديد الضيق، نمت دولة مفارقة للمجتمع أو دولة ضد المجتمع أو الأمة، فلقد بدأت الأزمة منذ "تناقضت مشروعات الدولة مع مشروعات الأمة"[2]، وأصبحت السيادة والشرعية تمارس بالقوة عوض ممارستها بالطرق التعاقدية الحديثة. وبسبب هذه المفارقة السياسية بين الدولة والمجتمع، فلقد أصبحت الدولة ’تتصرف كمجرد جهاز يحاول بكل الوسائل أن يسيطر على الأرض والسكان الخاضعين له، وليس له من مرشد أخلاقي أو سياسي إلا القوة والحنكة‘. وطبعا فعندما تتكون هذه المفارقة المفصلية، فإن الدولة الفاشلة تستنجد بكل الفاعلين الاجتماعيين سواء الداخليين (الأعيان، القبائل وغيرها)، أو الخارجيين (الدول والأنظمة الإقليمية والدولية ذات المصلحة المشتركة)، من أجل الدفاع عن جهازها التنظيمي الفاقد للشرعية السياسية الداخلية. تتماهى الدولة، في المحصلة، مع ’اقتصاد

---

[1]- طويل، عبد السلام، إشكالية الدولة في الفكر العربي المعاصر (دبي: مدارك، 2012)، ص173.

[2]- محفوظ، محمد، الأمة والدولة؛ من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص38.

المضاربة المحلية والدولية، ووضعها نفسها، لتأمين استقرارها، تحت الحماية الأجنبية شبه العلنية'.[1]

تعكس حالة التشوه في الوظيفة الأصلية للدولة، حالة نفور الأفراد من الدولة ومن فكرتها، لكن من دون أن يعني ذلك أنهم لا يتقربون إليها أحيانا بشكل براغماتي أو عقلاني في أحايين أخرى. ففي حين يكون الأفراد والجماعات معارضات خفية وأحيانا موهومة لتدارك بطش الدولة وأجهزتها القمعية عليها، في نفس الوقت يقدم نفس الأفراد توددهم لكسب رضى وعطف السلطة المركزية. فالأمر هنا لا يعدو أن يكون ممارسات براغماتية لحظية من الافراد من دون أن يؤمنوا بالسلطة ولا بفكرتها، ولكن لأن واقع القمع السياسي لا يسمح لهم بممارسة حياتهم الاجتماعية باستقلالية مطلقة. إن نمط الدولة هذه، التي تحدث تكتلات ريعية داخل الدولة لتدارك فشلها المؤسساتي، تكون في الحقيقة قد ارتهنت نفسها للانهيار التام في أية لحظة، لأن الدولة الحق -باتفاق كل المفكرين السياسيين، الواقعيين والمثاليين- هي " اجتماع وأخلاق، قوة وإقناع".[2] وتشكل هذه الشروط التعريفية، في نفس الوقت، أسباب غياب الدولة الحديثة؛ فلكونها دولة فهي تمثل اجتماعا سياسيا يجمع مختلف الإرادات الجماعية والعامة وفق تعاقد مدني بين أطراف متعددة لتنظيم هذا الاجتماع السياسي. ولكونها تلك، فهي فكرة أخلاقية من خلالها يتعهد الأطراف أخلاقيا باحترام التعهدات قبل أن يتم احترامها بقوة القانون. ثم إنها تشكل

---

[1]- نفس المصدر، ص186.

[2]- العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، ص157.

قوة، ومن دون هذه القوة فلا يمكن تحقيق التزامات المتعاقدين لأن التعاقد دائما ما يلازمه صفة خرق الالتزام. وفي الأخير، فإن إقناع أطراف التعاقد باجتماعية وأخلاقية وقوة التعاقد هو الذي يحقق العقد واستمراره في الزمان.

بالوصول إلى حد التناقض بين المجتمع والدولة، فلقد تحقق لدى الشعوب العربية أن الدولة العربية الحالية هي عائق حقيقي وضخم أمام أية عملية للتحديث، وبأن المجتمع العربي تطوّر بفعل انفتاحه على وسائط العيش الحديثة، لكن من دون أن تتطور الدولة نفسها. فبالرغم من تطور آليات الحكم السياسي عالميا وتفكك الأليات التقليدية في الحكم، إلا أن الدولة العربية بقيت محتفظة بالنظم التسلطية التقليدية نفسها، في حين تحرّرت المجتمعات بفعل التحديث القسري للعولمة، ذلك لأن "العولمة تسعى إلى تقوية المجتمعات ضد الدولة"،[1] وإلى "إلغاء الدور السيادي للشعوب بتفكيك سيادات الدول".[2]وساعدت حالة الانفتاح التواصلي والالكتروني على العالم المفتوح إلى حدوث شرخ ظاهر بين المجتمعات العربية المنفتحة تواصليا، وبين الأنظمة التي عجزت عن تدارك هذا الانفتاح المجتمعي الخارج عن سيطرة الدولة. لقد ساهمت مجتمعات العولمة المنفتحة بحكم انهيار الحدود المعرفية والتواصلية، في جعل الدولة العربية تتقوقع في خندق ضيق جدا بعدما تكررت الإضرابات الاجتماعية وتنامت المعارضات المختلفة ضد تقليدانية الدولة وحكمها الذي يحد من حركة الشعوب وانفتاحها على العالم. وما يفسر ذلك هو فراغ هرم الدولة من

---

[1]-الحداد، محمد، التنوير والثورة؛ دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع، (بيروت: دار التنوير،2013)،ص93.

[2]- نفس المصدر، ص92.

المؤسسات الوسيطة؛ فلقد خلق "نقص المؤسسات في المجتمعات، والذي من الممكن أن يلائم المسؤولين الاجتماعيين الجدد، حالة اسماها صامويل هنتغنتون "سيادة المجتمع بالقوة" Praetorianism، عندما تصبح المشاركة السياسية عبارة عن إضرابات، ومظاهرات، واحتجاجات، وعنف، وفي مثل هذه الظروف تستولي القوة العسكرية على السلطة لأنها الجهة المنظمة الوحيدة القادرة على إدارة حكومة".[1]

لكن الدولة العربية لم تسقط رغم حالة الهشاشة السياسية والتناقض الحاد بين الشعب والسلطة، وتكمن أحد أهم الأسباب وراء ذلك في الدعم الذي تتلقاه هذه الدولة من طرف الدول العظمى؛ فهذه الأخيرة ترى في الأنظمة العربية حافظة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية، وحيث إن انهيار هذه الدول الهشة قد يؤدي إلى تغير الفاعلين السياسيين وإلى إمكانية تدخل القوى الأجنبية في بلورة أنظمة سياسية جديدة داعمة لها. وطبعا فتكلفة الحفاظ على أنظمة تيوقراطية وشمولية أقل بكثير من سقوط هذه الأنظمة وبناء أخرى جديدة. لذلك يرى الخبراء ومنظرو السياسات الخارجية للدول العظمى أن " بناء الدولة يشكل اليوم أحد أهم قضايا المجتمع العالمي، لأن الدول الضعيفة أو الفاشلة تبقى مصدر العديد من أكثر مشاكل العالم خطورة، من الفقر إلى مرض العوز المناعي المكتسب (الإيدز) إلى المخدرات

---

[1]- فوكوياما، فرنسيس، الإسلام والحداثة والربيع العربي، ترجمة حازم نهار، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015)، ص257.

إلى الإرهاب".[1] وهذه النظرة، طبعا، لا تبقى مستقرة في أذهان هؤلاء المنظرين والنخب الحاكمة؛ فالتنظير السياسي يبقى مفتوحا على الاحتمالات المتعددة، ومتى تغيّرت الشروط السياسية تتغير النظريات السياسية.

لقد أعاقت الدول العظمى والمؤسسات الدولية بشكل واضح جل الثورات العربية الأخيرة، وشكلت تحديا حقيقيا أما الشعوب العربية أمام الرغبة العامة في التحرر والتحديث. ولا شك أن المؤسسات الدولية تلتزم بعقد اجتماعي دولي أمام الدول الأطراف المتعاقدة فيها من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية والأمنية العالمية. لكن تم افراغ هذه المؤسسات من شرعيتها وقوتها، وذلك عندما تداخلت مصالح الدول العظمى في العديد من التحولات السياسية في مناطق النزاع والثورات والحروب، ما جعل هذه المؤسسات الدولية غير قادرة على تحقيق الاجماع أو الاتفاق على حل النزاعات والحروب. وأمام هذه الحالة فلا رادع لقوة عالمية معينة لها مصالح معينة في نشوء الحرب، وأخرى لها مصلحة قصوى في بقاء الأنظمة الهشة ولو على حساب الشعوب المضطهدة، وعلى حساب حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية.

لذلك فإن مشاريع دمقرطة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تتبناها عديد القوى العظمى وتتأثر بها أو تدعمها حركة التنظير السياسي والاقتصادي للمفكرين السياسيين وخبراء التنمية، غالبا ما تطرح الأسئلة المرتبطة بتوجهاتها الاستراتيجية

---

[1]- فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة؛ النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (السعودية: العبيكان، 2007)، ص35.

وسياساتها في المنطقة. فسؤال الدمقرطة مثلا، لا يعدو أن يكون سؤالا في الحداثة، لكنه بالمقابل يخلق إشكالية حقيقية في التفكير السياسي، هل نتحدث عن دمقرطة الشعوب؟ أم دمقرطة المؤسسات بحيث تصير شفافة وحرة؟ أم دمقرطة السلطة الحاكمة؟ أم البحث في دينامية السياسات وليس في غيابها؟ لقد أدى تجذر الاستبداد السياسي العربي إلى إعادة النظر في التنظير السياسي والبحث في إمكانية الدمقرطة، حيث' تغيّر انتباه المفكرين من البحث في فهم المصادر الممكنة للإصلاح في الشرق الأوسط إلى محاولة فهم جذور صلابة واستمرار الاستبداد في المنطقة'.[1]

ما يعني أن حتى الدول العظمى وصلت لحد الإيمان بأن كل خططها السابقة في الإصلاح خارج دائرة الحكم السياسي باءت بالفشل، وأن الحل الوحيد هو إصلاح الدولة بما هي العائق الوحيد أمام الدمقرطة في الشرق الأوسط.

أمام هذه الرزمة من العوائق والتحديات التي تواجهها الشعوب العربية التواقة للحرية والتحديث، يبرز سؤال مهم، هل تستطيع هذه الشعوب أن تتحدى كامل هذه العوائق وتخلق عقدا اجتماعيا جديدا؟

إن تجربة الربيع العربي، في حدوثها على الأقل، أجابت بالإيجاب على هذا السؤال ولو مبدئيا، ذلك أن حدوث الثورة وإسقاط الأنظمة العربية التقليدية أعاد الشرعية والسيادة للشعب باعتباره صاحب الإرادة العامة الحقيقي، أي الموجود ماديا. فلقد أسقطت الشعوب الحاجز الحقيقي أمام الدمقرطة والذي وصلت جل

---

[1]-Brynen Rex et All. Beyond the Arab Spring، authoritarianism and Democratization in the Arab World. (Boulder: Lynne Rienner Publishers، 2012)،p7.

القوى الاجتماعية الأخرى إلى تأكيده، لكن من دون أن تكون لها القدرة على تجاوزه. ما يعني أن الشعوب العربية أخذت قرارها بسحب البساط من تحت السلطة وهي طرف التعاقد القبلي، وقامت بتحديث شروطها السياسية الجديدة، لا عقد بدون حرية، كرامة، عدالة اجتماعية. ولقد شكلت الثورات العربية أيضا إجابة عن إشكالية قديمة حديثة، وهي القائلة بتعذر الحداثة عربيا لأن الشعوب لم تتشبه بعد بالفكر الحداثي الديمقراطي. ولا غرابة أن مفكرين عرب كثر دافعوا باستماتة على هذه الأطروحة قائلين إن الإرث الثقافي العربي، الموصوف بالقبلية والرجعية والتقليدانية، والفكر الديني المتصلب هما العائقان اجتماعيا وسياسيا أمام حدوث أية نهضة عربية حقيقية. ولا شك أن هذا النقاش يعود بنا أيضا إلى نقاش تنظيري آخر، والذي نصوغه في الأسئلة التالية: هل النخب هي الفئة المؤهلة الوحيد لإحداث تغيير سياسي؟ أم أن الشعوب هي القادرة الوحيدة؟ هل يسبق أي فكر تحرري تنظير فكري وسياسي؟ أم أن التغيرات الاجتماعية هي أحداث سياسية بالضرورة؟ من اين نبدأ التغيير والإصلاح: من رأس الدولة أو من المجتمع؟

المراجع

✓ أفاية، نور الدين، **التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة، في** " الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص16.

✓ بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، **أزمة الدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص307.

✓ بلقزيز، عبد الإله، **الدولة والسلطة والشرعية**، بيروت: منتدى المعارف،2013، ص12.

✓ الحداد، محمد، التنوير والثورة، دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع، (بيروت: دار التنوير، 2013)، ص93.

✓ طويل، عبد السلام، إشكالية الدولة في الفكر العربي المعاصر (دبي: مدارك، 2012)، ص173.

✓ العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، ط7،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص155.

✓ غليون، برهان، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط4 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2005)، ص11.

✓ فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة؛ النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (السعودية: العبيكان، 2007)، ص35.

✓ فوكوياما، فرنسيس، الإسلام والحداثة والربيع العربي، ترجمة حازم نهار، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015)، ص257.

✓ لبيب، عبد العزيز، **نظرية العقد الا جتماعي من روسو إلى هوبز**، مجلة التفاهم، عدد 39، سنة 2013، ص17.

✓ محفوظ، محمد، الأمة والدولة؛ من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص38.

✓ Brynen Rex et All. *Beyond the Arab Spring, authoritarianism and Democratization in the Arab World*. (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2012), p7.

✓ Dunn, Susan (Ed). Rousseau, Jean-jacques. *The social Contract and the first and second discourses* (New Haven: Yale university Press, 2002), p164.

الدولة من البنى الوظيفية التقليدية
إلى البنى الوظيفية الجديدة

جامع سموك[1]

مقدمة

لقد ساهمت التغيرات والتطورات الهائلة والمتسارعة، في استمرار التداخل والتأثير البين والواضح بين العوامل الدولية (الخارجية) والمتغيرات الوطنية (الداخلية)، لدرجة أصبح من الصعب التمييز بين الحدود الفاصلة بين السياسة الدولية والسياسة الوطنية. وعلى ضوء جميع هذه التداخلات، والتي تستمد وجودها وصيرورتها من العولمة، فقد تثير على الدوام إشكالات وتساؤلات عن دور الدولة، كجهاز سلطة وإدارة في ظل العولمة، لاسيما في سياق الجدل والنقاش حول مدى جمود ومرونة دور الدولة.

وتخلل هذا الطرح، ثلاث اتجاهات، فمن قائل بتراجع دور الدولة وضعف مفهوم سيادة الدولة، كما هو الشأن للباحث (كينشي أو ماهي) في كتابه نهاية الدولة القومية، بينما ذهب الاتجاه الرأي الثاني إلى القول بأن الأمر لا يتعلق بنهاية الدولة ولا بتراجع دورها، إنما يتعلق الأمر ببداية إعادة النظر في تعريف وتحديد دور

[1]- باحث في سلك الدكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة القاضي عياض مراكش.

الدولة، وتكييفه مع ما يشهده العالم من تطور (كما أورد ذلك التقرير رقم 20 الصادر عن البنك الدولي)، أما بخصوص الرأي الثالث فقد دعى إلى ضرورة التمييز بين دور الدولة في العالم الغربي خاصة الدول الصناعية، وبين دور الدولة في العالم الثالث، حيث برر أنصار هذا الرأي هذا التمييز، بكون الدولة في النموذج الغربي نتاج لسيرورة من الممارسة الديمقراطية، سواء لدى الأحزاب أو هيئات المجتمع المدني. وذلك على نقيض النموذج الثاني الذي مازال يعيش مخاضا عسيرا في ترسيخ ثقافة الممارسة الديمقراطية.

ويمكن التعبير عن هذا التبيان، بضرورة الانتقال من "الديمقراطية" في شكلها ومفهومها التقليدي، إلى "الديموقراطية" التي تساير التحولات والأدوار الجديدة للدولة من حيث الشكل والمضمون، لاسيما بعد بروز فواعل جدد تتقاسم نفس الأدوار الجديدة مع مؤسسة الدولة. وعلى إثر المخاض السالف ذكره، فقد تعالت الأصوات حول فشل نمط الدولة القومية في العديد من دول العالم الثالث، ذلك أن النظم الحاكمة بهذه الدول غير قادرة على تقديم الحماية والرعاية لمواطنيها مما تسبب في فقدان شرعيتها في أعين شعوبها.

إن هذا الواقع المضطرب، يؤدي في أسوأ الحالات إلى انهيار هذه الدول أو يجعلها على وشك الانهيار، فعلى سبيل المثال لا الحصر، انهارت بعض الدول الافريقية عمليا وواقعيا، وذلك بسبب الركود الاقتصادي أو الصراعات السياسية، مما عبد الطريق لفقدان شرعيتها في كثير من المجالات الحيوية، السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. ومما لا شك فيه، أن هذا السياق المتسم بالقلاقل، كان سببا في فسح المجال لظهور اقتصاد مواز بل حكومات موازية أيضا، تعمل على منافسة الدولة الأم، وتسيطر عليها في أحيان أخرى. وإذا كانت هذه بعض ملامح انهيار الدولة الوطنية في العالم الثالث، (خاصة العالمين الإسلامي والوطن العربي)، فإن ثمة في المقابل استمرار تقوية بنيان الدولة القومية في العالم الغربي (الصناعي والرأسمالي) وذلك باسم التنافسية والقدرة التنافسية التي تحركها الشركات العابرة للقوميات في تناغم بين رأس المال الخاص وجهاز الدولة، في كل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا التداخل المالي اللامتكافئ، دفع بأحد الباحثين (كينشي أوماهي) إلى التشكيك في فكرة كون الدولة" وحدة اقتصادية موحدة"، واعتبرها كذبة وفكرة مغلوطة، حيث استدل على كون الدولة تبقى عاجزة عن مراقبة بعض المجالات، والتي أطلق عليها هذا الباحث "IS4"، المستعصية عن مراقبة وضبط الدولة القومية، ويتعلق الأمر ب: الاستثمارات (**Investissements**)، والصناعات (**Industries**)، ثم المعلومات، (**Informations**)، وأخيرا الفرد (**Individuel**). وعلى الرغم، من كل هذه الملامح والمؤشرات الباعثة على التشاؤم، والمنذرة بانهيار تام للوظيفة الاقتصادية للدولة القومية، فإن ثمة تيار يذهب إلى التشكيك في قوة العولمة الاقتصادية على التدمير النهائي لسلطة الدولة الرقابية في المجالات الاقتصادية.

ونختم بالقول، أن دور الدولة ووظيفتها ليس ثابتا وجامدا على مر الحقب، بل هو متغير ومرن، وفق ما تمليه ظروف الزمان والمكان، وطبيعة التحولات المهيمنة. مما يدفع إلى التساؤل حول الثابت والمتغير في البنى الوظيفية للدولة؟ وقصد الإحاطة، بهذا التساؤل سنعمد إلى تناوله في نقطتين أساسيتين، **اختلالات الوظائف التقليدية للدولة في ظل تداعيات العولمة وثانيا: الأدوار الجديدة للدولة.**

أولا: اختلالات الوظائف التقليدية للدولة في ظل تداعيات العولمة

إن الاهتمام بالدولة ومؤسساتها يرجع إلى عهد قديم، ويعتبر "أفلاطون" من السباقين الذين تناولوا هذا المفهوم، فقد دعى في كتابه "**الجمهورية**" إلى سيادة الدولة المطلقة في مقابل السوفسطائيين الداعين إلى اعتماد مذهب الفرد. كما ابتدأ "**أرسطو**" من خلال كتابه "**السياسة**"، في معالجة نظام الدولة واقعيا، وانتهى مثاليا على عكس أستاذه "أفلاطون"، الذي ابتدأ مثاليا ثم أخذ مع تقدم السن يتجه في أسلوبه نحو الواقعية.[1] وقد تلت هاتين المساهمتين مساهمة الفيلسوف الإسلامي "**الفارابي**"، والمتأثر بدوره بمنهج الفيلسوفين، حيث دعى إلى المزج بين المنهجين وبين الشريعة الإسلامية، في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة". وتعتبر الدولة في الفكر الإسلامي، مؤسسة اجتماعية تقوم بوظيفة الحماية عن المجتمع الإنساني والسياسي، وبالنظر إلى مهامها الكبيرة، وقياسا بالنظام العام الذي يحكم الكائنات فهي ضرورة كونية أيضا.[2]

---

[1]- ARISTOTLE، politics books، III، 1973، p.4

[2]- شمس الدين محمد، في الاجتماع السياسي الإسلامي، دار الثقافة، قم، 1994،ص 69.

ويجدر القول، أن الدولة تظهر في كثير من خطابات العلوم السياسية، ولأسباب تعود جزئيا إلى إضفاء صبغة ايديلوجية للشرعية، على أنها تجريد، أو شيء كوني وأبدي، وقد بدأت هذه الأطروحة مند القرن 18، عندما كان مفهوم الدولة مرتبطا بنظريات التقدم والعقلانية والحضارة.[1] وإذا كان وجود الدولة قد مر بمراحل تاريخية متعددة ومتنوعة، من حيث الشكل والمضمون، فإن مهمتها الأساسية، كما نص على ذلك القانون الدستوري، تكمن في تأمين المصلحة العامة أيا كان شكل الدولة. وهو ما عبر عنه "القديس توما الإكويني" ب "الخير المشترك" bien commun.[2]

يقصد بالمصلحة العامة، أن الدولة تسعى من أجل خدمة الأفراد وليس العكس، ويقتضي تأمين هذه المصلحة ممارسة الدولة للسلطة السياسية[3]، وتتفرع عن هذه السلطة، نوعين من الوظائف السياسية والقانونية، فحسب التمييز الكلاسيكي فوظائف الدولة ثلاثة، وهي: الوظيفة التشريعية، الوظيفة التنفيذية، ثم الوظيفة القضائية. وتختلف وظائف الدولة السياسية، وذلك باختلاف العصور وطبيعة الإيديولوجيات الحاكمة، ذلك أنها انتقلت من الدولة "الشرطية"، فدولة الخدمات ثم

[1]- وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، أكتوبر 2014، ص66.

[2]- محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 2،بيروت، 2002، ص 137.

[3]- أندري هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (بالفرنسية)، ص 110.

أخيرا دولة الرفاه (المسؤولة عن التقدم الاجتماعي والإزدهار الاقتصادي)، وقد تفرع عن الوظيفتين السالف ذكرهما، الوظائف الأساسية وأيضا الوظائف الثانوية.

أ- الوظائف الأساسية: وهي الوظائف المرتبطة بمفهوم الدولة وسيادتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الوظيفة الأمنية خلال الشرطة والجيش، والوظيفة العدلية والتي تجسدها السلطة القضائية[1]، ثم الوظيفة الدولية والمتمثلة في التفاوض وإبرام المعاهدات وإقامة العلاقات مع الدول الأخرى، وأخيرا الوظيفة المالية والتي تعكسها المبادلات الاقتصادية والسياسية والنقدية وإقرار النفقات والواردات[2].

ب- الوظائف الثانوية: وهي الوظائف التي لا ترتبط بسيادة الدولة، ويمكن لها أن تتخلى عنها، وتحيل ممارستها إلى جهات أخرى، كالمؤسسات العمومية، والمرافق اللامركزية، مثلا، التعليم والنقل والصحة[3].

ومما لا شك فيه، أن ثمة تراجعات على مستوى أدوار ووظائف الدولة، في ظل العولمة، إلا أن ذلك لم يفقدها أهميتها وحضورها، بالرغم من بروز مجموعة من الفواعل الجدد، والتي تمارس نفس مهام الدولة، بل تؤثر أحيانا في السياسة العالمية. وتتفاعل الدولة مع التحولات المختلفة بسبب تداعيات العولمة، مما ساهم في طرح النقاش، حول ضرورة إعادة النظر في كثير من عناصرها الأساسية، كالحدود

---

[1]- محمد عثمان،النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص 81.

[2]- أندرو فنست، نظريات الدولة، دار الجيل، بيروت،1977، ص 57.

[3]- الغزال إسماعيل،القانون الدستوري والنظم السياسية، مجد،ط4،بيروت،1989، ص 89.

والسيادة والأمن القومي من جهة، وأولوية وظائف وأدوار هذا الكيان، مع متطلبات السيرورة التاريخية والدولاتية. إن نموذج الدولة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لم يعد ملائما في صيغته التقليدية، ذلك أن تغيرات مهمة قد طرأت، تحت تأثير العولمة، بحيث أدى اختراق القوى الاقتصادية للإطار الوطني، إلى تجاوز الأدوار التقليدية للدولة.

ويجدر القول، أن مفهومي الحدود والسيادة قد تعرضا لتغييرات عميقة، حيث أفرغتهما العولمة، من وظيفتهما وأدوارهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل تدفق السلع والخدمات التي تتجاوز الحدود والسيادة، على سبيل المثال، الشبكات المالية والتبادلات الاقتصادية والإعلام والهجرة والتنظيمات غير الحكومية[1]. ويمكن أن تخضع الدولة لتأثير تجديد المؤسسات القائمة، وإعادة ابتكار أخرى حديثة، على حد تعبير "برتران بادي" بقوله: "لم تعد الدولة أكثر حرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربا كذلك الدولة ليست في حالة إحتضار ولا تبدل ولكنها على خلاف ذلك تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين...".[2]

ومما لا شك فيه، أن ما تفرزه السياسات العالمية من قيم وممارسات، يؤدي إلى تجاوز نظام الدولة في شكلها التقليدي والكلاسيكي، والذي يتحدد بعنصري

---

[1]- طلال عتريسي، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، 2002، ص 64.

[2]- برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، (بدون سنة النشر)، ص 287.

الحدود والسيادة، إلا أن الفوضى الدولية الراهنة، تعكس مدى تعقيد الإشكالات التي تطرحها الدولة في سياق المتغيرات والتحولات، المفروضة على هذا الكيان. ذلك أن العديد من الدول عرفت عملية التفكك تحت تأثير دعوات الانفصال من جهة، واختراق حدودها، فضلا عن وقوع السيادة الوطنية، تحت وطأة تأثير الشركات الدولية العابرة للحدود، وذات الأنشطة الاقتصادية والسياسية، والثقافية والإعلامية[1].

وقد ذهب بعض الباحثين في وصف ما سلف ذكره، بكون الدولة كانت قد هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته، إلا أننا اليوم نعيش بداية عصر ما بعد السياسة الدولية، مما يفرض خلاله على ممثلي الدولة الرضوخ إلى تقسيم القوة والمشهد أيضا، مع فواعل جدد ويتعلق الأمر بالمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات وأيضا مع الحركات الاجتماعية والسياسية[2]. وعلى ما يبدو، أن اعتماد الإقليم كعنصر أساسي ورئيسي دون العناصر الأخرى في تعريف الدولة، يعتبر مجازفة خاصة في ظل سيرورة التدفقات العبر وطنية، ذلك أن أغلب النزاعات التي نشأت في العالم الثالث، كانت بسبب تجاوز أهمية أحد العناصر السالف ذكرها، فلا يمكن

[1]- السيد ياسين، العالمية والعولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 2002، ص.114.

[2]- أولريش بك، ماهي العولمة، مرجع سابق، ص19.

القول بدولة ذات سيادة بدون حدود أو العكس، فهي تستمد هويتها من الإقليم الذي تفرض فيه سيادتها في شكل مستقل[1].

وقد ترتب عن اختلال عناصر معادلة الدولة، إعادة فتح نقاش حول فشل الدولة في العديد من مناطق العالم، لا سيما بعدما عجزت الأنظمة في هذه المناطق عن تقديم الخير والحماية والرعاية لمواطنيها، مما أفقدها شرعيتها في أعين شعوبها، مما مهد الطريق لانهيارها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، انهيار بعض الدول الإفريقية عمليا تحت مبررات عباءة الركود الاقتصادي أو الصراع السياسي[2]. إلا أن حقيقة الأمر هذه الأنظمة فقدت شرعيتها بعدما ظهرت اقتصادات موازية بله حكومات موازية، عابرة للحدود وللسيادة، متسمة بصعوبة التحكم فيها وتدبيرها من قبل الدولة التقليدية[3].

ثانيا: الأدوار الجديدة للدولة

لقد واجهت الدولة القومية منذ بداياتها الأولى، مجموعة من الإكراهات والتحديات، في ظل انتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، أو ما يسمى في الوسط الإعلامي الأمريكي "العولمة"، وقد كان لهذا التحول تداعياته على الدولة القومية، مما حدا ببعض المفكرين الغربيين إلى القول ب "نهاية الدولة

---

[1]- السيد ياسين، مرجع سابق، ص132.

[2]- هدى راغب عوض، مستقبل الدولة القومية في العالم بين السقوط أو الصمود، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، يوليوز2002، المجلد 37، ص 98.

[3]- حيدر إبراهيم، الدولة الفاشلة أو المخفقة، مرجع سابق، ص 103.

القومية"[1]. وثمة مجموعة من وظائف الدولة، التي كانت في الأصل مرتبطة ولصيقة بهذا الكيان بل كانت سببا في وجوده منذ البداية، لكن مع توالي الأحداث والمتغيرات، انتقلت هذه الوظائف إلى فواعل جدد غير الدولة.

وكان لهذا التحول، تأثير كبير في طرح إشكالية هوية الدولة في العقود الأخيرة، بعدما حطمت السلع والخدمات الحدود والسيادة، في إطار لا حماية ولا رقابة، وهو الأمر الذي مهد الطريق لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وبداية تركيز الاهتمام في أوسع نطاق على إلغاء حدود الدولة لتسهيل حركية السلع والخدمات والقوى البشرية[2]. وقد اعتبر "جيمس روزناو"، أن إخفاق الحدود أو إزالتها بين الدول يعني اختفاء مفهوم الدولة بمعناها القانوني والذي تحدد لأول مرة في معاهدة وستفاليا سنة 1648م[3].

إن الرهان على إضعاف كيان الدولة من خلال تحطيم أركانها وأسسها التقليدية (الحدود، الاقليم، السيادة)، يفتح المجال أمام ذوبانها في كيانات أكبر منها وحديثة العهد من جهة، أو تقوقعها في نطاق كيانات عصبية وإثنية قبلية دون مستوى الدولة من جهة ثانية[4].وبالرجوع إلى الدولة في العالم الثالث، خاصة في البلدان العربية،

1- أولريش بيك، مرجع سابق، ص 111.

2- جان زيغلر،سادة العالم الجدد- العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر، ترجمة محمد زكرياء إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، شتنبر 2004، ص 54.

3 - السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 239.

4- جان زيغلر، مرجع سابق، ص 87.

فإنها تعيش تحت تأثير انهيار السيادة أو خطر الصراعات الإثنية والحروب الأهلية. ومما لا شك فيه، أن تداعيات خروج الدولة في العالم الثالث من رحم الاستعمار، كان لها انعكاس سلبي على رسم ملامح هوية هذه الدولة، التي تتجاذبها حمولات المراحل التاريخية، من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، مع استحضار تأثير العولمة على جميع مناحي كيان هذه الدولة.

وبالرغم من كون فكرة الدولة اختيار ايديلوجي، فرض نفسه عقب الحروب الثلاث الكبرى (الحرب العالمية الأولى والثانية، الحرب الباردة)، فإن المتغيرات العالمية الناجمة عن آثار العولمة، بكل تجلياتها قد أدت إلى تواري الأدوار التقليدية للدولة، لصالح التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود، والتي أصبحت لها اليد العليا في رسم السياسات الخارجية للدول وتحديد مصالحها القومية وصياغة برامج أمنها القومي[1]. وعلى ضوء ما سبق ذهب بعض الباحثين إلى القول بنهاية الدولة، وأنها أصبحت اليوم مجرد نسيج من الخيال، فقد اعتبر "كينشي أوماهي"، أن القول بدخول الدول في تكتل اقتصادي إقليمي أو دولي، ليس سوى كذبة اقتصادية مكشوفة حسب تعبيره، وبرر "أوماهي" رأيه من خلال عجز الدولة عن مقاومة والحد من زحف ما يسميه "الأيسات الأربعة" (IS4)، وهي: الاستثمارات "Investissements"، والصناعات "Industrie"، والمعلومات "Informations" ثم

---

[1]- غسان سنو علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي؛ دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت، دار النهضة العربية،ط2002،1،ص 19.

الفرد "Individuel"، لا سيما وأن الدولة تبقى جانبا وتراقب الأحداث المستعصية على التحكم.[1]

وقد واجهت طروحات "أوماهي" انتقادات حادة باعتبار، أن الدولة قائمة لم تمت، إنما هناك تغيير تاريخي عادي لدور الدولة، فرضته التيارات الفكرية الوافدة مع الدولة من جهة،[2] كما أن الدولة صارت أكبر وأقوى من أي وقت مضى، على وضع يدها على حصة أكبر من الناتج القومي الاجتماعي، على شكل رسوم وضرائب من جهة أخرى[3].

وتعتبر الدولة وحدها الكفيلة بأن تقوم بدور أساسي للتخفيف من وقع إخفاقات الأسواق والشركات العابرة للقارات، بل ولتأمين حد أدنى من العدالة الاجتماعية[4]. ويمكن القول، أن هذا الدور يؤهل الدولة للتكيف مع المتغيرات الجديدة، دون انتقاص من سيادتها، ويبقى أيضا لهذا الكيان تأثير لا جدال فيه، ولذا يقر عدد كبير من الباحثين، أن هناك تحول فقط وليس تقليصا لدور الدولة[5].وباستثناء الرأي القائل بانتهاء الدولة، اتفق الجميع على الإعتراف والإقرار بدور الدولة، من خلال جعل المجتمع والاقتصاد وجميع شؤون الدولة، تعمل بصورة

[1]- كينشي أوماهي، نهاية الدولة القومية، مرجع سابق، ص 32.

[2]- جلال أمين، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص 157.

[3]- وليد عبد الحي، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 22.

[4]- هانس بيتر مارتن وهارولد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 291.

[5]- إيان كلارك، العولمة والتفكك، مرجع سابق، ص 328.

فعالة وإنسانية، فقد كان الاختلاف منحصر حول ماهية وطبيعة وحجم الوظائف والأدوار التي تضطلع بها.

أ- البنى الوظائفية الجديدة للدولة

لقد تولت مؤسسات الدولة ومند القرن السادس عشر القيام بمجموعة من الأدوار والمهمات والوظائف، ومع سيرورة تطور الدولة، انتقلت هذه الأدوار من طابعها التقليدي، إلى طابع أكثر رقيا، وهو ما تعكسه دولة الرفاه، والتي تتدخل في جميع المجالات، وقد قام الأستاذ "تيتز"، في سنة 1968، بإعداد قائمة مختصرة بحاجات المواطن التي توفرها له الدولة مند ولادته حتى مماته، وقد وضح "تيتز"، إلى أي حد باتت حياة البشر في ظل دولة الرفاه، تعتمد على كل ما تقدمه الدولة من خدمات في التعليم والصحة والأمن[1].

وكما تحدث باحثون آخرون عن أنواع مختلفة من وظائف الدولة، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، حدد عالم الأنتربولوجيا، "كلايسن"، في مؤلف جماعي عن "الدولة الأولى"، مجموعة من وظائف الدولة على اعتبار مجالات العمل الرئيسية، التي توليها الدولة أهمية كبرى، في محاولة منها لبلوغ مجتمع موحد وآمن ومستقر[2]. وقد حدد "كلايسن"، المجالات الخمس في: المجال الإداري، والمجال الإيديولوجي، والمجال

[1]-أولرش بيك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة أبو العيد دودو، كولونيا، ألمانيا، منشورات الجمل، 2001، ص 192.

[2]-أنطوان الناشف، الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 200، ص 18.

العسكري، والمجال السياسي، والمجال الاقتصادي. بينما وضع "تالكوت بارسونز"، تصنيفا مهما وأكثر وضوحا لوظائف الدولة، وهي: الوظائف السياسية، والوظائف الأمنية، والوظائف الاقتصادية، ثم الوظائف الثقافية والاجتماعية.[1]

ب-وظائف الدولة بين المرونة والجمود:

نشأت الدولة قصد تلبية حاجات المجتمعات الغربية، في سياق زماني ومكاني محددين، مما يعني أن دور الدولة، ووظيفتها ليس ثابتا وجامدا على مر الحقب والأزمنة، إنما هو متغير وفق التحولات المجتمعية[2]. وثمة عوامل تؤثر في أدوار ووظائف الدولة، وقد حدد بعض الباحثين ثلاثة عوامل تؤثر في دور الدولة ووظيفتها وهي:

- الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة، والتي تحدد بدورها نوع المجتمع من حيث علاقات السيطرة الاجتماعية فيه؛

- مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، أي الأشواط والمراحل التي قطعتها الدول في ميدان التقدم الحضاري؛

- التطورات العالمية ومدى انعكاساتها على الوضع الداخلي[3].

---

[1]- جان زيغلر، مرجع سابق، ص 92.

[2]- سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004، ص 65.

[3]-كينشي أوماهي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ ترجمة مركز التعريب والترجمة، لبنان، 2006، ص45.

وعليه يمكن القول، أن ربط دور الدولة بوظائفها الجديدة والتي أملتها المتغيرات والتحولات العالمية، تقتضي موائمة هذا الكيان مع المستجدات الحاصلة وذلك حتى يتسنى لها تأدية وظائفها بشكل أفضل من جهة، وحرصها على اقتحام نادي محور الهيمنة على العالم، خاصة وأننا نعيش حالة من عدم القطبية، فبعدما كان العالم يخضع لهندسة الثنائية القطبية وبعدها الأحادية القطبية، فهو اليوم يعيش على صعود قوى جديدة خارج الدائرة المركزية الغربية، على سبيل المثال لا الحصر، الصين والهند والبرازيل، فضلا عن لاعبين آخرين، يشكلون أطرافا في بداية التبلور والتشكل، على سلم الهيمنة[1].

وفي سياق تنامي عملية الصعود والنزول لقوى الهيمنة في العالم، فعلى ما يبدو أن العنصر المتغير اليوم هو هوية العالم، وتحديدا هوية النظام في حد ذاته، وليس الهياكل التي تبقى ثابتة. ومن هذا المنطلق، فإن تذبذب الدولة بين التمسك بالبنى الوظائفية التقليدية والبنى الوظائفية الجديدة، يجعل منها كما وصفها الأستاذ "برهان غليون"، بأنها السجن الأكبر لغالبية سكان الأرض،[2] وأكبر مصدر للقهر والاستلاب وانعدام الأمل بعد أن كان حلما لكل الشعوب باعتباره منبع الحرية.

---

[1]-ألكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، 2006، ص 108.

[2]- برهان غليون،بعد الجماعة الدينية والأمة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية وحقوق الإنسان، 2008، www.ahewar.org/debat/show/art.asp ?aid=157689 ;visite le 07/02/2018 à 15H34

المراجع المعتمدة:

- ✓ أندري هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (بالفرنسية).
- ✓ أندرو فنست، نظريات الدولة، دار الجيل، بيروت، 1977.
- ✓ الغزال إسماعيل، القانون الدستوري والنظم السياسية، مجد، ط4، بيروت، 1989.
- ✓ السيد ياسين، العالمية والعولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002.
- ✓ أولرش بيك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة أبو العيد دودو، كولونيا، ألمانيا، منشورات الجمل، 2001.
- ✓ أنطوان الناشف، الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
- ✓ ألكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، 2006.
- ✓ برهان غليون، بعد الجماعة الدينية والأمة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية وحقوق الإنسان، 2008.
- ✓ برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، (بدون سنة النشر).
- ✓ جان زيغلر، سادة العالم الجدد- العولمة؛ النهابون؛ المرتزقة؛ الفجر، ترجمة محمد زكرياء إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، شتنبر 2004.

✓ محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 2، بيروت، 2002

✓ محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، 2000.

✓ سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004.

✓ شمس الدين محمد، في الاجتماع السياسي الإسلامي، دار الثقافة، قم، 1994

✓ طلال عتريس، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، 2002.

✓ هدى راغب عوض، مستقبل الدولة القومية في العالم بين السقوط أو الصمود، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، يوليوز2002،المجلد 37.

✓ غسان سنو علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي؛ دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت، دار النهضة العربية،ط1.

✓ كينشي أوماهي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ ترجمة مركز التعريب والترجمة، لبنان، 2006.

✓ وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،بيروت، أكتوبر 2014.

✓ ARISTOTLE، politics books، III،1973.

الانتقال الديمقراطي

والعوامل الخارجية في المغرب

نورالدين أسويق[1]

المقدمة:

كان انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي بداية تسعينيات القرن العشرين بدايةً لموجة من التحول نحو الديمقراطية في العديد من الدول، حيث انتقل عدد الدول الديمقراطية من 25 في المائة من الدول المستقلة سنة 1974 إلى 66 في المائة من دول العالم التي تستعمل الانتخابات من أجل اختيار حكامها سنة 1996.[2] وفي سنة 2011، شهدت مجموعة من دول شمال إفريقيا والمشرق العربي مجموعة من الحركات الاحتجاجية المطالبة بالديمقراطية والإصلاحات السياسية، وقد كانت هذه الاحتجاجات تنتقل من بلد لآخر، نتيجة تأثر كلّ بلدٍ بما يجري في محيطه.

تؤكد هذه الوقائع أهمية السياق والبيئة الإقليمية الدولية كعامل مساعد على الانتقال الديمقراطي، إلى جانب العوامل الداخلية. ولأنّ العولمة تعتبر الظاهرة التي تصف المرحلة الحالية التي يعيشها العالم، فإنّه تُطرح مسألة العلاقة بين العولمة والانتقال الديمقراطي في الحالة المغربية؛ هل هذه الظاهرة عاملٌ مساعدٌ على الانتقال الديمقراطي أم أنّها عاملٌ كابحٌ لهذا الانتقال؟ نظرًا لكون العولمة ظاهرة

---

[1]- طالب باحث في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط

[2]-Kathleen C.Schwartzman، Globalization an Democracy،Annual Review of Sociology، Vol. 24، 1998، p. 159.

شملت كل شيء تقريباً في العالم، فإنّ الدولةَ تعتبر من المؤسسات التي تأثّرت بهذه الظاهرة، فالحرية الاقتصادية عبر العالم، من خلال التبادل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية، ستؤدي إلى تأثّر سلطة الدولة في مجموعة من المجالات (خوصصة شركات القطاع العام، تقليل تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب...). لكن، هل يصل تأثير العولمة على سيادة الدولة إلى حدّ تقويضها، وبالتالي تقويض أية إمكانية للديمقراطية، أم أنّ هذه الظاهرة لا تصل إلى حدِّ إبعاد الدولة عن لعب دورها كفاعل رئيسي؟

هناك عدّة طروحات في هذا الإطار، بين من يرى أنّ هناك تعارضا بين العولمة والديمقراطية، ومن يرى أنّ العولمة شجّعت على الديمقراطية مقارنة بحقبة الحرب الباردة. بالنسبة للمغرب، الذي مازال لم ينجز الانتقال الديمقراطي، تطرح مسألة تأثير العولمة على مساره نحو العولمة، ومن هنا إشكالية هذا البحث التي تهم دراسة علاقة ظاهرة العولمة بالانتقال الديمقراطي في المغرب، من خلال رصد عوامل هذه الظاهرة التي تشجّع على الانتقال الديمقراطي في الحالة المغربية، والعوامل التي تمثّلُ كوابح لهذا الانتقال. وسوف ندرس هذه الإشكالية من خلال مطلبين اثنيين: المطلب الأول: العولمة كعامل مساعد على الانتقال الديمقراطي ثم المطلب الثاني: العولمة كعامل كابح للانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: العولمة كعامل مساعد على الانتقال الديمقراطي

سوف ندرس العولمة كعامل مساعد على الانتقال الديمقراطي من دور التطور التكنولوجي في توسيع حرية التعبير (1) ودور المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولي في التشجيع على الديمقراطية (2).

1- التطور التكنولوجي وتوسيع حرية التعبير

بطبيعتها، تعتبرُ الديمقراطية مجتمعاً للتواصل، لأنّها تعطي أهمية كبيرة للنقاش المفتوح بين الأراء المتعارضة.[1] وقد سَمَحَ التطوّرُ التكنولوجي، خصوصاً تكنولوجيا الاتصال والتواصل، بزيادة التواصل، سواءً داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة.

أ- تطور استعمال تكنولوجيا الاتصال والتواصل في المغرب:

حسب تقرير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT) لسنة 2017، بلغ عدد المشتركين في سوق الهاتف المتنقل بالمغرب زهاء 9،43 مليون مشترك، بنسبة نمو قدرها 5،8% مقارنة مع سنة 2016، ونسبة نفاذ قدرها 126%.[2] أمّا بالنسبة

---

[1]- André Vitalis, Techniques d'information et formes politiques. La démocratie à l'ère des nouvelles technologies, Revue européenne des sciences sociales, T. 36، No. 111، Mémoire et Savoirs à L'ère de L'information: XIVe Colloque annuel du Groupe d'Etude "Pratiques Sociales et Théories" (1998)، p. 189.

[2] - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2017، ص. 13. متاح على الموقع الرسمي للوكالة (تاريخ الولوج 2019/03/23)

https://www.anrt.ma/sites/default/files/rapportannuel/rapport_annuel_2017_va.pdf

لسوق الأنترنت، فقد عرفت نموا سنة 2017 قدره 30،1% مقارنة مع سنة 2016، ليفوق عدد المشتركين، لأول مرة، عتبة عشرين مليون مشترك، ويبلغ 19،22 مليون، وهو ما يمثّلُ نسبة نفاذ قدرها 63،67% من الساكنة،[1] وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ ما نسبته 51% من سكان العالم سنة 2018 حسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).[2]

وإذا قمنا بمقارنة هذه المعطيات مع إحصائيات سنة 2006،[3] أي قبل عشر سنوات، سنلاحظ التطور الكبير في استعمال تكنولوجيا الاتصال والتواصل في المغرب:

	الهاتف النقال		سوق الانترنت	
	عدد المشتركين	نسبة النفاذ	عدد المشتركين	نسبة النفاذ
2006	**1,6 مليون**	**54,53%**	**400 ألف**	**34,1%**
2017	**9,43 مليون**	**126%**	**19,22 مليون**	**67,63%**
نسبة تطور عدد المشتركين بين 2006 و2017	**174%**		**5400%**	

1- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2017، ص. 16.

2-أنظر الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) على شبكة الانترنت (تاريخ الولوج 2019/03/23) https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/default.aspx

3- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2006، متاح على الموقع الرسمي للوكالة (تاريخ الولوج 2019/03/25).

وفي دراسة أخرى للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2016، فإنّ الشبابَ هم الأكثر استخداماً للشبكة العنكبوتية (يتعلّق الأمر بالفئات العمرية التالية 15-19 سنة، 20-24 سنة، 25-29 سنة). كما تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي أكثر المواقع استعمالا من طرف مستخدمي الإنترنت (What'sApp، Facebook،YouTube ،.... Instagram).[1]

وبخصوص حرية الولوج لمحتوى الانترنت، فإنّه يمكن القول بشكل عام أنّ السلطات المغربية لا تفرض قيودا أو تمنع مواقع معينة، إلاّ أن استعمال الإنترنت لأهداف سياسية يمكن أن يُعَرِّضَ هؤلاء المستعملين لعقوبات قد تصل إلى السجن.[2]

لقد سمح هذا التطور التقني لوسائل الاتصال والتواصل وانتشار استعمالها بين الشباب بإدراك هذه الفئة لطبيعة البيئة العالمية التي نعيش فيها، خصوصا من خلال متابعتها لتجارب الدول الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى زيادة وعيها السياسي.[3]

---

[1]-ANRT، Résultats de l'enquête annuelle de collecte des indicateurs TIC auprès des ménages et des individus Année 2016، disponible sur le site officiel de l'ANRT (Date de consultation 23/03/2019).

https://www.anrt.ma/sites/default/files/publications/enquete_tic_2016_fr.pdf

[2]- أنظر الموقع الرسمي لمنظمة Freedom House على شبكة الانترنت حول حرية الإنترنت في المغرب سنة 2018 (تاريخ الولوج 2019/03/23)

https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2018/morocco

[3]-Hynd SAIDI AZBEG، Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc Thèse de doctorat، Université de Bordeaux Montesquieu – Ecole Doctorale de Droit، 2014، p. 68.

ونتيجة للحرية التي توفرها الإنترنت، فقد ظهرت في المغرب عدّة حملات وحركات سياسية واجتماعية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يعني أنّ المؤسسات السياسية الرسمية لا تعكس الكثير من المطالب الاجتماعية، التي اضطر أصحابها لاستعمال الإنترنت كمجال لحرية التعبير والانفلات من رقابة الدولة.

ب- دور تكنولوجيا الاتصال والتواصل في تجاوز رقابة الدولة:

خَلَقَ تطورُ تكنولوجيا الاتصال والتواصل وسائلَ وفضاءات للتعبير عن الرأي في مختلف المجالات، خصوصاً في المجال السياسي. وهناك اختلاف في تقدير أهمية هذه التكنولوجيا، خصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي، في الفعل والتأثير السياسي؛ بين من يعطي لهذه الوسائل التكنولوجية أهمية أساسية في أحداث ما عُرِف بـ"الربيع العربي"،[1] وبين من يقلّلُ من دورها في إحداث تأثير سياسي ملموس.[2] ورغم هذا الاختلاف حول مدى أهمية تكنولوجيا الاتصال والتواصل في الفعل السياسي، إلاّ أنّ ثمّة إجماع حول الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والتواصل في رفع حرية الرأي والتعبير في دول شمال إفريقيا والمشرق العربي بشكل غير مسبوق في تاريخ المنطقة.[3]

---

[1]-Rasha A. Abdulla، The Revolution Will Be Tweeted: The Story of Digital Activism in Egypt، CAIRO REVIEW 3/2011، pp. 41-49

[2]-Malcolm Gladwell، Small change: why the revolution will not be tweeted، The New Yorker website (accessed 24 March 2019)
https://www.newyorker.com/magazine/2010/10/04/small-change-malcolm-gladwell

[3]- Jeffrey Ghannam، Social Media in the Arab World: Leading up to the Uprisings of 2011،
==

في المغرب، كانت مواقع التواصل الاجتماعي هي الفضاء التي شهدت ميلاد حركة 20 فبراير، التي تمثّل النسخة المغربية من "الربيع العربي"، والتي دعت إلى الاحتجاج من أجل المطالبة بإصلاحات ديمقراطية. وقد كان دستور 2011 جزءاً من نتائج هذا الحراك الشعبي، والذي جاء بعدّة مستجدات مثّلت قطيعةً مع الدساتير السابقة، رغم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى الكثير من مقتضيات هذا الدستور.[1]

وبالإضافة إلى حركة 20 فبراير، ظهر دور تكنولوجيا الاتصال والتواصل في العديد من القضايا الاجتماعية الأخرى؛ مثل قضية الفتاة أمينة الفيلالي سنة 2012، فضيحة دانيال مغتصب الأطفال سنة 2013، قضية الصحفي علي أنوزلا، قضية محسن فكري سنة 2016، حملة مقاطعون أو "خليه ايريب" سنة 2018... وهي كلها حملات لعبت فيها مواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهّماً، اضطرت معها السلطة في بعض الحالات إلى التجاوب معها، بالشكل الذي يسمح بالقول أنّ فضاء

Center for International Media Assistance (CIMA)، Available at CIMA Website (accessed 24 March 2019).

https://www.cima.ned.org/wp-content/uploads/2015/02/CIMA-Arab_Social_Media-Report-10-25-11.pdf

[1]- Omar Bendourou، Réflexions sur la Consitution du 29 juillet 2001 et la démocratie، In Omar Bendourou، Rkia El Moussadeq et Mohammed Madani (Coordonné par)، La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique، Casablanca، Editions la Croisée des Chemins، 2014، pp. 128-135

الانترنت أصبح فضاء للنضال والاحتجاج ورفع المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إنّ تطوّرَ تكنولوجيا الاتصال والتواصل يعتبر من العوامل المهمّة، التي ساهمت في زيادة انخراط العديد من فئات المجتمع المغربي في النقاش الذي يهمّ العديد من القضايا المجتمعية. لقد منحت هذه التكنولوجيا لهذه الفئات الحرية في التعبير عن رأيها، الأمر الذي جعل من مواقع التواصل الاجتماعي، بشكل خاص، فضاءً للنقاش العمومي.

2- دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني الدولي في تشجيع الانتقال الديمقراطي:

تلعب كل من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولي دورا رقابيا على التطور الديمقراطي، من خلال رصد مؤشرات التطور ومكامن النقص، وإصدار التوصيات من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية.

أ- دور المنظمات الدولية في تشجيع الانتقال الديمقراطي:

بعد أحداث 11 شتنبر 2001، وفي إطار جهود مكافحة الإرهاب، أصبح تعزيز الديمقراطية من أولويات مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل البنك

الدولي، الأمم المتحدة، منظمة الشمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا...[1]

في هذا الإطار، سنأخذ نموذجين؛ هما الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي يتمّتع المغرب في علاقته معه بالوضع المتقدم، فإنّ الوثيقة المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، بخصوص الوضع المتقدم، لم تشر بشكل صريح إلى مسألة "الديمقراطية" في المغرب، إلاّ أنّها نصّت على مجموعة من المسائل الأخرى المرتبطة بشكل غير مباشر بالديمقراطية؛ مثل حقوق الإنسان، الحقوق الأساسية، مكافحة العنصرية، حقوق الطفل، التوفيق بين القوانين المغربية ومعايير الإتحاد الأوربي، التعاون في مجال إصلاح العدالة...[2] وهذه القضايا، التي أصبحت جزءاً من ملفات التعاون المشترك بين الطرفين، ستشكّل التزامات للدولة المغربية في هذه المجالات، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحسين الوضع الحقوقي والبيئة الديمقراطية.

1- Laura RUIZ DE ELVIRA، Les acteurs étrangers et la promotion de la démocratie، In Sara Ben Nefissa Maggy Grabundzija et Jean Lambert (dir.) Société civile، associations et pouvoir local au Yémen، Centre Français d'Archéologie et de Sciences Sociales de Sanaa ; Fondation Friedrich Ebert، Sanaa، 2008، p. 164

2- Document conjoint UE-Maroc sur le renforcement des relations bilatérales/ Statut Avancé، disponible sur le site officiel du Service diplomatique de l'UE « EEAS » (Date de consultation 24/03/2019)

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/feuillederoute-sa_fr.pdf

بخصوص الأمم المتحدة، فإنّ الأساسَ القانوني لتدخّلها من أجل تعزيز الديمقراطية على مستوى العالم يكمن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، الذي ينصّ في الفقرة الثالثة من المادة 21 على أنّ << **إرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت**>>. وتتوفر الأمم المتحدة على عدة هيئات مكلفة بتتبع مجموعة القضايا المرتبطة بالمسألة الديمقراطية، بشكل أو بآخر. ومن بين هذه الهيئات، نشير إلى مجلس حقوق الإنسان، الذي يسعى من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل لكلّ بلد إلى تحسين أحوال حقوق الإنسان. والمغرب، باعتباره من أعضاء الأمم المتحدة، فإنّه كان موضوع الاستعراض الدوري الشامل في الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بين 11 و29 سبتمبر 2017، حيث أصدر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل تقريره، الذي ضمّنه مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، بهدف تحسين أوضاع حقوق الإنسان في المغرب.[1]

ورغم أهمية العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية، من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنّ هذا العمل يصطدم بمجموعة من مبادئ

[1] - مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والثلاثون 2017 سبتمبر/أيلول 11-29 البند 6 من جدول الأعمال الإستعراض الدوري الشامل، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المغرب، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الدولة المكلف بحقوق الإنسان (تاريخ الاطلاع 2019/03/25)

http://www.didh.gov.ma/ar/reporting/tqryr-alfryq-alaml-almny-balastrad-aldwry-alshaml-hwl-altqryr-almqdm-mn-trf-almghrb-brsm

القانون الدولي والعلاقات الدولية، مثل مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[1] وبالتالي، فإنّ دورَ هذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية يبقى ضعيفا في البلدان المستقرة، ولا يبرز دورها بشكل كبير إلا في حالة الدول التي تعرف اضطرابات أو حالة عدم استقرار، حيث يصبح التدخل الدولي وإرساء الديمقراطية ضرورة من أجل تأمين الاستقرار.

وإلى جانب المنظمات الدولية، أصبحت منظمات المجتمع المدني الدولي تلعب دوراً بارزاً في رصد مؤشرات الديمقراطية في مختلف دول العالم.

ب- دور منظمات المجتمع المدني الدولي في تشجيع الانتقال الديمقراطي:

كان الانفتاحُ على منظمات المجتمع المدني الدولي، خصوصاً المهتمة منها بحقوق الإنسان، من خلال السماح لها بالقيامِ بدراسات وتحقيقات داخل المملكة، من الإجراءات التي اتخذها المغرب عقب انهيار جدار برلين، من أجل إعطاء إشارة للمجتمع الدولي بأنّه قطع مع الممارسات المنافية للديمقراطية.[2] بعد أن أصبح التشجيع على الديمقراطية مسألةً تهتمّ بها الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولي، برز قياس المفاهيم السياسية والديمقراطية كنوع من التفاعل مع عملية الانتقال الديمقراطي التي ميّزت السياسة العالمية في أواخر القرن العشرين، بهدف

[1]-Whitehead Laurence، Entreprises de démocratisation: le rôle des acteurs externes، Critique internationale، 2004/3 (no 24)، p. 109-124. DOI: 10.3917/crii.024.0109. URL: https://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2004-3-page-109.htm

[2] - Hynd SAIDI AZBEG، Op. Cit، p. 72

رصد هذا التوجه السياسي بشكل جدي.[1] وقد أصبحت العديد من منظمات المجتمع المدني الدولي تهتمّ بقياس الديمقراطية وترتيب الدول من خلال مؤشرات رقمية، كنوع من الرقابة على الممارسة الديمقراطية في مختلف دول العالم.

وقد ظهر قياس الديمقراطية كمحاولة من أجل رصد مختلف أبعاد الممارسة الديمقراطية (تمويل الأحزاب السياسية والحملات السياسية، وضعية الأحزاب السياسية، أداء البرلمان ونظام العدالة، مؤشر الفساد، حرية الولوج إلى المعلومات وإلى وسائل الإعلام...)، بعد أن كان هذا الرصد في الماضي يهتم فقط بالعمليات الانتخابية.[2] ورغم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى المؤشرات المعتمدة في قياس الديمقراطية،[3] إلا أنّها تعطي صورة صحيحة نسبيا على وضعية الديمقراطية في العالم.

بالنسبة للمغرب، فإننا سنعتمد تقارير قياس الديمقراطية الصادرة عن كل من منظمة فريدم هاوس (Freedom House) ووحدة "ذي إيكونوميست إنتليجنس" (The Economist Intelligence Unit). في تقارير منظمة فريدم هاوس، نلاحظ أنّ وضعية المغرب بقيت مستقرة، حيث إنّ مقارنة تقرير سنة 2011،[4] مع

---

[1]- Preface، In Gerardo L. Munck، Measuring democracy: a bridge between scholarship and politics، Baltimore، Maryland (USA)، The Johns Hopkins University Press، 2009، p. xi

[2]- Bringing Knowledge to Bear on Politics: The Uses and Misuses of Data in Democracy Promotion, In Gerardo L. Munck, Op. Cit., p.

[3]- with Jay Verkuilen, Conceptualizing and Measuring Democracy: An Evaluation of Alternative Indices, In Gerardo L. Munck, Op. Cit., pp. 13-37

[4]- Freedom in the World 2011, Freedom House Website (accessed 25 March 2019) https://freedomhouse.org/sites/default/files/Freedom_in_the_World_2011_complete_book.p
==

تقرير 2018،[1] يبرز أنّ المغرب بقي دائما في نفس التصنيف وهو تصنيف "الدولة الحرّة جزئيا" (Partly Free) رغم تغيير طفيف في المؤشر. وفي المقابل، فإنّ تقارير وحدة "ذي إيكونوميست إنتليجنس" تبرز تطوراً إيجابياً في تصنيف المغرب، الذي انتقل من نظام سلطوي (Authoritarian regime)[2] في تقرير سنة 2010،[3] إلى نظام هجين (Hybrid regime)[4] في تقرير سنة 2018.[5]

---

df

[1]- Freedom in the World 2018, Freedom House Website (accessed 25 March 2019) https://freedomhouse.org/sites/default/files/FreedomintheWorld2018COMPLETEBOOK.pdf

[2]- حسب تقرير سنة 2018 لوحدة "ذي إيكونوميست إنتليجنس" فإنّ الأنظمة السلطوية: تتميز بغياب التعددية السياسية أو بفرض قيود شديدة عليها. العديد من البلدان في هذه الفئة هي ديكتاتوريات صريحة. قد توجد بعض المؤسسات الرسمية للديمقراطية، ولكن ليس لها دور مهم. وإذا أجريت الانتخابات في هذه الأنظمة، فإنّها انتخابات غير حرة وغير نزيهة. هناك تجاهل للانتهاكات وعدم احترام الحريات المدنية. عادة ما تكون وسائل الإعلام مملوكة للدولة أو تسيطر عليها مجموعات مرتبطة بالنظام الحاكم. هناك قمع للانتقاد من الحكومة والرقابة الواسعة النطاق ولا يوجد قضاء مستقل.

[3]-Democracy index 2010 Democracy in retreat, A report from the Economist Intelligence Unit, the Economist Intelligence Unit Website (accessed 25 March 2019) https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

[4]- حسب تقرير سنة 2018 لوحدة "ذي إيكونوميست إنتليجنس" فإنّ الأنظمة الهجينة: الانتخابات في هذه الأنظمة تعاني من مخالفات كبيرة تمنعها في كثير من الأحيان من أن تكون حرة ونزيهة. قد يكون ضغط الحكومة على أحزاب المعارضة والمرشحين شائعا. يميل الفساد إلى الانتشار على نطاق واسع وحكم القانون ضعيف. المجتمع المدني ضعيف. عادة ما تكون هناك مضايقات وضغط على الصحفيين، والقضاء غير مستقل.

[5]- Democracy Index 2018: Me too? Political participation، protest and democracy, A report by the Economist Intelligence Unit، the Economist Intelligence Unit Website (accessed 25 March 2019) https://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=Democracy2018

وبالتالي، فإنّ الملاحظة التي يمكن إثارتها بخصوص هذه التقارير هي أنّه رغم أهمية المستجدات التي جاء بها دستور 29 يوليو 2011، إلاّ أنّ قياس الديمقراطية في المغرب، من خلال تقارير منظمات المجتمع المدني الدولي، مازال يبرز ضعفها، وبقي المغرب مصنفا كدولة غير ديمقراطية. إنّ هذه التقارير، التي ترصد وضع الحرية والممارسة الديمقراطية، تمثّلُ نوعاً من الرقابة على السلطات، ودعوة لها من أجل تصحيح الاختلالات.

المطلب الثاني: العولمة كعامل كابح للانتقال الديمقراطي

في هذا المطلب، سنتطرق إلى أطروحة داني رودريك القائلة بالتعارض بين العولمة والديمقراطية (1)، ثمّ سندرس بعض نتائج تأثير العولمة على الديمقراطية، والمتمثلة في بروز التيارات الشعبوية (2).

1- أطروحة التعارض بين العولمة والديمقراطية:

بالنسبة **لداني رودريك Dani Rodrik**، فإنّ هناك تعارضاً بين العولمة وسيادة الدولة؛ حيث يرى أنّه لا يمكن الجمع في وقت واحد بين العناصر الثلاثة التالية: **انتهاج الديمقراطية وتقرير المصير الوطني والعولمة الاقتصادية.** فإذا كنّا نريد دفع العولمة قدماً، فعلينا أن نتخلى إما عن الدولة القومية، أو عن السياسات الديمقراطية. وإذا كنا نريد الحفاظ على الديمقراطية وترسيخها، فعلينا أن نختار بين الدولة القومية والتكامل الاقتصادي العالمي. وإذا كنا نريد الحفاظ على الدولة القومية وتقرير المصير، فعلينا أن نختار بين ترسيخ الديمقراطية وترسيخ العولمة.

وتكمن أسباب متاعبنا في إحجامنا عن مجابهة هذه الخيارات الحتمية.[1] ولا يرى **داني رودريك** إمكانيةً للجمع بين العولمة والديمقراطية إلاّ إذا كان هناك **مجتمع** سياسي عالمي فائق الطموح على نحوٍ لم نشهد له مثيلاً من قبل، ولا يمكن أن نشهده قريبًا. سيتطلب هذا وضع قوانين عالمية بطريقة ديمقراطية، تدعمها آليات مساءلة أكثر كفاءة بكثير من تلك الموجودة في الوقت الحالي. هذا النوع من الحوكمة العالمية الديمقراطية ضرب من الخيال.[2]

ويعود سببُ التعارض بين الدولة والعولمة، في كون الدولة إذا كانت عنصرًا لا غنى عنه كي تعمل الأسواق الوطنية، فإنّها تشكّلُ عقبةً رئيسيةً أمام إقامة الأسواق الدولية، لأنّ وَظَائِفَ الدولة تشكّلُ مصدرًا لتكاليف تُثقِل كَاهِلَ المعاملات الاقتصادية الدولية، وهذا هو منبع إشكالية العولمة: إنّها لا تستطيع أن تنجح في غياب دور الدولة، ولا تستطيع أن تنجح في وجوده.[3] إنّ العولمةَ، من

---

[1]- يرى داني رودريك <<أنّه إذا كنّا نريد دفع العولمة قُدُمًا، فعلينا أن نَتَخَلَّى إمّا عن الدولة القومية أو عن السياسات الديمقراطية. وإذا كنّا نريد الحفاظ على الديمقراطية وترسيخها، فعلينا أن نختار بين الدولة القومية والتكامل الاقتصادي العالمي. وإذا كنّا نريد الحفاظ على الدولة القومية وتقرير المصير، فعلينا أن نختار بين ترسيخ الديمقراطية وترسيخ العولمة>>.

داني رودريك، معضلة العولمة، ترجمة رحاب صلاح الدين، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، ص. 21-22

Dani Rodrik، The Globalization Paradox، New York، Oxford University Press، 2012، p. xviii- xix.

[2]- داني رودريك، معضلة العولمة، مرجع سابق، ص. 22 - Dani Rodrik، The Globalization Paradox، Op. Cit، p. xviii- xix

[3]- داني رودريك، معضلة العولمة، مرجع سابق، ص. 44-45

- Dani Rodrik، The Globalization Paradox، Op. Cit.، p. 22

خلال سعيها لنشر نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي واحد عبر مختلف مناطق العالم، تُضَيِّقُ ورُبَّمَا تقضي على حرية اختيار الشعوب. فالعولمة تسوّق لنماذج سياسية واقتصادية لا تملك معها الكثير من الحكومات خيارات أخرى، وهو الأمر الذي يحرم المواطنين من التقرير في المسائل المهمة من خلال العملية الديمقراطية. وقد كانت نتيجة هذا الأمر أنّ الديمقراطية أصبحت عاجزة أمام قوة الشركات العابرة للحدود وأمام المؤسسات الدولية التي تسوّق للعولمة (المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي...).[1]

في المغرب، ونتيجة لكون الكثير من الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي جزءٌ من "توجيهات" المنظمات الساهرة على العولمة، وليست نتيجة لاختيارات شعبية، فإنّ هذا العامل يمثّلُ جزءاً من الأسباب التي ساهمت في العزوف عن العمل السياسي الرسمي وفي ضعف المشاركة في المناسبات الانتخابية.

2- العولمة وانتعاش الشعبوية:

نتيجة للضغط الذي تمارسه العولمة على نموذج الدولة القومية وعلى الديمقراطية الليبرالية، فإنّ هذا النموذج الديمقراطي بدأت تظهر عيوبه، وهو ما أدّى إلى ظهور التيّار الشعبوي، الذي يستغلُّ مكامن الضعف في هذا النموذج، الذي يحاول إيجاد توازن وانسجام بين قاعدة الأغلبية وحماية حقوق الأقليات. ينتقد الشعبويون انتهاك

1-Adam Przeworski and Covadonga Meseguer Yebra، Globalization and Democracy، p. 2، Available at Semantic Scholar Websoite (accessed 25 March 2019) https://pdfs.semanticscholar.org/b303/ce1646ace3866abcd0827f13b0d0be07c7ac.pdf

مبدأ قاعدة الأغلبية باعتباره انتهاكا للديمقراطية في حدّ ذاتها، بحجة أن السلطة السياسية التامة إنّما تعود للشعب وليس للمؤسسات غير المنتخبة. وهنا تطرح الشعبوية نقطة مهمة تتعلّق بمن سيمارس الرقابة على المراقبين في الأنظمة الديمقراطية، لأنها لا تثق في أية مؤسسة غير منتخبة تحدّ من سلطة الشعب. وهذا المنطق يمكن أن يؤدي بالشعبوية إلى أن تصبح نوعا من التطرف الديمقراطي أو الديمقراطية غير الليبرالية (Illiberal democracy).[1]

طبعا، النموذج الديمقراطي الليبرالي ليس نموذجا كاملا، وخاليا من أية سلبيات أو مكامن للضعف، لكن يبقى مع ذلك النموذج الأقل سوءا، وهناك إجماع عالمي في الوقت الراهن حول شرعية الديمقراطية الليبرالية، على الأقل من حيث المبدأ.[2] ولكون هذا النموذج من النظام السياسي هو القائم اليوم في أغلب الدول المتقدمة، وحقّق عدّة نجاحات (استقرار سياسي، تقدم اقتصادي، حماية اجتماعية، حرية التعبير، حقوق الأقليات....)، فإنّه أصبحت له جاذبية جعلت المطالبة به من المطالب المسلّم بها.

---

[1]- Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser، Populism: A Very Short Introduction، Oxford; New York، NY، Oxford University Press، 2017، p. 82.

[2]- Francis Fukuyama، Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?، Foreign Affairs، January/February 20012 Issue، Available on this Website (Accessed 29/07/2017).

https://www.foreignaffairs.com/articles/2012-01-01/future-history

ويعزو اقتصاديون الارتفاع الحالي للتيارات "الشعبوية" إلى الإفراط في العولمة منذ تسعينيات القرن العشرين، مع تحرير التدفقات المالية الدولية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتفاقم عدم المساواة في الدخل والثروة، وانعدام الأمن الاقتصادي، وتزايد موجات الهجرة العالمية.[1] ومن الأمثلة على التيارات الشعبوية في الغرب نشير إلى حزب الاستقلال البريطاني، وحزب الجبهة الوطنية الفرنسي، وحزب البديل الألماني، وحزب بوديموس الإسباني، وحزب الحرية النمساوي، وحركة "النجوم الخمس" الإيطالية.

في المغرب، وبعد ظهور حركة 20 فبراير، تميّزت البيئة السياسية بميزتين رئيسيتين: أولا ارتفاع سقف المطالب السياسية وثانيا ارتفاع الاهتمام بالسياسة وسط الشباب. وخلقت هاتين الميزتين دينامية سياسية واجتماعية غير مسبوقة في المغرب، وأفرزت عدة إصلاحات (تعديل دستوري جاء بعدّة مستجدات مهمة، انتخابات تشريعية سلّمت بها أغلب القوى السياسية، تقوية اختصاصات المؤسسات الدستورية المنتخبة...).

في هذه البيئة التي تميّزت بحرية سياسية عالية، على الأقل مقارنة بمرحلة ما قبل 20 فبراير 2011، سيلعب حزب العدالة والتنمية وزعيمه السيد عبد الإله ابن كيران دورا مهمّا، تُوّجَ بتعيين هذا الأخير رئيسا للحكومة بعد تصدّر حزبه انتخابات

---

[1]- الشعبوية.. تيار سياسي يرسم ملامح مستقبل الغرب، موقع الجزيرة.نت (تاريخ الزيارة 2019/03/25)
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/12/6/الشعبوية-تيار-سياسي-يرسم-ملامح-مستقبل-الغرب

2011. وقد كان الخطاب السياسي للسيد ابن كيران خطابا جديدا، مقارنة مع خطاب المسؤولين الذين سبقوه في قيادة الحكومة (عبد الرحمان اليوسفي، إدريس جطو، عباس الفاسي...)، من حيث طريقة الإلقاء، المضمون، اللغة المستعملة. ونتيجة لذلك، اتُّهِمَ السيد عبد الإله ابن كيران بالشعبوية في خطابه السياسي، وأنّ هذا الأمر هو الذي مكّنه من قيادة حزبه إلى الفوز بانتخابات 2011 و2016. لكن، عبد الإله ابن كيران ينفي هذه التهمة، ويردّ أنّ الشعبوية تصلح ليوم أو ليومين وليس لخمس سنوات.[1] وإلى جانب ابن كيران، ظهر زعماء سياسيون آخرون يتبنّون أداء سياسيا قريبا من ابن كيران (حميد شباط، إدريس لشكر، إلياس العماري...).

ومثلما تشكّلُ الشعبوية تهديداً للديمقراطية في الغرب، فإنّها تعيق في نفس الوقت الانتقال الديمقراطي في الدول غير الديمقراطية، وهو الأمر الذي يفسّرُ ربما فشل المغرب بعد 2011 في تعزيز الديمقراطية، حيث كان الانفتاح مؤقتا من أجل تجاوز مرحلة 20 فبراير ليس إلاّ.

يمكن القول أنّ العولمة كظاهرة تشتمل على عوامل تساعد على الديمقراطية، وعوامل أخرى تكبح الانتقال الديمقراطي. وبالتالي، فإنّ الفاعلين في هذه الظاهرة هم من يمكن أن يشجع العوامل أو تلك، حسب المصالح والأهداف التي يسعى

1- Benkirane: "Le populisme marche un ou deux jours، pas cinq ans"، Website de Huffpostmaghreb (Date de consultation 29/07/2017).

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/06/02/benkirane-populisme_n_10255474.html

وراءها هؤلاء الفاعلين. إذا كانت العولمة، قد وفّرت للعديد من فئات المجتمع المغربي الولوج لتكنولوجيا الاتصال والتواصل، من أجل التعبير السياسي والانخراط في النقاش العمومي، إلاّ أنّ الانتقال الديمقراطي لم ينجح، لأنّ العوامل الداخلية كانت غير كافية لتستثمر نتائج العولمة كعامل خارجي ولم تتفاعل معه بشكل كاف.

الدولة الحاضنة والحركات الاجتماعية

ـ دراسة في تحولات الدولة الوطنية في الجزائر بعد2011

ناصرالدين باقي[1]

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، جامعة الجزائر

مقدمة

تتصف جل الدول العربية بطابعها الريعي الذي يؤثر على النمط الاجتماعي عموما فقد يتحول أثره من الإيجابي إلى السلبي إذا تم احتكاره وتوظيفه سياسيا، ومن هنا تولد الدولة الريعية بمسماها الاقتصادي لتكون الدولة الحاضنة بوجهها السياسي وهي الدولة التي تسعى إلى احتواء كل الازمات السياسية الناتجة عن القضايا الاقتصادية التي تحرك الجبهة الاجتماعية، ولعل الحالة الجزائرية محل الدراسة تجيب على هذا النوع من الدول والتي تستغل عائداتها الريعية لشراء السلم الاجتماعي بما يشمل عمليات الاحتواء الممنهجة لقيادات الحركات الاحتجاجية بما يضمن ولائها في المستقبل، وتصبح بذلك الجبهة الاجتماعية مؤمنة للنظام السياسي؛ فالحراك الشبابي في الجزائر الذي ظهر في خضم تصاعد وتيرة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها عدة قطاعات داخل مؤسسات الدولة نتيجة السياسات الاقتصادية الفاشلة، شهد أوجها بعد سنة **2011** هذه السنة التي مثلت بداية هبوب رياح التغيير في العالم

[1]- أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

العربي بداية من "**تونس**" و"**مصر**"، فقد دفعت هذه التغيرات الاقليمية المحيطة بالجزائر النظام السياسي إلى تبني عدة أساليب لامتصاص غضب الشارع الذي أججه ارتفاع أسعار المواد الأولية التي عملت الدولة منذ استقلالها على تدعيمها حتى لا تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن البسيط، هذه الأحداث المتسارعة استغلتها الحركات الاحتجاجية الشبانية إيمانا منها بحتمية التغيير الشامل حتى تعطى الفئات الشابة حيزا أكبر في المستقبل السياسي للجزائر الذي لا تزال نخبة الثورة ترسمه وتسيطر عليه،لكن بالمقابل فإن تدخل الدولة عبر آليات الاحتواء أثر على مسار وأداء هذه الحركات الشبابية بالشكل المطلوب ومنه تحولات الدولة الوطنية ككل.

فما هي مسارات ومألات الدولة الوطنية في الجزائر في ظل سياسات الاحتواء المنتهجة للحرك الاجتماعي؟

طالما أثيرت مسألة طبيعة الحركات الاجتماعية الجديدة في العالم العربي خاصة بعد أثرها الواضح في التغيير على المستوى السياسي والاجتماعي وخلقها ثورات عربية أزاحت العديد من الحكام وغيرت الخارطة السياسية للوطن العربي بشكل عام، فالتغيير شمل إلى جانب ذلك "**ذهنية الخوف**" لدى المواطن العربي، ولعل بروز الشباب كحامل لراية التغيير يعطي الحركات الاجتماعية بُعدا مرتبطا ببناء المستقبل ومسايرة التغيرات الحاصلة في العالم، فبالرغم من الظروف المحيطة بالحركات الاجتماعية في الدول العربية والتضييق عليها من طرف الأنظمة العربية إلا أنها استطاعة أن تفرض نفسها انطلاقا من الواقع الاجتماعي المزري، لكن بالمقابل تسعى الدول الريعية خاصة إلى اعتماد آليات لاحتضانها تعوض أساليب

القمع تفاديا إلى قيام ثورات شعبية تطيح بها، وهذا ما تسعى الدراسة إلى الوصول إليه من خلال دراسة الحركات الاحتجاجية الشبابية في الجزائر وما رافقها من احتواء سياسي ممنهج من طرف السلطة عبر البحث أولا في طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة، ثم إبراز آليات الدولة في احتضان الحركات الاجتماعية، وصولا إلى تتبع مسارات وتحولات الدولة الوطنية بعد 2011.

1- طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة :

لا يختلف المنظرون في العلوم الاجتماعية عموما على الهدف من وجود الدولة كراعي للتنظيم الاجتماعي تفاديا لغلو الطبيعة البشرية الميالة للحرب والسيطرة، لذا فإن من أولويات الدولة إيجاد الطرق والوسائل لتسهيل حياة الأفراد والعمل على تلبية حاجياتهم الاجتماعية، لكن بالمقابل تماطل الدولة في العمل الذي قامة لأجله يجعلها محل انتقاد دائم ويحرك الأفراد ضدها على شكل جماعات مؤسسة على صراعات تتحول إلى احتجاجات عنوانها البارز هو الرفض ومن ثمة الانتقال إلى التغيير، فالصراع هنا يعتبر الدافع الأبرز لنشوء هذه الحركات أو كما عبر عنه "**تشارلز تلي**" بأنها أساس **ابتكار الحركات الاجتماعية**،[1] فهذه الحركات التي تعددت مفاهيمها بسبب تنوعها و اختلاف ادوارها واهدافها، يدل مفهومها العام على أنها: "**عملية استعمال الجماهير للفضاء العام واحتلاله، بغيت التعبير السياسي للآراء**

---

[1]- تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية: 1768– 2004، ترجمة: ربيع وهبة، ط1،(القاهرة: المجلس الأعلى للترجمة،2005)، ص ص (57-67).

والمطالب، التي لا يُعبر عنها داخل المؤسسات والتنظيمات التقليدية"،[1] فاستغلال الفضاء العام والتعبير من خلاله وكذا تحويله أحيانا إلى وسيلة ضغط بحد ذاته يجعل الدولة تلتفت إلى هذه الحركات الاحتجاجية وتنظر في مطالبها أو تتصدى لها بشكل عنيف، وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة محرجة أمام ظهور الحركات الاجتماعية الحديثة التي على عكس التقليدية لا تسعى إلى الوصول للسلطة على قدر ما تحاول تغيير الواقع الاجتماعي إلى الأفضل، من خلال حث السلطة على التنمية وتحسين الظروف الاجتماعية للأفراد كجزء من واجب السلطة التي تم التواضع عليها حسب العقد الاجتماعي،[2] كما أن قوة الحركات الاجتماعية الحديثة تكمن في عدم قدرة الدولة على كبحها والتحكم فيها بفضل استغلالها لوسائل الاتصال الحديثة، فقد سهلت للأفراد التلاقي والعمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلا عن اعطائهم مزيد من الحرية في تحركاتهم لنشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل، فهذه الوسائل أصبحت أداة تعبئة قوية.[3]

إن العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة سواء في الدول الديمقراطية أو الدكتاتورية هي علاقة صرع أبدي سواء حسب التفسير النظري الماركسي الذي

---

[1]- Nonna Mayer، « Le Temps des manifestations »، Revue Européenne des sciences sociales، vol42،no129،(2004)، p219.

[2]- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ط1، ترجمة: عبدالعزيز لبيب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص93.

[3]- Rolfe Brett، "Building an Electronic Repertoire of Contention Social Movement Studies"; May،2005، Vol 4 Issue 1، p65-74.

يعتبر الصراع الطبقي هو من يفضي إلى تحرك الجماهير أو التفسير النظري اللبرالي الذي يراها تحركا لأشخاص من أجل تحقيق هدف محدد[1]، فالصراع هنا هو جوهر العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة فلولا الصراع ما ولدت هذه الحركات، وحسب "بيار بورديو" فإن دينامية الحركات الاجتماعية ما هي إلا حقول صراعية في نزال وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء[2]، لكن رغم وجود الصراع كثابت للعلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة إلا أنه يتناقص وطبيعة الدولة في حد ذاتها، ومنه يظهر نوع الدولة من خلال تعاملها تجاه هذه الحركات، فالدولة الدكتاتورية أو الشمولية هي التي تتصدى لأي حراك بالعنف وبالتالي تصنع لنفسها مناعة عبر سياسات الترهيب، أما الدولة التي تتخذ الديمقراطية شعارا لها وبالرغم من أن حركة دوران النخبة فيها جامدة ومتكلسة هي الدولة التي تعمل على الاحتواء السياسي والمقايضة لربح الوقت أو إعادة توجيه هذه الحركات بما يخدم مصالحها وبالتالي إبقاء الوضع على ما هو عليه وهي جلها دول تستعمل المال لكسب الولاءات ونجد هذا النوع في الدول الريعية التي تعتمد على مورد واحد كمصدر أساسي للدخل القومي، وهو النفط،[3] ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي هي محل الدرسة.

---

[1]- هند أحمد إبراهيم، دور الحركات الاجتماعية فى احداث الثورات دراسة حالة:حركة كفاية 6ابريل، الحوار المتمدن، العدد: 3867،أكتوبر2012.

[2]- Bourdieu Pierre، L’essence du néolibéralisme، le monde diplomatique، Mars، 1998، P22.

[3]- محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد: 65، السنة السادسة، 2010.

2- آليات الدولة لاحتضان الحركات الاجتماعية

عمل النظام في الجزائر على مواجهة الاحتجاجات الشعبية بكل الوسائل الممكنة خاصة وأن هذه المرة تزامنت مع الحراك الشعبي في كل من **تونس ومصر** الأمر الذي حتم على الدولة التعامل بحذر مع الاحتجاجات ومحاولة تهدئتها واحتوائها وجعلها حالة صحية في المجتمع الجزائري بالتركيز على جعل الاحتجاجات سلمية ذات مطالب معقولة حتى لا تزاح عن سياقها وأهدافها، ومن بين الآليات التي طبقتها الدولة لاحتضان الاحتجاجات بشكل خاص والحركات الاجتماعية بشكل عام نجد:

أ- الاحتواء والصفقات السياسية:

يعتبر الاحتواء السياسي من أنجح الآليات التي تستخدمها الأنظمة لامتصاص الغضب الشعبي خاصة أثناء الاحتجاجات، كما يمكنها ربط عملية الاحتواء بالديمقراطية وهو ما عملت به السلطة باستخدامها للديمقراطية كنوع من ذر الرماد على العيون، وهو ما أبرزه **"ايان شابيرو"** في كتابه **"نظرية الاحتواء"**، في تفسيره لاستعمال الديمقراطية من أجل الاحتواء، حيث بين أن حجة الدفاع عن الاحتواء في الالتزام بالديمقراطية،[1] لذا عمل النظام الجزائري على احتواء المعارضة السياسية وجعلها معارضة شكلية ظهورها متقطع يتزامن والمواعيد الانتخابية فقط كما أن عملية

---

[1]- أيان شابيرو، نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب، ط1، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012)، ص133.

الاحتواء السياسي شملت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث أعطت للأحزاب وعود بالدخول في وسط النخبة الحاكمة ودعمت منظمات المجتمع المدني ماديا بمقابل عدم دخولها لتنظيم الاحتجاجات والعمل على تهدئة الاحتجاجات بالطرق التي يختارها النظام السياسي، أما عن القيادات الجديدة التي تُفرزها الحركات الاجتماعية فالتفاوض والمساومة وابرام الصفقات السياسية معها يقوض وجودها ويحد عملها بل يصبح عملها عكسي في خدمة النظام وأجهزته، كما أن المبادرات السياسية التي حملت ميزة الاستباقية سهلة من عملية الاحتواء من خلال البرامج المختلفة لفائدة الشباب وكذا تأطير ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعية المختلفة بسبب ظاهرتي الحرقة والانتحار[1] لذا فقد وجدة السلطة العمومية نفسها مهيأة جيدا للتصدي لرياح التغيير التي عصفت بالمنطقة بسبب الاحتجاجات الشعبية.

ب- سياسة شراء السلم الاجتماعي:

تجاوزت الجزائر الاحتجاجات المصاحبة لرياح التغيير التي شهدتها المنطقة العربية بحذر لكن لم تنتهي من حالة الغليان الاجتماعي التي شهدتها بعد ذلك في شكل الاحتجاجات الاجتماعية المستمرة التي شهدتها عدة قطاعات تمثل بالدرجة الأولى الطبقات الدنيا التي عملت على رفع مطالبها عن طريق الاحتجاج السلمي

---

[1] - مصطفى مجاهدي، الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية،2012، ص73.

لحماية المنظومة الاجتماعية القائمة من الانهيار وللحد من احتكار الدولة لوسائل السيطرة الاجتماعية.

فقد حملت البحبوحة المالية للجزائر في **2011** سر نجاتها من مخاض التحول الديمقراطي العنيف الذي شهدته المنطقة العربية، فقد استغلت بنجاح عائدات الريع لما سمي بـ:" **شراء السلم الاجتماعي**"، بالاستجابة السريعة لمطالب المواطنين الاجتماعية قبل تحولها إلى مطالب سياسية يصعب الاستجابة لها، و قد تمثلت السياسة التي أطلق عليها النظام اسم "**الدعم الاجتماعي**" في التركيز على الشباب خاصة فيما يخص العمل من خلال دعمهم بتقديم التسهيلات في القروض البنكية لإقامة مشاريع خاصة، وكذا صرف ما مجموعه **340581،1 مليار دينار**[1] لدعم المواد الاستهلاكية الواسعة وكدعم للقطاعات المرتبطة بشكل كبير بالمجتمع كالصحة والتربية ودعم الفلاحة والاهتمام بملفات المتقاعدين والاهتمام بالمعوزين والمعاقين وذوي الدخل المحدود، وقد شكل هذا الاقتطاع من ميزانية **2012** ما يعادل خمس الميزانية.

جـ - إقرار الإصلاحات الظرفية:

لم تكن الجزائر بمعزل عن موجه الاحتجاجات في المنطقة العربية فبداية من **3 جانفي 2011** عرفت أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ما يعرف بقضية

[1] - أنظر تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2012.

"**الزيت والسكر**" التي كانت السبب في الاحتجاجات[1]، والتي أخذت منحى أخر استثمرت فيها بعض الأحزاب السياسية وخاصة المعارضة، ووصل الأمر إلى حد التشبيه بأحداث **5 أكتوبر1988** التي كان سبب بدايتها نفس الأسباب، وقد وصفها النظام على أنها مؤامرة خارجية، لذلك تعامل مع الوضع على أنه بداية تحول ديمقراطي حينما قام بترويض المعارضة، وفعلا استطاع النظام الجزائري ومن خلال النخبة الحاكمة أن يحتوي غليان الشارع بفضل الإرادات النفطية الضخمة التي اعتمدتها الحكومة في إعادة توزيع من شأنها أن تشترى هدوء وولاء الدوائر الرئيسية للنظام أمام وجود أزمة تفكك للمعارضة التي تتسم بالتشتت[2]، أما سياسيا فكانت أولى خطوات النظام السياسي هي رفع حالة الطوارئ في أفريل **2011** كخطوة ممهدة لعودة النشاط السياسي دون عوائق، وبالمقابل سن قانون خاص بمكافحة الإرهاب، حيث أدخلت بعض التعديلات التشريعية تمنح أجهزة الأمن سلطات استثنائية في الاحتجاز التحفظي والوقائي للمشتبه بهم في قضايا الإرهاب، الأمر الذي أدى عمليا حسب بعض المراقبين للأوضاع في الجزائر إلى الإبقاء على مكونات أساسية من حالة الطوارئ[3]، ثم أعقبت هذه المرحلة المباشرة في الإصلاحات السياسية بإنشاء هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية، التي

---

[1]- للمزيد حول الاحتجاجات في الجزائر أنظر: ناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير2011، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2011).

[2]-الحسن عاشي، ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،2013.

[3]-حقوق الإنسان في العالم العربي: الجزائر، التقرير السنوي، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)،ص328.

عملت على تنظيم لقاءات مع النخب السياسية المختلفة لمدة شهر (من **21 ماي** إلى **21 جوان 2011**) جرى خلالها مناقشة قوانين عضوية وصياغة أخرى، من خلال مناقشة ومراجعة الدستور في ثمانية محاور وهي: قانون الأحزاب والجمعيات قانون الانتخابات، مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، قانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء، كما أثير النقاش حول نوع النظام برلماني أو رئاسي بدلا من شبه الرئاسي المعتمد، وعدد ومدة العهدات الرئاسية وكذا الإبقاء أو إلغاء مجلس الأمة[1]، وقد لاقت هذه الخطوات تأييدا دوليا واسعا، جعلت النظام السياسي الجزائري يحصل على رضا القوى الكبرى في شاكلة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لما يربطها معها من مصالح حيوية خصوصا أن الجزائر تعتبرا بلدا نفطيا وغازيا، ومجالا جيوستراتيجي مهم مليء بالفرص الاستثمارية، بالإضافة للموقع الجغرافي.[2]

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس **"بوتفليقة"** في **14 أفريل 2011**، أعلن من خلاله عن استعداده لتنفيذ إصلاحات سياسية لتعميق الديمقراطية في الجزائر[3]، حيث عنون خطابه بـ **" إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها "**[4]، وأصدر بذلك الرئيس

[1]- عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2011)، ص7

[2]- المرجع نفسه، ص6.

[3]-Réformes Politiques، ouverrouillage supplémentaire de la société civile et du champ politique? un analyse critique، Réseau Euro – Méditerranéen des deoits de l'homme، Danemark، Avril 2012،p5.

[4]- Nora Chergui et autres، Bouteflika: un homme، une œuvre (1999 - 2014)، Le bilan، El ==

"**بوتفليقة**" خمسة قوانين[1]، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتم الإلتزم بتنفيذها قبل نهاية العام **2012** وتتعـــلق هذه الإصلاحات السياسية بـــ:

1- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

2- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.

3- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.

4- قانون الإعلام الجديد الذي ينهي احتكار الدولة لقطاع الإذاعة والتلفزيون.

5- قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

هذه الإصلاحات التي تهدف من خلالها النخبة الحاكمة إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين في القرارات التي تخصهم وفي اختيارهم الحر لممثليهم في المؤسسات عن طريق الانتخابات بدء من المجالس الشعبية البلدية والولائية إلى غاية البرلمان مع ضمان حياد الإدارة في ذلك، كما تسعى هذه الإصلاحات إلى تحديث

Modjahid، Numéro special، Mars 2014،p5.

[1]- للمزيد حول القوانين أنظر: الجريدة الرسمية، العدد الأول،المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، ص ص (9 و46) والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص ص (9 و21 و33 و46).

المنظومة القانونية عن طريق مراجعة الدستور لمواكبة التطور الطبيعي للمجتمع وكذا مسايرة التحولات الجديدة في العالم، كما تهدف إلى توسيع الديمقراطية التشاركية التمثيلية،و دعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين، والاهتمام بترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، كما أعطت هذه الإصلاحات دورا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم آليات الإصلاح وطرفا أساسيا في التفاعل مع قضايا المجتمع وتشكيل الرأي العام لاسيما عبر قنوات التثقيف والتوجيه التي تستهدف كافة فئات المجتمع، بالإضافة إلى الإصلاح الذي شمل الأحزاب السياسية سواء التي تدخل في تكوين النظام أو المعارضة، باعتبارها العمود الفقري للحياة السياسية في الجزائر، كما اهتمت الإصلاحات بحرية الإعلام واستقلاليته كجزء من الحريات العامة وحقوق الإنسان[1].

لكن ما يؤخذ على هذه الاصلاحات هو اقرار قانون يمنع التجمهر والمظاهرات في العاصمة لدواعي أمنية ما يعيق حرية الحركات الاحتجاجية في إيصال رسائلهم للسلطة عبر التجمهر عند مؤسساتها في العاصمة.

*** لماذا لم تتحول الاحتجاجات في الجزائر إلى ثورة شعبية؟**

رغم أن الاحتجاجات في الجزائر تزامنت كليا مع الأحداث في كل من **تونس ومصر** إلا أنها لم تأخذ نفس المنحنى التصاعدي في كلا البلدين، رغم أن

[1]- رئاسة الجمهورية، الإصلاحات السياسية: خطب ورسائل، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2012،ص ص (10 – 14 – 17 – 20 -28 - 29)

الشارع الجزائري انتفض ضد النظام السياسي لنفس الأسباب وهي أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى، ولعل أهم الأسباب التي حالت دون تحول الاحتجاجات في الجزائر إلى ثورة شعبية نختصرها فيما يلي:

- غياب التنظيم، ويكمن في عدم احتضان أي قوى سياسية لهذه الاحتجاجات الأمر الذي قوض من دخول قيادات ذات مطالب منظمة لها أهداف معينة.

- الدخول الضعيف والمتأخر للطبقة الوسطى سهل من عملية احتضان الدولة للمطالب الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع.

- احتواء الدولة للطبقة السياسية من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني عبر آليات الاحتضان المختلفة.

- اختلاف المطالب لدى المحتجين على عكس الاحتجاجات في كل من "**تونس**" و"**مصر**" التي تحولت إلى ثورة شعبية عبر توحيد المطالب والشعارات فمن شعار "**الشعب يريد**" إلى شعار "**إرحل**".

- سياسة الترهيب التي اعتمدها النظام عبر استذكار المأساة الوطنية.

- سياسة شراء السلم الاجتماعي التي انتهجتها الدولة عبر تسخيرها لعائدات الريع.

3- تحولات الدولة الوطنية في الجزائر بعد2011

أ-مسارات الحركات الاحتجاجية الشبابية ومستقبلها

شكل عنصر الشباب عصب الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر بداية من **2011** كغيرها من الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية وانتهت بثورات شعبية، لذا فقد ركز النظام على هذه الفئة بشكل كبير وعمل على احتضانها بكافة الطرق والوسائل الأمر الذي أثر على مسارها العفوي وسطر مستقبلها بما يتوافق ورضى السلطة لكن قبل ذلك لابد من التطرق إلى طبيعة الحركات الاحتجاجية في الجزائر قبل وبعد **2011** والتي أدت إلى بروز النخبة الشابة بتطلعاتها وأدوارها المنتظرة مستقبلا.

أ-1- طبيعة الحركات الاحتجاجية في الجزائر قبل وبعد 2011

من خلال الحقل النظري الواسع الذي يفسر طبيعة الحركات الاجتماعية ويصنفها إلى أنواع فإن طبيعة المجتمع والنسق الذي يحكمه هو الذي يحدد نوع هذه الحركات وهذا ما فسره الاتجاه البنائي الذي أرجع قيام الحركات الاحتجاجية إلى الحرمان النسبي الذي قد يؤدي إلى ثورة إذا ما اختلط بالوعي[1]، كما أنه حسب الضغوط البنائية التي تحدث بسبب فشل المؤسسات في أداء وظائفها وعجزها عن الاستجابة للمطالب الجديدة فإنه تنتج عنها حالة من الاحباط والاغتراب لتتبلور بالتالي الحاجة إلى التغيير، ولعل الحالة الجزائرية على غرار الدول العربية تمثل نموذجا

---

[1]- خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات،ط1،(القاهرة: دار العربي،2015)، ص235.

يبين طبيعة العلاقة بين الدولة والحركات الاجتماعية خاصة الاحتجاجية منها، فالشخصية الثورية للشعب سيطرت على المجتمع بعد الاستقلال وشهدت أوجها في مظاهرات **5 أكتوبر 1988**، التي رفع خلالها المحتجون مطالب اجتماعية وسياسية تحاول الحد من سيطرت الحزب الواحد، لكن السلطة رفضت هذه المطالب وتصدت للمحتجين بشكل عنيف يعكس عدم نضج النخبة الحاكمة في أولى تجربة لها وأول صدام مع الشارع، وبعد تلك الأحداث المأساوية جاءت استجابة السلطة سريعة ومتفاعلة نوعا ما مع الرسائل التي حملها المتظاهرون في تلك الأحداث خشية تفاقم الوضع، حيث تم الإعلان عن إقرار دستور جديد يعكس رؤية جديدة للأوضاع[1] وهو دستور **1989** الذي أقر بالتعددية السياسية، ثم بعد ذلك كانت احتجاجات اجهاض التجربة الديمقراطية سنة **1991** التي تحولت إلى نزاع مسلح أدخل الجزائر في دوامة من العنف لعشرية كاملة من الزمن، بعد ذلك كانت الاحتجاجات في الجزائر متذبذبة وضعيفة خوفا من إعادة التجربة الدامية التي عرفتها الجزائر لكن الاحتجاجات الاجتماعية والهوياتية لم تتوقف فجاءت احتجاجات "**الربيع الأمازيغي الثانية**" سنة **2001**، حيث كانت الأولى سنة **1980** لكن لم تكن بتلك الحدة التي عرفتها الثانية، وعرفت تعديلا دستوريا ظرفيا باعتماد اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وجاء ذلك لاحتواء الشارع وبالمقابل تأسيس "**حركة**

---

[1]- إسماعيل معراف وآخرون، أبعاد التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: الجزائر نموذجا، ج2،(الجزائر: دار هومة، 2011)،ص131.

العروش" التي تطالب بمزيد من الحقوق لهذه الأقلية[1] وهي المخولة للتفاوض مع النظام في هذه المسائل وهو نوع من اختزال الشارع في حركة اجتماعية يسهل على النظام بعد ذلك احتضانها، ثم احتجاجات **2011** والتي جاءت عفوية حاملة معها خطر التغيير العنيف للنظام السياسي القائم، وما تبعها من ارتدادات فعلت دور النقابات في مختلف القطاعات أهمها القطاعات الحساسة في الدولة كالتربية والتعليم والتعليم العالي والصحة.

الملاحظ مما سبق أن طبيعة الاحتجاجات في الجزائر قد تتحول من الاحتجاجات السياسية إلى المطالب الاجتماعية مثل ما حدث في **1991**، لكنها قليلة الحدوث، بالمقابل تحولها من حركات احتجاجية ذات طابع اجتماعي إلى سياسية هي الغالبة، حيث يتم توظيفها سياسيا كأحداث **5 أكتوبر 1988** وأزمة الزيت والسكر **3 جانفي2011** وما يحدث مؤخرا بداية من **22** فبراير **2019**.

---

[1]- ناصرالدين باقي، التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر (1996-2016)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، يونيو 2016، ص191.

شكل: يبين طبيعة الاحتجاجات في الجزائر (1988 - 2019)



المصدر: إعداد الباحث

أ-2- بروز النخبة الشابة: بين التطلع والاغتراب

فتحت الاصلاحات السياسية المجال لبروز قوى ونخب شابة لأخذ مكانتها في المجال السياسي في الجزائر فقد نادت جل شعارات الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي بالتغيير وركزت على عنصر الشباب لإحداث ذلك من أجل التخلص من نخب سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية لعقود طويلة من الزمن ولعل الشباب في الجزائر شكلت لهم التحولات السياسية في المنطقة العربية ولاسيما التحول الديمقراطي الهادئ في الجزائر فرصة للمساومة من أجل حقوقهم وكذا دخول وسط النخبة مقابل الدخول في العملية السياسية والرضوخ لسياسة التهدئة

التي انتهجها النظام في أعقاب سلسلة الاحتجاجات الاجتماعية المصاحبة للانتفاضات الشعبية في الوطن العربي.

فكان التركيز كبير في المرحلة التي تلت **2011** على عنصر الشباب سواء في الخطاب السياسي الرسمي أو حتى في اطار تعبئة الاحزاب للاستحقاقات الانتخابية، وقد ظهر ذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس **عبدالعزيز بوتفليقة** في مدينة **سطيف** شرق الجزائر في **8 ماي 2012** حيث قال **"طاب جناني"**[1] أي تعبت أو هرمت ويعني في ذلك تسليم المشعل من جيل الثورة إلى الشباب، لكن برغم من هذا الخطاب الرسمي إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية لسنة **2012،**[2] كرست تشبث جيل الثورة بالسلطة فكان تشبيه هذا الخطاب بخطاب **زين العابدين بن علي** في تونس حينما قال **"غلطوني"**.

لكن رغم ذلك ركزت السلطة على تبني مشروع **"الكوطة"**[3]، سواء للتمثيل النسوي داخل الاحزاب أو حتى الحكومات المشكلة وكذا الشأن بالنسبة **"لكوطة الشباب"،** أي الاعتماد على عنصر الشباب داخل الاحزاب السياسية لضمان مشاركة هذه الفئة، وقد تجسد هذا في التشكيل الوزارية التي عرفت دخول عنصر

---

[1]- عبد الوهاب بوكروح، بوتفليقة من سطيف: طاب جناني وعاش من عرف قدر نفسه، جريدة الجزائر اليوم، 8 ماي 2012.

[2]- ناصرالدين باقي، الانتخابات كآلية لتعزيز التنمية السياسية في الجزائر (1995 - 2014)، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص99.

[3]- **الكوطة: (Quota)** مصطلح فرنسي يعني الحصة.

الشباب وكذا الشأن بالنسبة لتشكيلة البرلمان رغم ضآلتها كنوع من إسكات لهذه الفئة.

الجدول التالي: الوزراء أقل من 40 سنة (2012-2017)

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	المستوى التعليمي	جهة الأصل	المنصب
هدى ايمان فرعون	16جوان 1979	دكتوراه في الفيزياء	الغرب	وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
عائشة طابو	7سبتمبر 1981	دبلوم في الدراسات العليا في العلوم السياسية والعلاقات العامة.	الصحراء(الطوارق)	وزيرة منتدبة مكلفة بالصناعات التقليدية

المصدر: من إعداد الباحث

رغم أن النخب الشابة في الجزائر بدأت في البروز لكنها تعرضت لعوائق كثيرة أهمها:

-عدم وجود ثقافة التداول على السلطة داخل الاحزاب: نتيجة خوفها من دفع ثمن انتخابي بسبب تغيير قياداتها لأن الأحزاب في الجزائر هي أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج.

-ثقة المواطن الجزائري محدودة في عنصر الشباب بحجة عدم امتلاك الخبرة والحنكة السياسية الكافية.

-احتواء السلطة لقطاع كبير من الشباب الناشط في المجال السياسي والجمعوي وتوظيفهم لخدمة النظام القائم.

لكن رغم كفاح الشباب لإيجاد مكانة في الخارطة السياسية للجزائر إلا أن معضلة الاغتراب السياسي لذى هذه الفئة أعطت فرصة لانتقاد سياسة التشبيب هذه، ويأتي هذا الاغتراب كنتيجة لعدة تراكمات أحدثتها عدة عوامل تاريخية متمثلة في الصراع الجيلي والأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وأزمة الثقة بين الشباب والنظام السياسي والتي من أبرز نتائجها عدم اكتراث الشباب بالسياسة، ينعكس ذلك على السلوك الانتخابي المتمثل في العزوف عن المشاركة.

الجدول التالي: يبرز مظاهر الاغتراب السياسي لعينة من الشباب خريجي الجامعات (50 شابا) على شكل استطلاع للرأي عبر مجموعة من الأسئلة

الرقم	الأسئلة	العينة 50 شاب		
		نعم	لا	درجة الموافقة
1	هل لك القدرة على تأدية دور سياسي تجاه مجتمعك؟	14	36	ضعيفة
2	هل تهتم بالأحداث السياسية ؟	19	31	ضعيفة
3	هل أنت معني بما يقع من حولك من تغيرات سياسية؟	27	23	متوسطة
4	هل تشعر أن رأيك غير مهم فيما يتعلق بالأحداث السياسية الراهنة؟	41	09	عالية
5	هل تشعر أنه لا مستقبل للشباب في الفعل السياسي؟	28	22	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول يظهر أن فئة كبيرة من هذه العينة تعاني من اغتراب سياسي متمثل في عدم الاكتراث بما يدور حولها رغم ان خريجي الجامعات من المفروض أنهم يشكلون طبقة مثقفة مشبعة بالثقافة السياسية، لكن تراكمات الأزمة السياسية والاقتصادية جعلتهم يهتمون بالبحث عن الشغل أكثر من أي شيء أخر.

الجدول التالي: يبين نسبة البطالة في وسط الشباب (2011 - 2017)

السنة	نسبة البطالة
2011	0،%10
2012	0،%11
2013	8،%9
2014	6،%10
2015	2،%11
2016	9،%9
2017	5،%10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (بالتصرف).

من خلال هذا الجدول يظهر ارتفاع نسبة البطالة وسط الشباب وتزايدها من سنة لأخرى نتيجة سياسات الاحتواء الفاشلة التي كانت استعجالية وظرفية فرضتها التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية.

أ- 3- الأدوار الجديدة للنخبة الشابة في المستقبل السياسي للجزائر

شهدت الساحة السياسية الجزائرية حراكا بعد سلسلة الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي كانت موجهة بالأساس لفئة الشباب وذلك من أجل تغيير مسارات الحركات الاحتجاجية الشبابية لصالح استقرار الوضع بما يخدم السلطة القائمة، فهذه الاصلاحات التي استغلها الشباب في محاولة لدخول وسط النخبة واحداث دوران جذري لها وذلك من خلال تبني آليات جديدة لتفعيل دور الشباب في المستقبل السياسي والاجتماعي للجزائر.

أ- آليات تفعيل دور الشباب:

عملت قطاعات واسعة من الشباب على أخذ دورها في المستقبل السياسي للجزائر وذلك من خلال جملة من الآليات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف وهي ممثلة فيما يلي:

- ✓ تفعيل دور الجمعيات الشبابية في ايصال صوت الشباب المهمش للسلطات المعنية.
- ✓ إنشاء الأحزاب السياسية التي تضم كفاءات وطاقات شابة.
- ✓ استغلال وسائل التواصل الاجتماعي كنوع من الإعلام الجديد والبديل لتسهيل الوصول إلى فئة الشباب من خلال تعبئتهم وغرس الثقافة السياسية فيهم.
- ✓ التركيز على قضايا التشغيل التي تشكل عائقا في وجه فئة واسعة من الشباب والتي أبعدتهم عن ولوج المجال السياسي.

الجدول التالي: يبرز أهم الأحزاب والجمعيات الشبابية الناشطة في المجال السياسي والجمعوي

التسمية	الصفة	تاريخ الإنشاء	الرئيس
حزب الشباب الديمقراطي	حزب	مارس 2012	حمانة بوشرمة
أكاديمية الشباب الجزائري	جمعية	24 مارس 2013	بوعزيز سمير
الاتحاد العام الجزائري للشباب	منظمة	30 مارس 2013	محمد نوار الربيع قبائلي
الجمعية الوطنية للشباب الجزائري المثقف	جمعية	جويلية 2013	محمد السعيد بن غنيمة

المصدر: إعداد الباحث

ب- تمثلات الشباب لمستقبل الجزائر السياسي

تقوم التمثلات الاجتماعية بتحديد الهوية الاجتماعية للأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بتشكيل هوية اجتماعية وشخصية متآلفة مع أنظمة معايير وقيم محددة اجتماعيا، وقد شكل الوعي بالحقوق لدى الشباب الجزائري بعد احتجاجات أزمة الزيت والسكر سنة **2011** قمة تصورات هذه الفئة للمستقبل الجزائري عموما والسياسي خصوصا فبرغم من عائق البطالة الذي يسيطر على اهتمامات هذه الفئة إلا أن التعويل على الشباب في المرحلة المقبلة لا مفر منه سواء داخل النظام السياسي أو حتى النظام الاجتماعي، فمن خلال تمثلات الشباب للمرحلة المقبلة نستنتج نظرتهم الواقعية ومحاولتهم التغيير السلمي عبر دفع عجلة دوران

النخبة آليا من خلال بروزها في المشهد السياسي والاجتماعي وفرض نفسها كقوة صاعدة لها كفاءة في تولي زمام الأمور في المستقبل.

وقد استغلت النخبة الشابة خوف النظام السياسي من السير على طريق التحولات العنيفة في العالم العربي والعودة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وكذا رُهاب المجتمع الجزائري من الرجوع إلى سنوات المأساة الوطنية فكانت استجابة النظام في استشارة الشباب وادراجهم في النقاشات العامة حول المطالب الاجتماعية ووصولا إلى طرح تصورات هذه الفئة لصياغة التعديلات الدستورية الخاصة بدستور **2016** من جهة والبحث عن آلية عمل يوصل من خلالها الشباب أصواتهم لصناع القرار بل يكونوا جزءا من صناعته واتخاذه، فكان التوجه العام لاستحداث جهاز خاص بالشباب ممثل في **"المجلس الأعلى للشباب"** كهيئة استشارية مقربة لرئاسة الجمهورية تحت اشراف نخبة شابة تُطرح من خلالها الأفكار والتصورات من أجل إعادة الأمل للشباب المهمش والنهوض بجميع القطاعات.

جاء إنشاء **"المجلس الأعلى للشباب"** بموجب مرسوم رئاسي يعكس اهتمام النخبة الحاكمة بهذا المجلس الذي يضم نخبة شابة تمثل جميع فئات الشباب على أن يكون التمثيل من خلال ممثلين عن كل ولاية من الولايات **48** بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني[1]، وجاء هذا التوزيع استرضائيا لكل مناطق الجزائر ومن خلاله يطرح الشباب انشغالاتهم وأفكارهم لخدمة هذه الفئة.

[1]- الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي المتضمن بموجبه إنشاء المجلس الأعلى للشباب رقم 17-142 المؤرخ في 18
==

يبدو أن المشهد الجزائري الحالي المتمثل في الحراك الشعبي بداية من 22 فبراير 2019 والمتواصل، والذي يحمل مطالبة سياسية جذرية قد تعيد النظر في الأدوار التقليدية للدولة الوطنية تجاه المواطن والمجتمع ككل، وتنذر ببداية فشل سياسات الاحتضان والإحتواء التي طالما مارستها السلطة منذ عقود، وتنبأ بميلاد جزائر جديدة تحتضن الجميع دون إقصاء وبآليات جديدة قانونية ودستورية تكرس للعدالة الاجتماعية يكون فيها للشباب دور كبير وبارز.

خاتمة

عملت الدولة على احتكار سلطة القرار في الجزائر دون غيرها عبر جملة من الآليات التي رأت فيها حلولا ناجعة تتمحور كلها حول مسألة احتواء واحتضان القوى الموازية لها والتي تؤثر على المجتمع باعتبارها نابعة من جملة الاحتجاجات التي شكلت فيما بعد عصب الحركات الاجتماعية، وبالتالي ابقاء الحراك بمطالب اجتماعية دون انتقاله إلى مطالب سياسية هو التحدي الاكبر للدولة، التي وجدت كونها ريعية سر نجاحها ونجاتها.

لقد حاولت هذه الدراسة قدر الإمكان تسليط الضوء على أثر الدولة الموصوفة بالحاضنة على مسار الحركات الاجتماعية عموما وبالخصوص الحركات الاحتجاجية الشبابية بعد 2011 التي أثرت بدورها على تحولات الدولة الوطنية في الجزائر، ولعل ما نستخلصه من هذه الدراسة هو كالآتي:

أفريل 2017.

-إن العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة بأنواعها هي علاقة صراع.

-الدولة الريعية تقود الحركات الاجتماعية وتتحكم فيها.

- تبني الدولة لسياسية شراء السلم الاجتماعي جاء للحد من التحول الديمقراطي العنيف.

-استغلال حالة رُهاب العودة للمأساة الوطنية خاصة في ظل حالة عدم الثقة بين المواطن ومختلف مؤسسات الدولة.

-عملت الدولة إلى اللجوء لآليات محددة لاحتواء واحتضان الحركات الاجتماعية أهمها شراء السلم الاجتماعي والاحتواء السياسي واقرار اصلاحات فرضتها الظروف المحلية والتغيرات الدولية.

-إن طبيعة الحركات الاجتماعية في الجزائر يغلب عليها طابع الظرفية وهي غير قابل للتطور يخفض من وتيرتها التصاعدية الخطابات السياسية الموجهة للطبقات الدنيا.

-إن بروز النخبة الشابة في الجزائر جاء بعد احتجاجات **2011** التي قادها الشباب المهمش والبطال.

-إنشاء **المجلس الأعلى للشباب** من شأنه أن يعطي لهذه الفئة دورا أكبر في المستقبل السياسي للجزائر ويعطيهم الفرصة في إبداء أرائهم وأفكارهم حسب تصوراتهم.

تبقى الجزائر تطبق سياسة الاحتواء والمقايضة السياسية لاحتضان الحركات الاجتماعية عبر استخدامها لعائدات الريع التي تتميز بها، لكن التحولات الاقتصادية في العالم لا تضمن بقاء هذه الآلية، لذا لابد من التحول القسري من الدولة الريعية إلى الدولة الاجتماعية التي تعتبر دولة حاضنة هي الأخرى لكن بآليات أخرى أكثر نجاعة، بحيث ترى الانسان ثروة ولا تستعمل الثروة لمساومته.

قائمة المراجع:

1- الكتب

- إسماعيل معراف وآخرون، **أبعاد التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: الجزائر نموذجا**، ج2،(الجزائر: دار هومة، 2011).
- تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية: 1768- 2004**، ترجمة: ربيع وهبة، ط1،(القاهرة: المجلس الأعلى للترجمة،2005).
- خالد زكي، **الصحافة والتمهيد للثورات**،ط1،(القاهرة: دار العربي، 2015).
- روسو جان جاك، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، ط1، ترجمة: عبدالعزيز لبيب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
- شابيرو أيان، **نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب**، ط1، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012).

2- الدوريات:

- باقـي ناصرالدين، التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر (1996-2016)، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد الأول، يونيو 2016.

✓ باقي ناصرالدين، الانتخابات كآلية لتعزيز التنمية السياسية في الجزائر (1995 - 2014)، **مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثاني،ديسمبر 2016.

✓ عز العرب محمد، الدولة الريعية، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية**، العدد: 65، السنة السادسة،2010.

✓ إبراهيم هند أحمد، دور الحركات الاجتماعية فى احداث الثورات دراسة حالة:حركة كفاية 6ابريل، **الحوار المتمدن**، العدد: 3867،أكتوبر2012.

3- الأبحاث والتقارير:

✓ بن الشيخ عصام، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2011)،

✓ جابي ناصر، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير2011**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2011)

✓ عاشي الحسن، **ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار**، السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام).

✓ حقوق الإنسان في العالم العربي: **الجزائر، التقرير السنوي**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)،ص328

✓ أنظر تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2012.

4- المراجع الأجنبية:

- ✓ Nonna Mayer، « **Le Temps des manifestations** »، Revue Européenne des sciences sociales، vol 42، no129،(2004).
- ✓ Nora Chergui et autres، **Bouteflika: un homme، une œuvre (1999 - 2014)**، Le bilan، El Modjahid، Numéro special، Mars 2014.
- ✓ Bourdieu Pierre، **L'essence du néolibéralisme**، le monde diplomatique، Mars، 1998.
- ✓ 3-Rolfe Brett، **Building an Electronic Repertoire of Contention**. Social Movement Studies;، Vol 4 Issue 1، May،2005.
- ✓ Réformes Politiques، **ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique?**، un analyse critique، Réseau Euro – Méditerranéen des deoits de l'homme، Danemark، Avril 2012 .

هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي في تونس: زمنا الاستقلال والثورة

ثامر سعداوي[1]

مقدّمة:

مثّلت المسألة الدستوريّة قضيّة محوريّة في الفكر الإصلاحي السياسي العربي، لأنّ النخب الفكريّة والسياسيّة اعتبرت أنّ أسباب التخلّف مؤسّساتية نابعة من تداخل السلطات وعدم الفصل بينها، ورأت هذه النخب أنّ مدخل الإصلاح يكمن في تقييد السلطات عبر نصوص قانونيّة، لذلك رفعت الأحزاب في البلدان العربيّة والإسلامية مطلب الدستور منذ نشأتها[2]. كما ارتبط الدستور بمطلب الاستقلال، وبمفهوم الدولة الوطنيّة[3].

في تونس سبق الدستور قيام الدولة الوطنيّة باعتبارها صاحبة أوّل دستور في العالم العربي الإسلامي[4]، كما رفعت الحركة الوطنيّة مطلب الدستور كمنطلق وغاية

---

[1]- ثامر سعداوي: باحث دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس- تونس.

[2]-أومليل (علي): **الإصلاحية العربيّة والدولة الوطنيّة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى 1985، ص ص 23-24.

[3]- **المرجع نفسه**، ص- ص 100- 102.

[4]- التيمومي (الهادي): **تونس والتحديث أول دستور في العالم الإسلامي**، دار محمّد علي للنشر، تونس، الطبعة الأولى 2010.

دستور 1861 الذي تم إعلانه في عهد محمّد الصادق باي، وتم تعطيل العمل به بعد انتفاضة علي بن غذاهم سنة 1864.

للإصلاح والتحرّر. وطرحت القوى المنتصرة في ثورة الحرية والكرامة على نفسها انجاز دستور جديد يقطع مع مرحلة الاستبداد. وبذلك فإنّ التجربة الإصلاحيّة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومرحلة النضال الوطني في النصف الأوّل من القرن العشرين وتأسيس الجمهوريّة الأولى بعد الاستقلال في 20 مارس 1956 وتأسيس الجمهوريّة الثانية بعد ثورة الحريّة والكرامة 17 ديسمبر-14 جانفي كلّها استندت إلى نصوص دستوريّة تكرّس أهداف الإصلاح ومبادئه.

وعادة ما تعرف مراحل التأسيس الجديد جدلا بين الرؤى المتعارضة والأفكار المتناقضة والمشاريع ذات المرجعيّات والإيديولوجيّات المختلفة، خاصّة إذا كان الهدف المنشود هو بناء نظام ديمقراطي. وهذا ما سنحاول دراسته في هذا البحث من خلال رصد لحظات التأسيس للجمهوريّة الأولى والجمهوريّة الثانية في تونس وما رافقها من جدل وصراع صلب الهياكل الرسميّة وخاصّة المجلس التأسيسي وداخل المجتمع خلال تجربتي التأسيس حول ماهية الدولة وطبيعة النظام السياسي، كما سندرس الظرفيّة السياسيّة العامّة أثناء كل فترة ودورها في توجيه الصراع وحسمه ونتبيّن المآلات والنتائج ودور التجربة الأولى في التأثير على التجربة الثانيّة سواء في ماهية الدولة أو في طبيعة النظام السياسي.

ندرس هذا الموضوع في إطار تاريخ الزمن الرّاهن، فالفترة موضوع الدراسة لا تزال أحداثها مؤثّرة في تاريخ تونس الراهن، وأغلب الفاعلين لهم وزنهم وتأثيرهم في الساحة السياسيّة وهو ما يطرح إشكالات منهجيّة كبرى حاولنا التصدّي لها ومقاربتها بـ "مهنيّة" وفق ما تقتضيه مناهج الكتابة التاريخيّة، من طرح وتدقيق وتمحيص

ومقارنة لوجهات النظر والأفكار والرؤى والتصوّرات المختلفة ومجابهة الوثيقة بالوثيقة. لذلك نوّعنا مادتنا المصدريّة التي اعتمدت الوثيقة الرسميّة المكتوبة وأهمها النصوص التأسيسيّة وهي دستور 1 جوان 1959 ودستور 27 جانفي 2014 ومداولات المجلس القومي التأسيسي 1956- 1959 وتقارير لجان صياغة الدستور والتقرير النهائي مشاريع الدساتير المقدّمة أثناء مداولات المجلس الوطني التأسيسي لدستور 2014. كما اعتمدنا على وثائق غير رسميّة تمثّلت في خطابات أهم الفاعلين السياسيين وحواراتهم الصحفيّة وشهاداتهم للمؤسّسات البحثيّة الوطنيّة العموميّة أو الخاصّة (سمينارات الذاكرة الوطنيّة) أو شهاداتهم في إطار البرامج التلفزيونيّة. أمّا بالنسبة للمراجع فقد حاولنا الإلمام بجلّ الكتابات العلميّة التاريخيّة والقانونيّة والسياسية حول الفترتين موضوع الدراسة.

وقد قسّمنا البحث إلى محورين وقد قسّمنا الدراسة إلى محورين أساسيين اعتمدت التمشي الكرونولوجي:

I - يدرس المحور الأوّل **مرحلة بناء الدولة الوطنيّة بعد الاستقلال** وما رافقها من سجال بين النخب التونسيّة وخاصّة زعماء الحركة الوطنيّة حول هويّة الدولة. وكان هناك خلاف بين توجّه يميل إلى اعتبار الغرب نموذجا يحتذى به وتوجّه آخر مناصر للهويّة العربيّة الإسلامية، ركّز أطروحته على ضرورة العودة إلى الأصول. كما كان الخلاف أيضا بين النخب التونسيّة حول طبيعة النظام السياسي: هل يكون ملكيّا دستوريا أم يكون جمهوريا؟ وبعد إعلان الجمهوريّة هل تكون السلطات في

النظام السياسي متوازنة أم تسيطر عليها السلطة التنفيذيّة ممثّلة في رئيس الدولة ؟ كما سنبرز آليات هذا الصراع وماهيّته ومآلاته.

II- أمّا المحور الثاني فيتناول **تجربة تأسيس الجمهوريّة الثانيّة بعد ثورة الحريّة والكرامة،** 17 ديسمبر 2010- 14 جانفي 2011 والتي أدّت إلى اسقاط نظام بن علي الاستبدادي وتجديد الأطر السياسيّة والدستوريّة للدولة والدخول في تجربة الانتقال الديمقراطي وما رافقها من عودة الجدل بين نخب الفكر والسياسة حول هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي في محاكاة للتجربة الأولى في مسارها وآلياتها، كما سنسعى لدراسة المؤتلف والمختلف بين التجربتين وخصوصيّات ومميّزات كلّ تجربة.

I – دولة الاستقلال: تجربة التأسيس الأولى[1]

1 – الظرفيّة السياسيّة العامّة:

يكاد يجمع الدارسون لفترة بواكير الاستقلال في تونس أنّ الصراع البورقيبي- اليوسفي بين"المجاهد الأكبر" الحبيب بورقيبة و"الزعيم الكبير" صالح بن يوسف هو صراع زعامة، والحرب هي حرب مواقع والخلاف هو بالأساس حول الوصول إلى السلطة. لكن هذا لا ينفي أنّ هناك أسباب أخرى للخلاف وأهمّها هو تضارب

[1]- تمتدّ مرحلة التأسيس الأولى من 8 أفريل 1956 تاريخ انعقاد أوّل جلسة للمجلس القومي التأسيسي(وما سبقها من مسار انطلق مع الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955)، إلى حين إعلان أوّل دستور للجمهوريّة التونسيّة في 1 جوان 1959.

الرؤى حول "مستقبل تونس" وارتباطاتها بعد الاستقلال بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف.

نشأت الدولة الوطنيّة في خضمّ خلاف بين توجّه الحبيب بورقيبة التغريبي الذي يريد دولة علمانيّة على النموذج الفرنسي من ناحية، وصالح بن يوسف الذي يتبنّى التوجّه العروبي من جهة ثانية، لكنّ مسألة الصراع البورقيبي-اليوسفي تتطلّب كثيرا من التعمّق والدراسة والعودة إلى فترة ما قبل الاستقلال لتبيّن جذور الخلاف.

تعود جذور الخلاف البورقيبي-اليوسفي إلى أواخر الأربعينات وخاصّة خلال المؤتمر الثالث للحزب الحر الدستوري الجديد المنعقد في 17 أكتوبر 1948 في دار سليم بالعاصمة والذي تمّت فيه محاولة إبعاد بورقيبة عن مركزه القيادي. وقد وجد الخلاف البورقيبي-اليوسفي "فرصة للتعبير عن نفسه" من خلال الموقف من الاستقلال الداخلي[1]، الذي كان بورقيبة يعتبره خطوة إلى الأمام في حين اعتبره صالح بن يوسف خطوة إلى الوراء. وكان بورقيبة وفيّا لنهجه البراغماتي وإستراتيجيا المراحل التي انتهجها منذ الثلاثينات والتي تعتمد على تواصل علاقة متميّزة مع فرنسا بعد الاستقلال[2] حيث كان يقول "بلادنا صغيرة ولا يمكننا أن نعيش في عزلة

[1] - المنصر (عدنان): "اليوسفية من خلال المصادر الشفوية: دراسة في الخطاب"، **روافد**، العدد2، 1996، ص ص 99-176.

[2]- بلخوجة (الطاهر): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 1، بتاريخ 24 مارس 2002.

فنحن نريد البقاء كبلاد مستقلّة في مداري فرنسا والعالم العربي"[1]. أمّا صالح بن يوسف فإنّ موقفه عرف تغيّرا تجاه التفاوض ومسار الاستقلال وأساليب الكفاح.

في مسألة التفاوض مع فرنسا عرف موقف صالح بن يوسف تغيّرا جذريا، ففي البداية وعندما كان يشغل منصب وزير العدل في حكومة محمّد شنيق الثانية[2] كان مصرّا على التفاوض مع فرنسا[3]، كما تابع مفاوضات الاستقلال الداخلي بشكل يومي عبر الهاتف من خلال اتّصاله بالمنجي سليم وكان يطّلع على وثائق سير المفاوضات ولم يرفض مطلقا مبدأ الاستقلال الداخلي لكنّه كان يدقّق في التفاصيل ويبرز موقف عبد النّاصر من كل نقطة[4]. ويؤكّد أغلب الفاعلين السياسيين خلال تلك الفترة أنّ حضور بن يوسف لأشغال مؤتمر باندونغ بين 18و24 أفريل 1955 وقربه من عبد الناصر وبن بلّة وعبد الكريم الخطّابي ساهم في تغيير مواقفه وتبنّيه لنهج عروبي[5]، لذلك اصبح يعتبر أن الاستعمار يعيش مرحلة تراجع وأنّ التحرر يجب أن يعتمد العمل المسلّح ويتحقّق في إطار أوسع يشمل شعوب المغرب العربي[6].

---

[1]- بشارة (عزمي): **الثورة التونسيّة المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، جانفي 2012، ص 159.

[2]- حكومة تشكّلت في 17 أوت 1950 وكلّفها الأمين باي بالتفاوض مع فرنسا حول طريقة نيل تونس لاستقلالها الداخلي.

[3]- إدريس (الرشيد): "سمينارت الذاكرة الوطنيّة، الشهادة السياسية للسيد رشيد إدريس 1 بتاريخ 13 فيفري 2004"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 118، جانفي 2005، ص 418.

[4]- المستيري (أحمد): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 1، بتاريخ 1 ديسمبر 2013.

[5]- إدريس (الرشيد): سمينارت... **المصدر نفسه**، ص ص 418 -420.

[6]- Kraiem (Mustapha): **Etat et société dans la Tunisie Bourguibienne**, MIP , Tunis, 2011, p 211.

==

وبذلك فقد تبنّى بن يوسف توجّها جديدا[1] يمثّل حسب أنصاره "خيار الهويّة العربيّة الإسلامية الأصيلة"[2]، ولقي دعما من أغلب هياكل الحزب والقوى ذات التوجّهات المحافظة.

أمّا بورقيبة ورجال دولته فقد كانوا متأثرين بالغرب بسبب تكوينهم الفكري والسياسي[3]، وهو ما دفع بورقيبة إلى إعلان معاداته للشرق عموما وللعالم العربي الإسلامي خصوصا بسبب تخلفه، معتبرا أن تونس هي نقطة التقاء بين الشرق والغرب[4] لذلك يجب أن تبقى "في دائرة أوروبيّة فرنسيّة"[5]. وقد تأثّر بورقيبة بتجربة كمال أتاتورك التحديثيّة وبالنموذج اليعقوبي الفرنسي وآمن بالدور الطليعي للدولة[6].

- بشارة (عزمي): **الثورة التونسيّة المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، جانفي 2012، ص 159.

[1]- صالح بن يوسف عندما كان طالبا اعتبر أنّ المشرق مصدر للأهوال، كما أنّه كان معاديا لمنظّمة صوت الطالب الزيتوني التي تمثّل التوجّه المحافظ.

[2]- غرس (محمّد الصّالح): "سمينار الذاكرة الوطنيّة الخلاف البورقيبي اليوسفي"، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 114، سنة 2004، ص 219.

[3]- الصغيّر (عميرة عليّة): "الهويّة في تونس بين التأصيل والتحويل"، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 125، سنة 2007، ص ص 97- 105.

[4]- لبيض (سالم): "بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس"، ضمن **السلطة وآليات الحكم في عصر الحبيب بورقيبة في تونس والبلاد العربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان 2003.

[5]- غرس (محمّد الصّالح): سمينار... **المصدر نفسه**،، ص 219.

[6]- بوشلاكة (رفيق عبد السلام): "الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسيّة نموذجا"، ضمن **الاستبداد في نظم الحكم العربيّة المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان، جويلية 2005، ص 105.

وبذلك كان الخلاف حول التوجهات السياسيّة بين مشروع حداثي علماني اختار الغرب كمثال[1] ومشروع عروبي[2] محافظ.

عاد الحبيب بورقيبة لتونس في 1 جوان 1955 وتمّ توقيع اتفاقيّة الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 وعاد صالح بن يوسف في 13 سبتمبر وانطلقت المواجهة بين الطرفين منذ خطاب صالح بن يوسف بجامع الزيتونة في 7 أكتوبر 1955 والبلاد تتهيّأ لدخول مرحلة جديدة في تاريخها السياسي. في ظلّ هذه الأجواء المتميّزة بالرعب بسبب الصراع البورقيبي اليوسفي، أجريت انتخابات المجلس القومي التأسيسي ودارت النقاشات حول صياغة الدستور والبلاد تعيش فترة صراع مسلّح كان أقربا للحرب الأهليّة بين الطرفين وقد استخدم فيه بورقيبة أجهزة الدولة واعتمد على الدعم الفرنسي لتصفية خصومه من اليوسفيين[3]، إضافة إلى انتشار الفقر وتفشّي الأميّة وسيطرة حزب واحد وهو الحزب الحر الدستوري الجديد على الحياة السياسيّة وبالتّالي أشغال المجلس وكتابة الدستور[4]، وتوتّر العلاقات التونسيّة الفرنسيّة من ناحية رغم ما كانت تتمتّع به فرنسا من نفوذ في تونس. وتوتّر العلاقات التونسيّة المصريّة من ناحية ثانية خاصّة وأنّ بورقيبة ناصب العداء لجمال عبد النّاصر والتيّار

---

[1]- Kraiem (Mustapha): **Etat et société dans la Tunisie Bourguibienne**, MIP, Tunis, 2011, p 211.

[2]- بن مرزوق (الصادق): "سمينار الذاكرة الوطنيّة الخلاف البورقيبي اليوسفي2"، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، سنة 2005 ص 149.

[3]- Kraiem (Mustapha): **Etat... op. cit.**, p 221.

[4]- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع www.academia.edu.

القومي لأسباب إيديولوجيّة مرتبطة بقناعاته ولأسباب شخصيّة مرتبطة بالزّعامة وتغوّل الأنا لدى بورقيبة[1].

2- هويّة الدولة:

رغم أنّ كل أعضاء المجلس القومي التأسيسي ينتمون إلى الجبهة القوميّة[2] وهو ما يعني نظريا تجانس مواقفهم حول تصوّر تونس الجديدة، لكنّ النقاش في المجلس يعكس الصراع بين تصوّرات ورؤى ذات مرجعيّات فكريّة وانتماءات اجتماعيّة وتوجّهات سياسيّة مختلفة[3]. وقد انحصرت النقاشات حول تصوّر الدولة الجديدة في المجلس القومي التأسيسي على ثلاثة مسائل رئيسيّة وهي سيادة الدولة والهويّة والديمقراطيّة[4].

فالهويّة هي المشترك بين أبناء المجتمع الواحد[5]، وهي قابلة للتأثير الداخلي وخاضعة للتأثيرات الخارجيّة باعتبارها مجال رهان بين قوى المجتمع[6]. والهويّة

---

[1]- التريكي (حسين): "سمينار الذاكرة الوطنيّة لقاء 1 مع حسين التريكي بتاريخ 26 نوفمبر 2005"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 121، مارس 2006، ص ص 188 – 189.

[2]- تحالف بين الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات القوميّة ممثلة في الاتّحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة واتحاد المزارعين التونسيين.

[3]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص 76.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 77.

[5]- الأبيض (سالم): "الهويّة: الإسلام، العروبة، التونسة"، مدوّنة http://memoryofhistory.blogspot.com/

[6]- الصغيّر (عميرة عليّة): "الهويّة في تونس بين التأصيل والتحويل"، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 125، سنة 2007، ص ص 97- 105.

التونسيّة هي نتاج تفاعل عناصر موروثة وأخرى وافدة ومكوّنات داخليّة وأخرى خارجيّة ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة،[1] لكن تبقى العروبة والإسلام هي المكوّنات الأساسية للهويّة في تونس "وما ينبثق عنهما من أفكار وفنون وأنماط عيش ورموز وعادات وتقاليد وأعراف وأنظمة ثقافيّة واقتصاديّة وسياسيّة مختلفة. لا شك في أنّ اللغة العربيّة هي اللغة الأم في تونس... كما أنّ الإسلام، كدين ينتظم في نسيج المجتمع ويخترق خلاياه المجهريّة"[2].

تمّ حسم النقاش حول هويّة الدولة في الجلسة الثانية للمجلس المنعقدة بتاريخ 14 أفريل 1956وهي الجلسة التأسيسيّة الأولى وكان الفصل الأوّل حاسما ومحدّدا لهويّة الدولة دون أن يثير خلافا كبيرا أو جدلا عميقا، حيث حسم بورقيبة الموقف لصالحه باعتماد تمشّي براغماتي[3] قطع الطريق أمام كل من قد يشكّك في الدستور باعتباره لم ينصّص على الهويّة في أبعادها الثقافيّة واللغويّة والدينيّة كما أنّه كان وفيّا لقناعاته وآراءه العلمانيّة وقد دعّمه في ذلك مجموعة النواب ذوي الاتّجاه اللائكي مثل الباهي الادغم وأحمد المستيري[4].

كان المقترح الأوّل حول الفصل الأوّل من الدستور يتضمّن المواد التالية:[5]

المادّة 1: تونس دولة عربيّة إسلاميّة ذات سيادة

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الأبيض (سالم): الهويّة... المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- بوقرَة (عبد الجليل): المجلس ... المرجع نفسه، ص 77.

[5]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 28 أفريل 1956، ص 13.

المادّة 2: الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور

المادّة 3: الدولة التونسيّة تضمن حريّة المعتقد وتحمي حريّة القيام بالشعائر الدينيّة ما لم تخلّ بالنّظام وتنافي الآداب.

أمّا مقترح بورقيبة فيتضمّن المواد التالية:[1]

المادّة 1: تونس دولة مستقلّة ذات سيادة

المادّة 2: الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور

المادّة 3: الإسلام دين الدولة والعربيّة لغتها وهي تضمن حريّة المعتقد وتحمي حريّة القيام بالشعائر الدينيّة ما لم تخلّ بالقانون.

ويبرز النصّ المقدّم من قبل بورقيبة، رئيس الحكومة أنّه أعطى مسألة السيادة أهميّة قصوى بسبب تواصل التواجد الفرنسي في تونس أمّا العروبة والإسلام كمكوّنات للهويّة فقد تم اعتبارها ليست على نفس المستوى من الأهميّة مع السيادة[2].

---

[1]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 28 أفريل 1956، ص ص 13-14.

[2]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص 76.

ودار نقاش حول هذه المقترحات وقد قدّم النائب الشاذلي النيفر وهو شيخ زيتوني ينتمي إلى الاتّجاه المحافظ داخل المجلس[1] مقترحا تصبح فيه المادّة الأولى على النحو التالي: "تونس دولة عربيّة مستقلّة ذات سيادة" لأنّه حسب رأيه "عربيّة اللغة غير عربيّة الدولة" لذا وجب التنصيص على اللغة العربيّة مع إفراد لسان الدولة بمادّة مستقلّة وقد عارضه الباهي الادغم مبيّنا أنّ التأكيد على العروبة أو الإسلام كدين للدولة ليس له معنى قانوني وهو ما بيّنه أيضا النائب أحمد المستيري واعتبر أنّ المبادئ العامّة مكانها "في مقدّمة الدستور التي يبسط فيها المبادئ التي ترتكز عليها الدولة"[2] ووافق النائب رئيس الجلسة بالوكالة أحمد بن صالح هذا الموقف وكان من الذين يؤيّدون دولة لائكيّة كما اعتبر أنّ النقاش حول هذه القضيّة "إشكالية مزيّفة"[3].

وأكّد الباهي الادغم ضرورة التنصيص على حريّة القرار واقترح تحوير الفصل إلى "تونس حرّة مستقلّة" وإمكانية أن تكون المادّة الأولى متبوعة بالمادّة الثالثة. ورأى النائب نصر المرزوقي ضرورة التنصيص على العروبة والإسلام "احتياطا ودفعا للالتباس" وهو ما يبرز أنّ المجلس كان يشتغل تحت الضغط اليوسفي، وهو ما بيّن النائب أحمد دريرة ضرورة التنصيص عليه انتماء تونس للمغرب العربي وتسجيل "لاتجاه الدولة التونسيّة السياسي كدولة عربيّة إسلاميّة"[4]. وقد

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 77.

[2]- مداولات... **المصدر نفسه**، ص 16.

[3]- المنصر (عدنان): "الخلافات الحزبية-النقابية في تونس المستقلَة"، **الكراسات التونسية**، العدد164، 1993، ص ص 9-56.

[4]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 5 بتاريخ 30 أوت 1956، ص 125.

اقترح النائب محمد الغول وهو نقابي ينتمي للاتجاه الديمقراطي الليبرالي في المجلس[1] أن تكون المادة على النحو التالي "تونس دولة ديمقراطيّة مستقلّة ذات سيادة كاملة" أي التنصيص على الديمقراطيّة، كما طالب هذا النائب أثناء مناقشة التوطئة بالتنصيص على حريّة الاجتماع وحريّة الصحافة وحريّة المعتقد وحريّة التعليم[2]، وفي نفس الاتجاه طالب النائب محمّد بدرة بالتأكيد على الحريّة ونظام ديمقراطي في الفقرة الأولى من التوطئة[3].

ودار سجال بين بورقيبة والشاذلي النيفر بيّن فيه بورقيبة أنّ أهم ما يجب التنصيص عليه هو أن تونس دولة ذات سيادة وأن الرابط مع الدول العربيّة الأخرى هو اللّغة في حين بيّن النائب صلاح الدين كشريد أنّ اللغة جزء من القوميّة وأنّ قوميتنا عربيّة لذا وجب ذكرها في المادّة وهو ما عارضه بورقيبة، واقترح النّص التالي: "تونس دولة حرّة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربيّة لغتها"[4] وهو الفصل الذي عرض على التصويت وتمّ قبوله بالإجماع وأضيفت له الجمهوريّة نظامها في القراءة الثالثة التي تمّت في جلسة 29 ماي 1959 وبذلك أصبح الفصل الأوّل للدستور كالتّالي:

---

[1]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص 77.

[2]- مداولات... **المصدر نفسه**، ص 122.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 123.

[4]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 28 أفريل 1956، ص: 17.

"تونس دولة، حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربيّة لغتها، والجمهوريّة نظامها"

وقد طرح هذا الفصل غموضا حول "هل أن الإسلام هو دين الدولة أو دين تونس؟" وكانت هذه الصياغة غامضة ولم توضّح "هاء" النسبة في كلمة دينها هل أنّها تعود على الدولة، رغم أن أغلب الخبراء في القانون اعتبروا أنّه تعود على "الشعب التونسي المسلم"[1]، كما أنّها صياغة فضفاضة تحتمل أكثر من تأويل كلّ حسب خلفيّته الفكريّة والإيديولوجيّة والاجتماعيّة وهو ما يبرز أنّ النصّ الدستوري مرن ومشوّش[2].

ولئن اعتبر بعض الدارسين أنّ التنصيص على عروبة تونس وإسلامها في الفصل الأوّل وحصر منصب الرئاسة في المسلمين في الفصل 38 من الدستور هو اختراق للمدافعين عن الهويّة العربيّة الإسلامية لمؤسّسات دولة الاستقلال عبر تضمين أفكارهم ورؤاهم في نصّها التأسيسي[3]، فإنّ هذا يبرز قدرة بورقيبة على استيعاب منافسيه ويطرح مسألة التناقض بين النصوص الدستوريّة وطبيعة الممارسة السياسيّة، لأنّ الإجراءات التي سيتمّ اتخاذها طوال الفترة البورقيبيّة بدعوى التحديث سيكون فيها ضرب لمقوّمات الهويّة.

---

[1]- (الرديسي) حمادي و(بوخياطية) رحاب: **التحول السياسي في تونس 2014-2011 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018، https://www.arab-reform.net

[2]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014، https://www.brookings.edu/

[3]- الأبيض (سالم): **الهويّة: الإسلام، العروبة، التونسة**، مدوّنة http://memoryofhistory.blogspot.com/

كما أنّ الخلاف حول الهويّة لن يقتصر على الجوانب الدستوريّة والقانونيّة بل سيتجاوزها إلى رؤية فكريّة و"أدلوجة دولويّة"[1] تنبني عليها دولة الاستقلال. وقد بدأت أولى إرهاصاتها في الدستور، وعمّقها الصراع البورقيبي اليوسفي ومواجهة التوجّه العروبي لبن يوسف فتمسّك بورقيبة "بمسألة الدولة الوطنيّة وبناء الأمّة وخصوصيّة تونس"[2]، لذلك إنبنت إيديولوجية الحزب ونخبه الفرنكفونيّة المتأثّرة بالنموذج اليعقوبي الفرنسي، على مفاهيم مثل "القوميّة التونسيّة" و"الوحدة التونسيّة" و"الهويّة التونسيّة" في إطار السعي إلى تشكيل "أمّة تونسيّة" مستقلّة عن الخيارات العروبيّة والإسلامية"[3]، مع تركيز الخطاب الرسمي والإعلامي على بلورة مفهوم الخصوصيّة التونسيّة والتنظير للأمّة التونسيّة التي وجد لها جذور ضاربة في التّاريخ[4] (الفترات القرطاجيّة والرومانيّة).

بالنسبة للسيادة فالتأكيد على أن الشعب هو مصدرها كما نصّ عليه الفصل الثالث يبرز حضور "فلسفة الجمهوريّة الخامسة الفرنسيّة" فهذا الفصل من الدستور التونسي فيه تقارب مع الفصل الثالث من الدستور الفرنسي الصادر في 4 أكتوبر

---

[1]- العروي (عبد الله): **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ص 197.

[2]- بشارة (عزمي): **الثورة التونسيّة المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، جانفي 2012، ص 159.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 163.

[4]- الصغيّر (عميرة عليّة): "الهويّة في تونس بين التأصيل والتحويل"، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 125، سنة 2007، ص ص 97- 105.

1958 ينصّ على أنّ السيادة الوطنيّة ملك للشعب الفرنسي يباشرها بواسطة نوّابه وبطريق الاستفتاء"[1].

أمّا الديمقراطيّة فإنّ اعتبار الشعب مصدر السيادة كما نصّ عليه الفصل الثالث وهو فصل محوري في الدستور، ويترتب عن هذا الفصل ضرورة إقامة نظام ديمقراطي[2]، كما تمّ التنصيص على الديمقراطيّة في توطئة الدستور.

3- طبيعة النظام السياسي:

أ - من الملكيّة إلى الجمهوريّة

* من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التام:

منذ توقيع الاستقلال الداخلي إلى حين إعلان الجمهوريّة تمّ التأكيد على ضرورة إرساء نظام ديمقراطي تكون فيه السلطة للشعب دون تحديد طبيعة النظام رغم الميل للملكيّة الدستوريّة[3]،وقد اختلفت مواقف قيادات الحركة الوطنيّة حول طبيعة النظام السياسي لذلك سنحاول استعراض أهم المواقف.

---

[1]- مالكي (امحمد): "الأسس الدستوريّة للجمهوريّة التونسيّة الثانية"، ضمن **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحدّيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، فيفري 2012، ص 383.
-"كما هو حال باقي الدساتير المغاربيّة (المغرب، الجزائر،موريتانيا) وبعض الدساتير الإفريقيّة (السنغال، ساحل العاج مثلا)".

[2]- مالكي (امحمد): "الأسس الدستوريّة للجمهوريّة التونسيّة الثانية"، ضمن **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحدّيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، فيفري 2012، ص ص 381-382.

[3]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-جويلية1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

يعود أوّل موقف للحبيب بورقيبة حول طبيعة النظام السياسي إلى مقاله في الاكسبريس في 29 ماي 1954 قبل الدخول في مفاوضات الحكم الداخلي مع فرنسا ولم يتطرّق فيه إلى طبيعة النظام السياسي المستقبلي لتونس المستقلّة لكنّه هاجم العائلة الحسينيّة واعتبر أنّها "سلالة منحلّة الأخلاق ومن الواجب إبقاؤها في معزل على حدة ريثما يتمّ إلغاؤها سواء أقمنا ملكيّة دستوريّة أو جمهوريّة..."[1] وهو موقف مخالف لما قاله بورقيبة لاحقا في خطاب يوم 1 جوان 1955 تاريخ عودته إلى تونس وقبل إعلان الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 حيث اعتبر أنّ أمراء العائلة الحسينيّة "ساعدوا الأمّة في نضالها من أجل الحريّة"[2]، كما شكر في خطاب 9 جانفي 1956 بقفصة "جلالة الملك الصالح محمّد الأمين الذي منّ به الله سبحانه على الأمّة، فضحّى وصمد وكافح واضطهد معنا... فلا ننسى ما قاسته العائلة الحسينيّة التي عاشت معنا طيلة قرنين ونصف متحمّلة عبء الاضطهاد، مشاطرة الأمّة في كفاحها..."[3]، وثمّن في نفس الخطاب دعوته إلى انتخاب المجلس القومي التأسيسي واعتبر أنّ محمّد الأمين باي "أرجع الأمانة إلى الأمّة لتتصرّف فيها بواسطة نوّابها حسب مصلحة الوطن وهذا ما سيخلده له التاريخ..."[4]. وهذا التناقض في مواقف بورقيبة بسبب مرور علاقته بالبايات بمراحل مختلفة تميّزت في هذه المرحلة

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- بوقرّة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص ص 45 -46.

[3]- ليسير (فتحي): في خلفيات... المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

الأولى -التي امتدّت منذ عودته إلى تونس في جوان 1955 إلى ما بعد إعلان الاستقلال سنة 1956- "بالمداراة والملاينة" والإشادة بدور العائلة الحسينيّة في احترام تام لأعراف وتقاليد البروتوكول في البلاط الحسيني أمّا صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري أبدى حماسا لنظام ملكي برلماني[1]، خاصّة وأنّ هناك تحاليل ذهبت إلى اتفاق حاصل بين الشاذلي باي وصالح بن يوسف على تغيير أسلوب الوراثة داخل العائلة الحسينيّة ليتولّى هذا الأخير ولاية العهد في مقابل تولّي صالح بن يوسف للوزارة الكبرى[2].

بالنّسبة للحزب الحر الدستوري الجديد فإنّ مؤتمره الخامس المنعقد بصفاقس بين 15 و18 نوفمبر 1955 بحضور 31 جامعة دستوريّة مثّلها 1239 نائبا أغلبهم من الموالين لبورقيبة[3]، قد صادق على اتّفاقيّات الاستقلال الداخلي وأقرّ اعتماد نظام ملكي دستوري وهو ما يبرّره رشيد إدريس بحاجة الحركة الوطنيّة لدعم الباي في رفع مطلب الاستقلال[4]. أمّا الباي فإنّه في البداية رفض الدعوة إلى إحداث مجلس قومي تأسيسي وهذا يبرز رفضه الضمني لتغيير طبيعة النظام السياسي رغم أنّه يعلم أن موقفه يزداد ضعفا بمرور الزمن والواقع في تغيّر متواصل لصالح الحزب الحر

[1]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-جويلية1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

[2]- بلخوجة (الطاهر): برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، الحلقة 2، بتاريخ 31 مارس 2002.

[3]- العلاَني (عليَة): "حقائق جديدة عن الأزمة اليوسفية البورقيبية ومفاوضات الاستقلال (1955-1956) من خلال بعض الشهادات الحيَة"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 93-94، 1999، ص ص 133- 145.

[4]- إدريس (الرشيد): "سمينارت الذاكرة الوطنيّة الشهادة، السياسية للسيد رشيد إدريس 1 بتاريخ 13 فيفري 2004"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 118، جانفي 2005، ص 414.

الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة[1]، حيث كان يدرك مطامح بورقيبة الخفيّة وأسرّ لأفراد أسرته يوم عودة بورقيبة لتونس بأنّهم سيندمون لأنه يدرك أنّ بورقيبة يعني الجمهوريّة[2]. وقد تمّت الدعوة لانتخاب مجلس قومي تأسيسي بعد تهديد الحبيب بورقيبة للشاذلي باي بكشف خبر رفض محمّد الأمين باي تحويل صلاحيات جهاز الصبايحيّة والوجق لحكومة الطاهر بن عمّار كما ذكره بورقيبة في خطاب إعلان الجمهوريّة في 25 جويلية 1957[3].

وبذلك فقد أصدر محمّد الأمين باي الأمر العلي في 29 ديسمبر 1955 الذي دعا إلى إحداث مجلس قومي تأسيسي مهمّته سنّ دستور للمملكة التونسيّة استنادا إلى خطاب العرش في 15 ماي 1951 من خلال الاقتراع العام المباشر الذي يضبطه قانون وكلّف الوزير الأكبر رئيس الحكومة ووزير الداخليّة بتطبيق ما جاء به هذا الأمر، كما حدّد تاريخ انعقاد المجلس في 8 أفريل 1956[4]، ولمّح إلى اعتماد الملكيّة الدستوريّة كنظام للدولة[5]. كما طالب مرشّحو الجبهة القوميّة خلال الحملة الانتخابيّة

---

[1]- Bey (El-Mokhtar): Document: " Variations sur le thème de la proclamation de la République en Tunisie": Les Beys, Bourguiba et la République, in, **Réalités**, 8/12/2003.

[1]- ليسير (فتحي): في خلفيات... **المرجع نفسه.**

[2]- باي (الشاذلي): لقاء مع الأمير الشاذلي باي بتاريخ 17 جانفي 2004، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، جانفي 2005، ص 123 – 124.

[3]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص 19.

[4]- أمر علي مؤرّخ في 14 جمادى الأولى 1375 هجري (29 ديسمبر 1955) يتعلّق بإحداث مجلس قومي تأسيسي، بوّابة العدل في تونس http://www.e-justice.tn

[5]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-
==

ب"تركيز نظام ملكي دستوري على قاعدة مؤسّسات ديمقراطيّة وحكومة قويّة" لتخليص "الشخصيّة التونسيّة من قيود الاستعمار والاستغلال"[1].

وبعد صدور الأمر العلي الداعي لانتخابات المجلس والقوانين والقرارات المنظّمة لهذه الانتخابات[2]، وقد نصّ القانون الانتخابي ل6 جانفي 1956 على اعتماد الاقتراع على القائمات مع فوز القائمة المحرزة للأغلبيّة كما حرم الأميين من حقّ الترشّح وهي شروط تهدف حصول الجبهة القوميّة والأطراف المتحالفة معها على أغلبيّة مطلقة مع إقصاء المقاومين من سنّ الدستور والمشاركة في الحياة السياسيّة[3]، إضافة إلى إقصاء أعيان المخزن من خلال اعتماد التقسيم الحزبي في تقسيم الدوائر الانتخابيّة وعدم اعتماد التقسيم الإداري[4].

وكانت مواقف الأطراف المتدخلة في الشأن التونسي سواء كانت وطنيّة أو خارجيّة من الدعوة إلى انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ومن أشغاله مرتبطة بمصالحها وغاياتها، فوطنيا تكوّن المساندون من الشق الموالي لبورقيبة في الحزب ممثّلا في الديوان السياسي الاتحاد العام التونسي للشغل حليف بورقيبة منذ مؤتمر صفاقس 1955 والحزب الشيوعي التونسي أمّا المعارضون فتكوّنوا من الشق الموالي لصالح بن

جويلية1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

[1]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس... المرجع نفسه**، ص 26

- ليسير (فتحي): في خلفيات... المرجع نفسه.

[2]- 6 جانفي 1956- 31 جانفي 1956 – 23 فيفري 1956 – 1مارس 1956 – 11 مارس 1956 – 22 مارس 1956

[3]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس... المرجع نفسه**، ص ص 20- 22.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 24.

يوسف في الحزب ممثّلا في الأمانة العامّة والأمين باي الذي قبل الدعوة إلى انتخابات المجلس خضوعا لتهديدات بورقيبة وخوفا من نفوذ الحزب الحر الدستوري الجديد[1]. أمّا بالنسبة لفرنسا فقد ساندت المجلس ويعتبر روجي سايدو المندوب العام الفرنسي بتونس "أب المجلس القومي التأسيسي"[2].

* من الاستقلال إلى إعلان الجمهوريّة:

تمّ توقيع بروتوكول الاستقلال في 20 مارس 1956 وأجريت انتخابات المجلس القومي التأسيسي في25 مارس 1956 وتحصّلت الجبهة القوميّة على أكثر من 98% من الأصوات وعلى جميع المقاعد الـ 98 وبلغت نسبة المشاركة أكثر من 81% من المسجلين وكانت أدنى نسب التصويت للجبهة القوميّة في الدوائر الموالية للأمانة العامّة وزعيمها صالح بن يوسف(العاصمة - قابس جربة) وندّد الحزب الشيوعي بظروف إجراء هذه الانتخابات[3]. وبذلك سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد على المجلس وحوّله إلى أداة لتطبيق برامجه التي بدأت من وضع النظام الداخلي للمجلس ودعمه اللامشروط للحكومة (أعضاء الحكومة حافظوا على صفتهم النيابيّة) إلى جانب تبنّي مواقفه في الأشغال التأسيسيّة[4].

[1]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص ص 16 - 19.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 17.

[3]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص 26.

[4]- *Debbasch, Charles*: *Les assemblées en Tunisie,* in, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Centre ==

تميّز الوضع في تونس عند الحصول على الاستقلال بتواصل السيطرة الفرنسيّة على الأمن والقضاء والإدارة، كما تواصل الحضور العسكري الفرنسي إضافة إلى الصراع البورقيبي اليوسفي وما خلّفه من تقاتل بين رفاق النضال وما ساد البلاد من أجواء رعب نتيجة هذه الحرب الأهليّة ومارست الدولة فيه كلّ أشكال العنف ضد مواطنيها[1]، كما كانت فرنسا تسيطر على الحياة الاقتصاديّة والجهاز البنكي والمالي في تونس[2]، وكان استقلال تونس مهدّدا حتّى أنّ أحد الجنرالات الفرنسيين هدّد باقتحام فراش بورقيبة[3].

وانعقدت أوّل جلسة للمجلس القومي التأسيسي يوم 8 أفريل 1956 وأنتخب الحبيب بورقيبة رئيسا للمجلس وفي يوم 8 أفريل 1956 وفي 14 أفريل تخلّى بورقيبة عن رئاسة المجلس وتولىّ منصب الوزير الأوّل انطلاقا من 15 أفريل 1956 بعد استقالة حكومة الطّاهر بن عمّار، وكان الوضع الذي تعيشه تونس يقتضي وجود حكومة قويّة ومستقرّة وهو ما فرض اختيار حكم أغلبيّة مع وضع حدود للتعدديّة[4].

أمّا المواقف من طبيعة النظام السياسي فقد انطلقت مباشرة بعد النتائج وأكّدت على التوجّه نحو ملكيّة دستوريّة فقد حيث صرّح عدد من النواب بعد

national de la recherche scientifique (éds.), Paris , Editions du CNRS.

[1]- الصغيَر (عميرة عليّة): **الحاكم بأمره بورقيبة الأوَل دراسات وآراء في عهده**، المغاربية لطباعة وإشهار الكتّاب، تونس، 2011، ص 38.

[2]- المنصر (عدنان): "الخلافات الحزبية-النقابية في تونس المستقلَة"، **الكراسات التونسية**، العدد 164، 1993، ص ص 9-56.

[3]- المستيري (أحمد): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 3، بتاريخ 15 ديسمبر 2013.

[4]- **المصدر نفسه**.

فوزهم في الانتخابات على ضرورة إقامة نظام ملكي برلماني وأعرب أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في حوار مع صحيفة لوموند الفرنسيّة في 28 مارس 1956 أي بعد ثلاثة أيام من انتخابات المجلس القومي التأسيسي عن ميله لنظام برلماني على الطريقة البريطانيّة[1] يلعب فيه الملك دور الحكم في صورة حدوث خلافات بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحر الدستوري التونسي[2]، وتواصلت هذه المواقف قبل إعلان الجمهوريّة بأيّام حيث أكّد الطاهر بن عمّار الوزير الأكبر الذي وقّع على بروتوكول الاستقلال في 20 مارس 1956 أنّ "تونس الغد ستكون ملكيّة برلمانيّة"[3].

انطلقت أشغال المجلس القومي التأسيسي في 8 أفريل 1956 تاريخ انعقاد أوّل جلسة واستمرّت إلى 1 جوان 1959 تاريخ الإعلان عن الدستور، ومن إجمالي 52 جلسة عقدها المجلس خصّصت 19 جلسة لإعداد الدستور انقسمت على النحو التالي: جلسات سنة 1956 وجلسة واحدة سنة 1957 و... جلسة سنة 1958 و... جلسة سنة 1959 ولم يكن نسق الجلسات منتظما وقدّم خلالها مشروع دستور في 9 جانفي 1957 ثم مشروع دستور جانفي 1958 ثم النص النهائي لدستور 1 جوان 1959. وقد كان التوجّه العام للمجلس القومي التأسيسي هو إقرار نظام

---

[1]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس،2011، ص 46.

[2]- المنصر (عدنان): "الخلافات الحزبية-النقابية في تونس المستقلَة"، **الكراسات التونسية**، العدد164، 1993، ص ص 9-56.

[3]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس... المرجع نفسه**، ص ص 45 -46.

ملكي برلماني وهو ما يجسّده مشروع دستور 9 جانفي 1957[1]، وواصل بورقيبة خلال هذه الفترة سلوك المهادنة تجاه الباي مع الالتزام بقواعد البروتوكول وتطبيق ضوابط ونواميس البلاط الحسيني[2]، لكن عندما أصبح التفكير في إقامة نظام جمهوري من مشاغل الجزء الأكبر من النخب الحاكمة[3] وعندما مرّ بورقيبة إلى الحكم الفعلي بعد أن كان يدير الحكم دون أن يحكم[4]، قام بالتضييق على الباي وإلغاء امتيازاته عبر مؤسّسات الدولة الرسميّة ستتباطأ أشغال المجلس.

بالنسبة لتغيّر سلوك بورقيبة تجاه الباي فيتمثّل في عزل الباي في قصره بالمرسى وتهميش دوره وعدم استشارته في المسائل المصيريّة واستقبال ضيوف تونس من الرؤساء والملوك واعتماد السفراء الأجانب وإلغاء بعض صلاحيّات الباي وتغيير التنظيم الإداري للبلاد والحد من امتيازات العائلة الحسينيّة وإلغاء بعضها[5]، مع التركيز في الخطاب الرسمي منذ افتتاح أشغال المجلس على "إرادة الشعب وسيادته"[6]. أمّا المسألة البروتوكوليّة فإنّ سبب تواصل الانضباط لها حسب بورقيبة هو أنّ الباي

---

[1]- المرجع نفسه، ص 46.

[2]- Bey (El-Mokhtar): Document: " Variations sur le thème de la proclamation de la République en Tunisie": Les Beys, Bourguiba et la République, in, **Réalités**, 8/12/2003.

[3]- Ibid.

[4]- Ibid.

[5] - Ibid.

[6]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956- جويلية1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

لازال يجسّم "ناموس الدولة" وكان سبب احترامه أنّه رمز للدولة[1]، لكنّ الالتزام بالبروتوكول أيضا فيه نظر باعتبار التهميش الذي كان يعيشه الباي والذي لاحظه الملك السعودي أثناء زيارته لتونس في فيفري 1957، كما أن بورقيبة وفي أروقة القصر أظهر كثيرا من اللامبالاة و"الاحتقار" لبعض أفراد العائلة الحسينيّة[2]. لكنّ الثابت هو أنّ الباي كان في أفول ينتظر نهاية فترة حكمه في حين كان بورقيبة في صعود ويتصرّف باعتباره الحاكم الفعلي لتونس[3].

أمّا بالنسبة لسير أشغال المجلس فقد كان سيرها بطيئا وعقدت 4 جلسات في سنة 1956 في تواريخ متباعدة 14 أفريل و4 جوان و17 جويلية و20 أكتوبر وهي فترات متباعدة اقتصرت فيها النقاشات على المادّة الأولى والثانية والثالثة من الفصل الأوّل في جلسة 14 أفريل وعلى التوطئة في جلستي 4 جوان و17 جويلية والنظر في سير أعمال اللجان التأسيسيّة، وتعود أسباب هذا البطء في العمل التأسيسي للمجلس إلى أنّ النوّاب وخاصّة أعضاء اللجنة المكلّفة بتحرير الدستور لم يكن لهم علم بطبيعة النظام السياسي لدولة الاستقلال وللخلاف وأيضا القائم بين بعض النواب حول طبيعة هذا النظام[4]، إضافة تحمّل المجلس أعباء تشريعية إلى جانب أعباءه

---

[1]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-جويلية1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- Bey (El Mokhtar): « Les Beys, Bourguiba et la République », in, **Réalités**, n° 395 du 27/11 au 3/12/2003, pp.34-41.

[4]- ليسير (فتحي): في خلفيات... **المرجع نفسه.**

التأسيسية. وقد تمّ وضع أوّل مسودّة المشروع الدستور 9 جانفي 1957 وكان دستورا لملكيّة دستوريّة، لكن وفي نفس السنة سيتمّ التخلّي عن هذا المشروع بعد انعقاد الجلسة التأسيسيّة الوحيدة سنة 1957 في 25 جويلية وتم خلالها إعلان الجمهوريّة.

* إعلان الجمهوريّة:

كانت كل الظروف تشير إلى أنّ جلسة المجلس القومي التأسيسي غير عاديّة بسبب نوعيّة الحضور "رئيس الحكومة والوزراء والإذاعة التونسيّة الأجنبيّة، وعدد كبير من المدعوّين، ومندوبو الصحافة"[1]، والواقع أنّ الإعداد والتنسيق لهذه الجلسة تم قبل فترة[2]، فبورقيبة هاجم العائلة الحسينيّة في خطاب بمدينة تونس يوم 18 جويلية 1957، وفي يوم 22 جويلية كان عنوان افتتاحيّة جريدة لاكسيون " بعد أيام لن تكون تونس ملكيّة"[3] وفي يوم 23 جويلية اجتمع بورقيبة بوصفه رئيس الحكومة ووزير الخارجيّة بسفراء تونس في عدد من البلدان واستفسر منهم عن موقف البلدان المعتمدين بها في صورة خلع الباي، ولئن نصح سفير تونس بالمملكة المغربيّة "بتوخّي الاعتدال[4] فإنّ الشاذلي باي ذكر أن سفيرا العراق وتركيا أبلغوه

---

[1]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 10 أوت 1957، ص 3.

[2]- ليسير (فتحي): في خلفيات... **المرجع نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956- جويلية1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

- سفراء تونس في باريس وواشنطن والقاهرة وروما ولندن ومدريد والرباط.

رفض الأمريكيين لإلغاء الملكيّة لكنّهم ربطوا موافقتهم بموافقة الفرنسيّين[1]. كما اجتمع في نفس اليوم الديوان السياسي واتّخذ قرار إلغاء الملكيّة واختيار الجمهوريّة[2]، وتقسيم الأدوار من خلال دعوة نواب المجلس لجلسة يوم 25 جويلية كما تمّت دعوة النائب رشيد إدريس للحضور يوم 24 جويلية لمكتب الباهي الادغم نائب رئيس الحكومة الذي بلّغه بفحوى جلسة يوم 25 جويلية وعهد له بالمطالبة بنظام جمهوري كما سلّمه أحمد المستيري وزير العدل معطيات في هذا الشأن[3]

بالنسبة لسير الجلسة فقد كان أول المتدخلين النائب أحمد بن صالح رئيس لجنة تنسيق الدستور وطالب بـ"ضبط شكل الدولة، وبعد ذلك يتمّ بكامل السرعة بحول الله انجاز الدستور"[4]، ثمّ تدخّل النائب رشيد إدريس "المكلّف بمهمّة" وقال "... نريد أن نعلم الصفة التي تكون بها سيادة الشعب، نريدها كلمة واضحة لا التباس فيها ولا التواء -نريدها جمهوريّة حرّة-"[5]، ثمّ ذكّر بانتفاضة علي بن غذاهم وبانتفاضة الساحل وقدّم جردا لممتلكات بعض أفراد العائلة الحسينيّة وأعوان الدولة السامين العاملين في ظل الحكم الحسيني وبعض أوجه فسادهم وبيّن فشل محاولات الإصلاح ثم تطرّق لفشل محاولات الإصلاح قبل أن يبرز تعاون بعض بايات

---

[1]- باي (الشاذلي): "لقاء مع الأمير الشاذلي باي بتاريخ 17 جانفي 2004"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، جانفي 2005، ص 136.

[2]- ليسير (فتحي): "في خلفيات... **المرجع نفسه**.

- المستيري (أحمد): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 4، بتاريخ 22 ديسمبر 2013.

[3]- ليسير (فتحي): "في خلفيات..."، **المرجع نفسه**.

[4]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 10 أوت 1957، ص 4.

[5]- **المصدر نفسه**.

العائلة الحسينيّة مع المستعمر الفرنسي ثمّ رفض إقامة نظام ملكي دستوري "فلا ينبغي أن نضع مصير شعبنا في يد عائلة من العائلات بل لا بدّ أن يبقى مصير الشعب بيده يتصرّف فيه كيف يشاء، لأنّ خلع الملوك أصعب بكثير من الانتخاب"[1] ويقول السيّد رشيد إدريس أنّه كان أوّل من طالب بالجمهوريّة لانتمائي الشعبي وللسمعة السيّئة للبايات[2]، كما ينفي وجود تنسيق كلّي للجلسة بل يعتبر ما وقع مجرّد تفاهمات عاديّة. ثمّ تناول أحمد بن صالح الكلمة مجدّدا وختمها بقوله "سنسير قدما بحماسنا المتّزن، وفي قوّتنا الثابتة في طريق الجمهوريّة بحول الله"[3]، وقد ذكر أحمد بن صالح أنّه لم تكن هناك رغبة في أن ينطق هو لفظ الجمهوريّة. بعد ذلك تناوب على أخذ الكلمة النواب أحمد دريرة ونصر المرزوقي ومحمد الشاذلي النيفر والصادق بوصفّارة ومحمد بن رمضان ومحمّد قاسم والطيب الميلادي ومحمّد بدرة وعزّوز الرباعي وعبد الرحمان بن عبد النبي ثم رفعت الجلسة ليتمّ استئنافها مساء بمداخلة النائب عبد السلام عاشور قبل أن تسند الكلمة إلى الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة.

وقد تمحورت مداخلات النواب حول التنديد بالنظام العائلي للبايات الذي فرض على الشعب واستمر بوجود المستعمر والتذكير فسادهم المالي وتآمرهم على الحركة الوطنيّة والحزب الدستوري وجلبهم للإفلاس والتقهقر وتمهيدهم لانتصاب

---

[1]- **المصدر نفسه**، ص ص 4 - 6.

[2]- إدريس (الرشيد): "سمينارت الذاكرة الوطنيّة الشهادة، السياسية للسيد رشيد إدريس 1 بتاريخ 13 فيفري 2004"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 118، جانفي 2005، ص 414.

[3]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 10 أوت 1957، ص 7.

نظام الحماية، كما ذكّر بعضهم بفشل محاولات الإصلاح وأشادوا بمحمّد المنصف باي وطالب جميع النوّاب بإلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهوريّة[1].

استمرّ خطاب الحبيب بورقيبة لساعتين وعشر دقائق وكما سابقيه من المتدخلين هاجم نظام البايات والعائلة الحسينيّة وبيّن تآمرها على الحركة الوطنيّة[2]، لكنّ المختار باي يرى أنّ بورقيبة لم ينتقد المبادئ الملكيّة وإنّما انتقد تطبيقها الظرفي بسبب ضعف التكوين العلمي الأمراء وعدم قدرتهم على فهم المتغيّرات في العالم[3]. لكنّ بورقيبة في خطابه بيّن أنّه يقصد النظام الملكي في تونس لا الملكيّة في المطلق تجنّبا لأي سوء فهم من الدول التي تعتمد هذا النظام السياسي خاصّة وأنّه كان يخشى ردود فعل الملكيّات العربيّة (ليبيا والسعوديّة والمغرب) وبعض القوى الغربيّة من إعلان الجمهوريّة في تونس[4]، وأن ما يحصل في تونس هو استجابة لإرادة شعبيّة في اختيار نظام سياسي يجسّم سيادته ثمّ تطرّق إلى مسألة التكوين "القاعدة العامّة عند ملوكنا كانت هي الجهل وعدم السعي إلى اكتساب ولو النزر اليسير من المعرفة"[5] ثمّ تناول مسألة الفساد "ملوكنا يعتقدون أنّهم من طينة أخرى أرفع من طينة الشعب"[6]،

---

[1]- **المصدر نفسه**، ص ص 7 - 19.

[2]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-جويلية 1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

[3]-Bey (El-Mokhtar): Bey Document II: “Variations sur le thème de la proclamation de la République en Tunisie”: Les Beys, Bourguiba et la République, in, **Réalités**, 8/12/03.

[4]- ليسير (فتحي): في خلفيات... **المرجع نفسه**.

[5]- مداولات...، ص 20.

[6]- **المصدر نفسه**.

ثمّ تحدّث بإطناب عن خذلان البايات للحركة الوطنيّة وتعاطف الباي (أو تآمره) مع صالح بن يوسف مع استثناء لبعض البايات، ثمّ بيّن أنّه يدعو إلى اختيار الجمهوريّة كنظام سياسي[1]، وفي ذلك تحقيق لطموحاته الشخصيّة ترسيخ لسلطته وحماية للاستقلال وقطع للطريق على صالح بن يوسف المتفّق مع القصر على تولّي الوزارة الأولى بعد عزل بورقيبة[2]. لكنّ خطاب بورقيبة كان " أقلّ تماسكا وحبكة من خطبه السابقة وتقطّع خيطه الناظم وضموره في بعض الأحيان نتيجة الانسياق وراء التفاصيل"[3] ومناقضا لما سبق وأن ذكره سابقا من ثناء وإطراء للبايات وهو ما يؤكّد أنّه مناور ذكيّ وصاحب تكتيك بارع استغلّ شرعيّته التاريخيّة وشخصيّته القويّة ومكانته السياسيّة وبدعم من وسيلة بن عمّار والباهي الادغم والطيّب المهيري[4] ولم يعلن عن رغبته في نظام جمهوري إلاّ في اللحظة الحاسمة[5].

بعد ذلك تحوّل وفد إلى الباي "كومندوس الجمهوريّة" ليعلمه بقرار إعلان الجمهوريّة وضمّ الوفد علي البلهوان نائب رئيس المجلس والطيّب المهيري وزير الداخليّة وأحمد المستيري وزير العدل وإدريس قيقة مدير الأمن وعبد المجيد شاكر

[1]- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 10 أوت 1957، ص ص 19 - 27.

[2]- المستيري (أحمد): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 4، بتاريخ 22 ديسمبر 2013.

[3]- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-جويلية 1957"، **روافد**، العدد 12، 2007، ص ص 89-124.

[4]- Bey (El-Mokhtar): Document: " Variations sur le thème de la proclamation de la République en Tunisie": Les Beys, Bourguiba et la République, in, **Réalités**, 8/12/03.

[5] - Ibid.

المدير الإداري للحزب والتيجاني القطاري قائد الحرس الوطني وقرأ علي البلهوان قرار المجلس على الباي ثمّ أعلمه إدريس قيقة بقرار الإقامة الجبريّة وكان الباي يتابع الجلسة في قصره عبر الإذاعة ولم يظهر عليه التأثّر لكنّه رفض أخذ صور للحدث هنّأت زوجته إدريس قيقة بإعلان الجمهوريّة ثمّ وقع نقل الباي وعائلته إلى مقرّ إقامتهم الجديد بمنّوبة وإبلاغ بورقيبة، الذي كان ينتظر عودة الوفد في المجلس التأسيسي، بما حدث.[1]

بالنسبة لردّ فعل الباي الذي أظهر رباطة جأش وتقبّل للموقف فهذا الأمر يعود إلى اقتناعه بأنّ إعلان الجمهوريّة هو نهاية مسار بدأ مع عودة بورقيبة في 1 جوان 1955 حيث ذكر الباي لأفراد عائلته أنّهم سيندمون لأنّ بورقيبة يعني الجمهوريّة[2] وقد تأكّد هذا المسار من خلال تهميش دور الباي وسحب صلاحيّاته تدريجيا لفائدة بورقيبة.

أمّا تعامل السلطة الجديدة مع البايات أو رموز السلطة السابقة فقد تمّ عزل الباي عن بقيّة أفراد عائلته وسجن ابنه وانتزاع ممتلكاته[3]، بل أنّ الوزير الأكبر الذي

---

[1]- المستيري (أحمد): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 3، بتاريخ 22 ديسمبر 2013.

[2]- باي (الشاذلي): "لقاء مع الأمير الشاذلي باي بتاريخ 17 جانفي 2004"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، جانفي 2005، ص 123 – 124.

[3]- باي (الشاذلي): "لقاء مع الأمير الشاذلي باي بتاريخ 17 جانفي 2004"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، جانفي 2005، ص ص 120 -121.

وقّع على بروتوكول الاستقلال الطاهر بن عمّار تعرّض للظلم والمحاكمة ومصادرة أمواله لأنّه رفض أن يقدّم شهادة تدين الباي.[1]

ب- نظام رئاسي مطلق أم مقيّد ؟

بعد إقرار الجمهوريّة الذّي أدّى إلى التخلّي عن مشروع دستور 9 جانفي 1957 والذّي أعدّ لنظام ملكي دستوري سيقوم المجلس بإلغاء الملكيّة وتعيين بورقيبة رئيسا مؤقتا. سيسعى بورقيبة منذ إعلان الجمهوريّة وتعيينه رئيسا مؤقتا إلى إنهاء الدستور إلى وضع أسس نظام رئاسي على الطريقة الأمريكيّة يستحوذ فيه على كلّ الصلاحيّات[2] ويقدّم عديد المبرّرات لذلك سواء كانت سياسيّة مرتبطة بطبيعة النظام فهو يعتبر أنّ النظام البرلماني على الشاكلة الفرنسيّة غير ضامن للاستقرار السياسي[3] في بلد تميّز أوضاعه الداخليّة بالضعف وتواصل رواسب الاستعمار وخضوع بعض أراضيه للسيطرة الاستعماريّة[4] إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وتواصل الخلاف البورقيبي اليوسفي، لذلك ستكون الحاجة إلى نظام قويّ وحزب واحد وقائد واحد[5].

---

[1]- **المصدر نفسه.**

[2]- بلخوجة (الطاهر): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، الحلقة 2، بتاريخ 31 مارس 2002.

[3]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص 48.

[4]- **المرجع نفسه.**

[5]- بلخوجة (الطاهر): **برنامج... المصدر نفسه.**

بعد مداولات اختلفت فيها وجهات النظر بين النوّاب المناصرين لدعم صلاحيّات السلطة التشريعيّة والنوّاب الموالين لتوجّه بورقيبة في فرض سلطة غير مقيّدة للرئيس ممثّل السلطة التنفيذيّة[1] قدّمت لجنة إعداد الدستور مشروعا جديدا لدستور للجمهوريّة في 30 جانفي 1958 وقد سعى هذا المشروع إلى ضمان صلاحيّات كبرى لمجلس الأمّة ممثّل السلطة التشريعيّة في الجانب التشريعي[2] وفي مناقشة الميزانيّة والمسائل الماليّة[3]، كما سعى هذا المشروع إلى ضمان التوازن بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة مع فرض السلطة التشريعيّة لرقابتها على السلطة التنفيذيّة[4].

لكنّ الموالين لبورقيبة في المجلس وخاصّة أعضاء الحكومة وأهمّهم الباهي الادغم فرضوا تعديلات جوهريّة[5] في القراءتين الأولى والثانية لهذا المشروع [6] فكان النصّ النهائي لدستور 1 جوان 1959 يتبنّى "نظام رئاسوي مغلق" سيطر على الدولة بكل مفاصلها ومؤسّساتها والمجتمع بكل مكوّناته[7] وتمركزت فيه السلطات حول رئيس الدولة كي "لا تتشتّت المسؤوليات ولا يتوزّع النفوذ"، حسب ما صرّح به علي

1- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس... المرجع نفسه**، ص 48.

2- الفصل 54: لمجلس الأمّة وحده حق سنّ القوانين بدون إنابة سلطة أخرى في ممارسة هذا الحقّ.

3- من الفصل 57 إلى الفصل 69.

4- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس... المرجع نفسه**، ص 50.

5- **المرجع نفسه**، ص ص 51 -52.

6- **المرجع نفسه**، ص ص 53 -54.

7- مالكي (امحمد): "الأسس الدستوريّة للجمهوريّة التونسيّة الثانية"، ضمن **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحدّيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، فيفري 2012، ص 393.

البلهوان[1]، وهو نفس المبدأ الذي تبنّاه دستور الجمهوريّة الفرنسيّة الخامسة بإعطاء الرئاسة مكانة محوريّة[2].

من بين الأسباب التي يسّرت على بورقيبة تمرير مشروعه هو استقطاب المعارضين لنهجه داخل المجلس عبر تعيينهم في مناصب حكوميّة مثل أحمد بن صالح بعد إبعاده من الأمانة العامّة لإتّحاد الشغل ووفاة علي البلهوان المقرّر العام للدستور وإلحاق المنجي سليم بمنظّمة الأمم المتّحدة ورشيد إدريس بوزارة الخارجيّة[3]. أما خارج المجلس فإن محاولة تعويض الفراغ الذي تركته سلطات الحماية في "هياكل الدولة وبنى المجتمع"[4] وتوتّر العلاقات مع فرنسا وسوء الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة في تونس وضغط المعارضة اليوسفيّة دفعت بورقيبة وأنصاره للتمسّك بتقوية صلاحيّات الرئيس ونفوذه[5].

وضع دستور 1959 أسس الدولة الحديثة الديمقراطيّة صاحبة السيادة وأرسى نظاما جمهوريا رئاسيا يستند إلى قوانين ومؤسّسات تضمن الحقوق والحريّات، سعى

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 380.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 381-382.

[3]- الصغيّر (عمير عليّة): **المجلس التأسيسي الأول (1956 1959) وتأسيس الاستبداد**، نشر في الصباح يوم 29 - 03 - 2011.

بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص ص 56 -57.

[4]- بوشلاكة (رفيق عبد السلام): "الاستبداد الحداثي العربي: التجربة الونسيّة نموذجا"، ضمن **الاستبداد في نظم الحكم العربيّة المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان، جويلية 2005، ص ص 85-147، ص 128.

[5]- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، ص ص 57 -58.

من خلالها بورقيبة صياغة نموذج تحديثي على النمط الأوروبي دون إثارة الفئات المحافظة في المجتمع التقليدي التونسي[1]. لكنّ الدستور الذي حدّد النظام السياسي للجمهورية التونسية كانت فيه هنات عديدة حيث دامت أشغال المجلس ثلاث سنوات لإنجاز النص النهائي للدستور بحضور رئيس الدولة الذي شارك في الأشغال بصفته نائبا وكان صوته مهيمنا ووجّه النواب المؤسّسين لكتابة الدستور على قياسه[2]، وهذا الدستور الذي يحتوي على توطئة و64 فصلا قسمت إلى 10 أجزاء كان فيه النظام رئاسيّا والحكومة يعيّنها ويرأسها رئيس الدولة الذي لا يخضع لرقابة البرلمان، كما يمتلك صلاحيّات تشريعيّة وبإمكانه رفض مشاريع القوانين على شاكلة النظام الرئاسي الأمريكي، ويمارس الصلاحيات الترتيبيّة والدفاع الوطني باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلّحة والدبلوماسيّة وإمضاء المعاهدات وإصدار العفو وحل البرلمان[3] ورأى بعض الخبراء أنّ الدستور "كان أداة لإضفاء مشروعية دستورية على الحكم "[4]

---

[1]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014. https://www.brookings.edu/

[2]-Bessis (Sophie) et Belhassen (Souhayer): **Bourguiba**, 2 Tomes, Editions Jeune-Afrique, 1988, p 247.

[3]- Silvera (Victor): Le régime constitutionnel de la Tunisie: la Constitution du 1er juin 1959, In, **Revue française de science politique**, 10e année, n°2, 1960. pp. 366-394.

[4]- **بركة (رضا):** "خبراء ومختصون في القانون الدستوري:هذا ما يُميّز «دستور الثورة» عن «دستور 1959»"، **جريدة الشروق**، تونس، 23 جانفي 2014، (تصريح قيس سعيد أستاذ في القانون الدستوري).

كان تطبيق مبادئ الدستور وتجسيد فصوله في الواقع محدودا[1]، وكان ذلك مقدّمة لتكريس نظام فردي استبدادي خاصّة وأنّ بورقيبة حوّل من النظام رئاسي إلى رئاسوي[2]، رسّخ سيطرة الزعيم الواحد والحزب الواحد كما رسّخ تقاليد الاستبداد السياسي عبر منع الأحزاب وسجن المعارضين والقضاء على التعدّدية وتزييف الانتخابات وتطويع المنظمات والجمعيات والإعلام باستخدام كل الوسائل المتاحة الشرعيّة وغير الشرعيّة، القانونيّة وغير القانونيّة، كما استعملت فيها كل أجهزة الدولة للتنكيل بالمعارضين والمحافظة على استقرار النظام (الذي عرف هزات عديدة 1962- 1978- 1980- 1984) الذي بدأ في التآكل من الدّاخل بعدما تقدّمت السنّ برئيس الجمهوريّة الحبيب بورقيبة وفقد القدرة على إدارة شؤون الدولة واحتدم الصراع حول خلافة الزعيم.

كما هو معلوم جرت الأمور على عكس ما توقّعه المراقبون والمتابعون للوضع السياسي في تونس وآلت خلافة الحبيب بورقيبة إلى أحد المرشّحين غير التقليديين، وكان "الحصان الرّابح" هو الجنرال زين العابدين بن علي الذي صعد سلّم المناصب بسرعة كبرى إلى أن تقلّد منصب الوزير الأوّل في آخر حكومة للرئيس الحبيب بورقيبة في أكتوبر 1987 قبل أن يقوم بانقلاب طبي يتولّى بموجبه رئاسة الجمهوريّة إلى حدود اندلاع ثورة شعبيّة أوقد شرارتها الشاب محمّد البوعزيزي بعد إحراقه

[1]- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع www.academia.edu.

[2]- الصغيّر (عمير عليّة): **المجلس التأسيسي الأول (1956 1959) وتأسيس الاستبداد**، نشر في الصباح يوم 29-03-2011.

لنفسه في مدينة سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010 وتوّجت برحيل رأس النظام يوم 14 جانفي 2011.

II- الثورة وتأسيس الجمهوريّة الثانية:

1- اختلاف الظرفيّة ووحدة المسار

تختلف الظروف السياسيّة التي كتب فيها دستور الثورة عن ظرفيّة كتابة دستور الاستقلال، فبعد فرار زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011 رفضت قوى الثورة تأمين "الحرس القديم" للمرحلة الانتقاليّة من خلال رئاسة محمد الغنوشي للحكومة وذلك رغم تغيير تركيبتها وتطعيمها ببعض قيادات المعارضة، لذلك أضطرّ محمد الغنّوشي للاستقالة في 27 فيفري وعوّضه على رأس الحكومة السياسي المخضرم الباجي قايد السبسي في 3 مارس 2011 وتمّ تعليق العمل بالدستور وحلّ مجلس النوّاب ومجلس المستشارين والاستجابة لمطالب معتصمي القصبة وأغلب القوى السياسيّة بكتابة دستور جديد في "استعادة رمزيّة لكتابة دستور الاستقلال"[1].وتعود أهم أسباب التمسّك بدستور جديد إلى اعتبار دستور 1959 فقد روحه ومحتواه وتحوّل من دستور لدولة ديمقراطيّة منشودة إبّان الاستقلال إلى دستور تمّ تفصيله على مقاس الدكتاتور لحماية وترسيخ نظام الاستبداد[2].

[1]- الحنّاشي (عبد اللطيف): من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد، على موقع www.academia.edu.

[2]- سعداوي (ثامر): "جامعيون في خدمة الاستبداد" ضمن الجامعة المواطنيّة، مؤسّسة روزا لكسمبورغ، تونس، الطبعة الأولى 2019، ص ص 257-284.

شرعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[1] في إجراءات الاستعداد لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي بعد صدور الأمر الرئاسي المنظّم لانتخابات المجلس[2] لتكوين شرعيّة جديدة منبثقة عن الثورة.

وجرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت في **23 أكتوبر 2011** في أجواء **ديمقراطيّة، شفّافة ونزيهة على مستوى الاستعدادات والإشراف والمشاركة والنتائج وهي أيضا** "أوّل تجربة ديمقراطيّة نوعيّة تحقّقت في الوطن العربي، نظرا لمشاركة كلّ الأطياف السياسيّة فيها ولتميّزها بالشفافيّة والنّزاهة"[3]، وغاب عنها الحزب الذي قاد النضال الوطني أثناء الفترة الاستعماريّة وحكم البلاد منفردا أكثر من نصف قرن وغاب الزعيم الواحد في مقابل تعدديّة سياسيّة وحزبيّة وفكريّة وإعلاميّة[4]، كما كان للإعلام البديل وخاصّة شبكات التواصل الاجتماعي وأهمّها صفحات الفايسبوك دور كبير في توجيه الرأي العام أثناء أحداث الثورة وخاصّة بعد رحيل بن علي.

---

[1]- صدر مرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلّق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وتشكّلت من القوى السياسيّة الفاعلة والمنظّمات الوطنيّة والمهنيّة وشخصيّات مستقلّة وممثّلي الجهات وكان هدفها حسب ما ضبطه المرسوم "السهر على دراسة النصوص التشريعيّة ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي"

- موقع بوّابة التشريع التونسيّة http://www.legislation.tn

[2]- الحنّاشي (عبد اللطيف): انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج، **سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور... المرجع نفسه.**

كما كانت أوّل انتخابات لا تشرف عليها وزارة الداخليّة بل أشرفت عليها هيئة وطنيّة مستقلّة ومنتخبة وهي الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات[1]، وضبط المرسوم عدد 35 لسنة 2011 الصادر في 10 ماي تفاصيل العمليّة الانتخابيّة من الدوائر والمقاعد وعمليّة الاقتراع، وحدّد عدد الدوائر ب 33 دائرة تضم 217 مقعدا 199 مقعدا للدوائر داخل الجمهوريّة و18 مقعدا لدوائر التونسيين بالخارج[2] وتم اختيار نظام التصويت على القوائم وتوزيع المقاعد في الدوائر عبر التمثيل النسبي واعتماد بأكبر البقايا، بهدف ضمان التعددية السياسيّة، وتدعّم ذلك من خلال اعتماد المناصفة العموديّة في القائمات الانتخابيّة مع اشتراط أن يكون سن أحد المترشحين دون الثلاثين سنة وهو ما يضمن مشاركة المرأة والشباب[3]، ويضمن هذا النظام الانتخابي أوسع تمثيل للأطراف السياسيّة دون أن يبلغ أحدها الأغلبيّة وهو ما يدفعها لتكوين حكومة ائتلافية تشارك فيها أحزاب وقوى مختلفة[4].

كما وقّعت الأحزاب الممثلة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وثيقة "إعلان المسار الانتقالي" وتعهّدت فيها بالالتزام بتاريخ 23 أكتوبر2011 لإجراء الانتخابات واحترام مدوّنة السلوك الصادرة عن

---

[1]- نويرة (أسماء): **تونس: الانتخابات... وماذا بعد؟**، أوراق المتابعة السياسيّة، مبادرة الإصلاح العربي، جانفي 2012، https://www.arab-reform.net

[2]- الحنّاشي (عبد اللطيف): انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج، **سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.انتخابات... **المرجع نفسه.**

[3]- نويرة (أسماء): **تونس... المرجع نفسه.**

[4]- الحنّاشي (عبد اللطيف): انتخابات... **المرجع نفسه.**

هيئة الانتخابات والاتّفاق على مدّة سنة واحدة لإنهاء أشغال المجلس الوطني التأسيسي[1].

بلغ عدد المترشّحين للانتخابات 11686 وعدد القائمات 1519 بين حزبيّة ومستقلّة وائتلافية بمعدّل 50 مترشّحا عن كل مقعد[2]وجرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أجواء ايجابيّة وكان هناك إقبال كبير على الاقتراع، والتزم المواطنون بانتظار دورهم في الصفوف الانتخابيّة لساعات وهو ما أبهر الملاحظين والمراقبين[3].

أمّا بالنسبة للنتائج فقد كانت على النحو الذي يبيّنه الجدول التالي:

جدول 1: نتائج انخابات المجلس الوطني التأسيسي (23 أكتوبر 2011)[4]

القائمات الحزبيّة والمستقلة	عدد المقاعد
حركة النهضة	89
المؤتمر من أجل الجمهوريّة	29
العريضة الشعبيّة	26
التكّل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات	20
الحزب الديمقراطي التقدّمي	16

[1]- وهذه الأحزاب هي حركة النهضة - التكّل الديمقراطي من اجل العمل والحريات -الحزب الديمقراطي التقدمي - حركة التجديد- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين -حركة الوطنيين الديمقراطيين -الحزب الاشتراكي اليساري -حزب الإصلاح والتنمية - وتونس الخضراء -حزب العمل الوطني الديمقراطي -حزب الطليعة العربي الديمقراطي أمّا المؤتمر من أجل الجمهوريّة فقد شارك في صياغة الوثيقة دون أن يوقّع عليها.

[2]- الحنّاشي (عبد اللطيف): انتخابات... **المرجع نفسه.**

[3]- نويرة (أسماء): **تونس... المرجع نفسه.**

[4]- المكني (عبد الواحد): **المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس**، دار محمّد علي للنشر، تونس، الطبعة الأولى 2012، ص ص 74-75.

حزب المبادرة	5
القطب الديمقراطي الحداثي	5
آفاق تونس	4
حزب العمّال الشيوعي التونسي - البديل الثوري	3
حركة الشعب	2
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2
الاتّحاد الوطني الحر	1
حركة الوطنيّون الديمقراطيّون	1
الحزب الليبرالي المغاربي	1
حزب الأمّة الديمقراطي الاجتماعي	1
الحزب الدستوري الجديد	1
حزب النضال التقدّمي	1
حزب العدالة والمساواة	1
حزب الأمّة الثقافي الوحدوي	1
صوت المستقبل (قائمة مستقلّة)	1
النضال الإجتماعي (قائمة مستقلّة)	1
المستقلّ (قائمة مستقلّة)	1
الوفاء (قائمة مستقلّة)	1
الأمل (قائمة مستقلّة)	1
من أجل جبهة وطنيّة (قائمة مستقلّة)	1
العدالة (قائمة مستقلّة)	1
الوفاء للشهداء (قائمة مستقلّة)	1
المجموع	**217**

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الانتخابات أعادت تشكيل المشهد السياسي والحزبي لتونس ما بعد الثورة بشكل مختلف عن ما سبقها حيث كان المجلس تعدّديا، واحتلّت حركة النهضة صدارة نتائج الانتخابات وتحصّلت على 36.97 % من الأصوات وهو ما مكّنها من 41.01 % من المقاعد أي 89 مقعدا وهي "غلبة بدون أغلبيّة"[1] تفرض على الحركة ات المرجعيّة الإسلاميّة إقامة تحالفات سياسيّة مع أحزاب أخرى وهو ما قامت عليه فلسفة القانون الانتخابي[2]. لذلك تحالفت حركة النهضة مع المؤتمر من أجل الجمهوريّة والتكّل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات وكوّنوا حكومة ائتلافيّة سميّت بحكومة الترويكا وجمعت لأوّل مرّة في تاريخ تونس تحالفا بين أطراف علمانيّة وأخرى إسلاميّة وتمّ تقسيم السلطات بين هذه الأطراف بعد مشاورات طويلة تولّى بموجبها المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة رئاسة الجمهوريّة ومصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكّل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات وحمّادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة رئاسة الحكومة وتمتّع بصلاحيات كبرى في نظام برلماني معقلن[3].

[1]- نويرة (أسماء): **تونس: الانتخابات... وماذا بعد؟**، أوراق المتابعة السياسيّة، مبادرة الإصلاح العربي، جانفي 2012، https://www.arab-reform.net.

[2]- الحنّاشي (عبد اللطيف): انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج، **سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.

[3]- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018 https://www.arab-reform.net.

2- صعوبة مسار انجاز الدستور::

أ- تغيّر الخارطة السياسيّة

بعد فترة من الاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين والعلمانيين وتشتّت **الأطراف العلمانيّة سواء داخل الترويكا الحاكمة أو في المعارضة[1] في مقابل تماسك النهضة، عرفت الخارطة السياسيّة إعادة تشكّل** مع تراجع بعض القوى وحصول تحالفات جديدة كان هدفها تجميع المعارضة وإنهاء سيطرة الترويكا لخلق توازن في الحياة السياسيّة[2]، وذلك رغم تباين مواقفها ورؤاها واستراتيجيّاتها خلال المسار الانتقالي[3].

وأهمّ هذه التحالفات هو الاتحاد من أجل تونس الذي تكوّن في 29 جانفي 2013 وضمّ ثلاث أحزاب ذات توجّهات مختلفة أهمّها مثل نداء تونس الذي تأسس في 16جوان 2012 والحزب الجمهوري وريث الحزب الديمقراطي التقدّمي وهي من أحزاب من الوسط وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي من اليسار المعتدل مثل وفي 11 فيفري 2013 انضمّ لها حزبان من أقصى اليسار وهما الحزب الاشتراكي اليساري وحزب العمل الوطني الديمقراطي وتواصلت مهام جبهة الإنقاذ

---

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص.ص 24-58.

إلى حدود قبول حركة النهضة بشروط الرباعي الراعي للحوار بالتخلي عن السلطة لفائدة حكومة كفاءات[1].

أمّا التحالف الثاني فهو الجبهة الشعبية التي تأسّست في 7 أكتوبر 2012 وتجمع قوى من أقصى اليسار وأهمها حزب العمال الشيوعي التونسي وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد وقوى قوميّة وأخرى بيئيّة وعديد المستقلّين ثمّ تجمّع الطرفان إلى جانب مجموعة أخرى من الأحزاب والجمعيّات في جبهة الإنقاذ الوطني التي تكوّنت في 26 جويلية 2013 بعد اغتيال النائب محمّد البراهمي زعيم التيّار الشعبي وقد جمعت جبهة الإنقاذ الوطني أطراف تتبنّى أطروحات إيديولوجية مختلفة إلى حد التناقض وكان هدفها التصدّي للائتلاف الحاكم، وتكوّنت لجنة تنسيق بين الأمناء العامين لمكوّنات هذا التحالف لتوحيد المواقف بينها[2].

ب- تجربة الحوار الوطني:

بعد اغتيال النائب بالمجلس الوطني التأسيسي والمنسّق العام للتيّار الشعبي محمّد البراهمي في ذكرى عيد الجمهوريّة يوم 25 جويلية 2013 وقبل شروع المجلس في مناقشة قانون تحصين الثورة[3]، علّق ما يناهز 60 نائبا عضويّتهم بالمجلس وطالبوا بحكومة إنقاذ وطني ودخلوا في اعتصام الرحيل بساحة باردو. واعتبرت المعارضة

---

[1]- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018 https://www.arab-reform.net.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- هو قانون العزل السياسي الذي يهدف إلى منع رجال النّظام السّابق من العمل السياسي لفترة معيّنة.

أنّ تجاوز المجلس لفترة السنة هو إخلال بما تمّ الاتفاق عليه سابقا وسعي من أحزاب الترويكا للاستمرار في السلطة والتغلغل في مفاصل الدولة رغم فشلها الحكومي في تحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة وعدم القدرة على الإصلاح وفرض الأمن وتتالي العمليّات الإرهابية[1] لذلك طالبت بحّل المجلس التأسيسي، وتشكيل حكومة كفاءات، في المقابل رفض أنصار الترويكا هذا الرأي، وتمسّكوا بشرعيّة انتخابات 23 أكتوبر 2013 رغم تراجع مكانة أحزاب الترويكا خاصّة مع الانقسامات الداخليّة لحزبي المؤتمر والتكتّل[2].

ونجحت جبهة الإنقاذ في تعبئة الشارع عبر اعتصام الّرحيل كما التحق بهم النّواب المنسحبين من المجلس التأسيسي للضغط على حكومة الترويكا أو دفعها للاستقالة أو تهديدها باستجلاب السيناريو المصري إلى تونس عبر الشحذ الإعلامي والتّظاهر والاعتصام في مقرّات السيادة لفرض حل المجلس التأسيسي وجميع الّسلط المنبثقة عنه مثل الحكومة والرئاسة. لكنّ المؤّسسة العسكّرية حافظت على حيادها إزاء كل الفرقاء السياسيين خلال هذه الأزمة وأكّدت أنّها مع المحافظة على الشرعيّة ورفض الانقلاب عليها وهو ما سمح بانتقال سياسي للسلطة[3]. كما أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل ولئن ساند التحرّكات الاحتجاجيّة فإنّه اعتبر أن الحوار

---

[1]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

هو السبيل للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد[1] لذلك قدّم يوم 30 جويلية 2013 مبادرة للحوار، دارت حولها نقاشات عديدة بين مكوّنات الساحة السياسيّة، في الأثناء قرّر رئيس المجلس مصطفى بن جعفر تعليق أشغاله قرابة الشهرين، على أن يستأنف المجلس نشاطه بعد دخول الفرقاء السياسيين في حوار وطني شامل. وفي يوم 17 سبتمبر قدّم الرباعي الراعي للحوار خارطة طريق للمبادرة التي عرضوها بعد مناقشتها مع الأحزاب السياسيّة. وفي يوم 5 أكتوبر 2013 قام الرّباعي الرّاعي للحوار بجمع أغلب القوى السياسيّة الحاكمة والمعارضة حول طاولة الحوار الوطني الذي انعقدت جلسته الافتتاحيّة في قصر المؤتمرات بالعاصمة بحضور الرئاسات الثلاث، وقام 21 حزبا بالتوقيع على خارطة الطريق التي اقترحها الرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 سبتمبر 2013 لتكون منطلقا للحوار. وتنصّ خارطة الطريق على استكمال المجلس الوطني التأسيسي لأعماله، وتركيز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وانتخاب أعضائها في ظرف أسبوع واحد، وإصدار القانون الانتخابي وتحديد مواعيد الانتخابية في ظرف أسبوعين، والاستعانة بلجنة خبراء ليتمكّن المجلس من المصادقة على الدستور في ظرف أربعة أسابيع، كما دعت خارطة الطريق حكومة الترويكا للتعهّد بتقديم استقالتها في ظرف ثلاثة أسابيع من انطلاق الحوار الوطني على أن تعوّضها حكومة كفاءات مستقلّة تترأّسها شخصيّة وطنيّة وتتعهّد (رئيس الحكومة وأعضاؤها) بعدم الترشّح للاستحقاق الانتخابي القادم على أن تختار الأحزاب السياسيّة المشاركة في الحوار الوطني الشخصيّة التي ستقود حكومة

[1]- المرجع نفسه.

الكفاءات في ظرف أسبوع واحد. لكنّ **اشترطت حركة النهضة تزامن المسارات أي إنهاء أشغال المجلس الوطني التأسيسي وبالتالي صياغة الدستور مقابل استقالة حكومة علي العريض** وعرف الحوار الوطني تجاذبات سياسية ومد وجزر بين مختلف الفرقاء كادت تعصف بالحوار وبالمسار ككل في أكثر من مرّة، أعلن حسين العبّاسي الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل في يوم 14 ديسمبر 2013 عن توصّل الأطراف المشاركة في الحوار الوطني إلى اختيار شخصيّة توافقيّة تترأس حكومة الكفاءات وهي مهدي جمعة وزير الصناعة في حكومة الترويكا الثانية[1] والذي تولّى مهامه بعد 3 أيّام من المصادقة على دستور الجمهوريّة الثانية في 26 جانفي 2016. وبذلك ساهم الحوار الوطني الذي قادته المنظّمات الوطنيّة التونسيّة في التحوّل "من الشرعيّة الانتخابيّة إلى الشرعيّة التوافقيّة"[2].

ج- منهجيّة كتابة الدستور:

قرّرت اللجان الدستوريّة داخل المجلس الوطني التأسيسي[3]، الانطلاق من ورقة يضاء وعدم اعتماد أي مشروع دستور قدّمته الأحزاب الممثّلة في المجلس

---

[1]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- لجنة الديباجة والمبادئ الأساسيّة والمراجعة الدستوريّة، لجنة الحقوق والحريّات، لجنة السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والعلاقات بين السلطات، لجنة الهيئات الدستوريّة،(لجنة العدالة) المحاكم العاديّة والإداريّة والماليّة، لجنة الجماعات العموميّة الجهويّة والمحليّة.

ومنظّمات المجتمع المدني كي تحافظ على حيادها[1]، وهو ما دفع بعض السياسيين إلى اعتبار هذه الاستراتيجيا طريقة لكسب الوقت وإطالة فترة عمل المجلس الوطني التأسيسي[2]. لكنّ تقارير المنظمات غير الحكومية التي تابعت عمل المجلس الوطني التأسيسي أكدت منذ بداية الأشغال أنّ عام واحد فقط غير كاف لصياغة الدستور ومن المتوقّع تجاوز هذه المدّة[3].

تمّت صياغة الدستور بطريقة تشاركيّة حيث ساهم المجلس الوطني التأسيسي مع صندوق الأمم المتّحدة الإنمائي في برنامج الحوار الوطني حول المضامين الدستوريّة والذي عقد 26 اجتماع في تونس و18 اجتماع خارجها وشارك فيه أكثر من 5000 مواطن وهو ما مكّن جزء كبير من الشعب التونسي في صياغة مضامين دستوره إضافة إلى دور الخبراء ومنظّمات المجتمع المدني[4]. كما كان للاحتجاجات الاجتماعيّة والمطالب الاقتصاديّة دور فاعل في تحديد بعض

1- محجوب (عزّام) وحمروني (سلوى): **الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في الدستور التونسي الجديد**، الإصلاح الدستوري في الأوقات الانتقاليّة تأمين شرعيّة مسار بناء المؤسّسة الديمقراطيّة، مبادرة الإصلاح العربي، بيروت لبنان 2014، ص ص 87-98.

- قدّمت حركة النهضة وحزب آفاق تونس وحزب العمّال وشبكة دستورنا والاتحاد العام التونسي للشغل مشاريع دستور.

2- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014، www.brookings.edu

3- **المرجع نفسه.**

4- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع www.academia.edu.

المضامين الدستوريّة خاصّة وأنّ الثورة التونسيّة حملت أبعاد اقتصاديّة واجتماعيّة عميقة[1].

من أهمّ أسباب البطء في صياغة الدستور نذكر:

- غياب التوافق حول محتوى الدستور وتركّزت الخلافات حول هويّة الدولة ومكانة الإسلام فيها، والحقوق والحريات في إطارها الكوني وعلاقتها بالخصوصيّة التونسيّة ونوعيّة النظام السياسي الذي يجب اعتماده للقطع مع الاستبداد[2]، وحدث تشنّج حول عديد الفصول بين القوى المحافظة وعلى رأسها حركة النهضة والقوى العلمانيّة سواء المعارضة أو الموجودة داخل الترويكا.

- تعدّد النسخ، **فالمسودة الأولى للدستور صدرت في أوت 2012 تلتها مسودّة جديدة في ديسمبر 2012 وتمّ تعديلها في ثلاث مناسبات في أفريل 2013 وجوان 2013 وجانفي 2014 وإذا كان هذا الأمر ساهم في بطء كتابة الدستور لكنّه مكّن المجلس من الأخذ بعين الاعتبار كل التعديلات التي اقترحتها منظّمات المجتمع المدني**[3]

---

[1]- محجوب (عزّام) وحمروني (سلوى): **الحقوق... المرجع نفسه.**

[2]- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018 https://www.arab-reform.net.

[3]- محجوب (عزّام) وحمروني (سلوى): **الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في الدستور التونسي الجديد**، الإصلاح الدستوري في الأوقات الانتقاليّة تأمين شرعيّة مسار بناء المؤسّسة الديمقراطيّة، مبادرة الإصلاح العربي، بيروت لبنان 2014، ص ص 87-98.

- طرح حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهوريّة وعدد من أنصار حركة النّهضة لقانون تحصين الثّورة على التّصويت، والمطالبة بإدماجه في الدستور وهو ما رفضته المعارضة (نداء تونس) لأنّه يضيّق على الحريّات[1].

- تعطّل أشغال المجلس قرابة الشهرين بسبب الأزمة السياسيّة في صيف 2013

لكن في المقابل ساهمت آلية التوافق سواء صلب لجنة التوافقات داخل المجلس الوطني التأسيسي والتي تشكّلت من طيف حزبي واسع أو داخل اللجنة التي أحدثها الرباعي الراعي للحوار دور أساسي في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في النقاط الخلافيّة للدستور والوصول إلى صياغة نهائيّة [2]. وقد حدّدت لجنة التوافقات مجموعة من النقاط الخلافيّة المرتبطة بهويّة الدولة والحقوق والحريّات والسنّ الأقصى للترشّح للانتخابات الرئاسيّة وسعت لتجاوزها في حين استمرّ الخلاف حول طبيعة النظام السياسي[3]. كما كان لرؤساء الكتل دور أساسي في الوصول لتوافق حول الدستور، "رغم التناقضات القائمة بين مرجعياته والأجندات الحزبية والانتخابية التي ما انفكت تلقي بظلالها على مواقفهم"[4]

---

[1]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

[2]- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع www.academia.edu.

[3]- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول... المرجع نفسه.**

[4]- **المرجع نفسه.**

كما ساهم تمشّي حركة النهضة خلال **النقاش حول الدستور** للوصول إلى توافقات بعد التنازلات **التي قدّمتها** في نقاط الخلاف الرئيسيّة حول "**دور الدين في المجتمع وطبيعة النظام السياسي في تونس**"[1]. **وهو ما رسّخ الفكرة الرائجة بأنّ الحزب مرن، ويمتلك خلافا لمنافسيه من الأحزاب، تنظيم داخلي متماسك وتركيبة ديمقراطيّة**[2]، **كما أنّ "البراغماتية تلعب دوراً أكبر من الدور الذي تلعبه مواقف أيديولوجية ثابتة" في تحديد موقف حركة النهضة في النقاش حول الدستور**[3]. **كما وضعت الاغتيالات السياسيّة التي حدثت في تونس سنة 2013 حركة النهضة في موقف تفاوضي أضعف**[4]**، وهو ما ساهم في تقديمها لعديد التنازلات لاستكمال المسار الانتقالي، لا سيما** وأنّ المعارضة تحوّلت بعد هذه الاغتيالات من قوّة اقتراح إلى قوّة احتجاج وطاقة تغيير[5].

بعد نقاشات دامت سنتين وتكلفة بلغت 116 مليون دينار وقراءة نهائيّة في عشرة أيّام[6]، صادق المجلس الوطني التأسيسي على النسخة النهائيّة للدستور في 27 جانفي 2014 وشارك في الاقتراع على الدستور 216 نائبا من إجمالي 217 نائب

[1]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014. www.brookings.edu

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- **المرجع نفسه.**

[5]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

[6]- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع www.academia.edu.

وافق منهم 200 نائب بنسبة 92.16 % من مجموع النواب مقابل تحفّظ 4 نواب بنسبة 1.84 % واعتراض 12 نائب أي 5.52 % من إجمالي نوّاب المجلس.

ويحتل هذا الدستور "مرتبة ممتازة" مقارنة بالدساتير المعاصرة في المناطق المحيطة بتونس[1]، وهو **أول دستور يصوغه مجلس منتخب بطريقة ديمقراطيّة في العالم العربي**[2]، **كما أنّه دستور كتب بمنهج** تشاركي وضمن التفريق بين السلطات وحقّ الأغلبيّة كما الأقليّة[3]، **وقطع مع النّظام السابق وعمل على إرساء نظام جديد لتونس الثورة.**

وتضمّن الدستور التونسي توطئة وعشرة أبواب تضمّنت 149 فصلا. ويعتبر بعض الخبراء أنّ التوطئة وباب المبادئ العامة "لم يقدما إضافات كبيرة مقارنة بالدستور السابق للجمهورية التونسية الذي صدر سنة 1959"[4]، وكان فهما "حشو كبير... تواجد عدة فصول تشكل شعارات سياسية وعلى مستوى العلاقات بين السلط هناك عدم تجانس"[5] وهو من الدساتير "الثرثارة"[6] بسبب عدم الاكتفاء

---

[1]-(بن عاشور) رافع: **ثنائية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

[2]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب... المرجع نفسه.**

[3] - الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور... المرجع نفسه.**

[4]- **بركة (رضا):** خبراء ومختصون في القانون الدستوري:هذا ما يُميّز «دستور الثورة» عن «دستور 1959»، **جريدة الشروق**، تونس، 23 جانفي 2014، (تصريح روضة العبيدي رئيسة نقابة القضاة التونسيين).

[5]- **بركة (رضا):** خبراء ومختصون في القانون الدستوري:هذا ما يُميّز «دستور الثورة» عن «دستور 1959»، **جريدة الشروق**، تونس، 23 جانفي 2014، (تصريح أمين محفوظ الخبير في القانون الدستوري).

[6]- العبارة أخذت من جابي (ناصر): **دستور الجزائر "ثرثار" يتحدّث عن حقوق لا يضمنها**، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2016، http://constitutionnet.org/

بالمبادئ العامّة والخوض في التفاصيل والجزئيّات[1] ممّا جعله يتضمّن عديد النقاط الغامضة[2]، رغم أنّ عديد خبراء القانون الدستوري يعتبرونه أكثر انسجاما وتماسكا مقارنة بدستور 1 جوان 1959.

ولئن تعدّدت نقاط الخلاف في صياغة الدستور وشملت عديد المسائل وأهمّها هويّة الدولة والمسألة الدينيّة ونظام الحكم والحقوق الحريات لكنّنا سنتناول بالدراسة أهم الخلافات حول هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي.

3- هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي:

أ- هويّة الدولة:

دفع الانغلاق السياسي والتصحّر الفكري والثقافي الذي عاشته تونس منذ الاستقلال في دخول التونسيين منذ 14 جانفي 2011 في "عملية بحث جماعية عن الذات" فناقشوا المواضيع المتعلّقة بالدين والسياسة وأعادوا اكتشاف أنفسهم[3]، وهذا الأمر لا يستثني النخب فمن بين الأسباب التي قدّمتها فريدة العبيدي رئيسة لجنة الحقوق والحريات في المجلس الوطني التأسيسي للانطلاق في مناقشة الدستور من

1- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018 https://www.arab-reform.net.

2-(بن عاشور) رافع: **ثنائية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

3- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014. www.brookings.edu

الصفر هو عدم القدرة "على مناقشة القضايا الجوهرية المتعلقة بالدين والهوية قبل الثورة"[1]. لذلك كانت المسائل العقائديّة من أهمّ محاور الحملة الانتخابيّة لسنة 2011[2].

وكان الخلاف الأساسي بين من يطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع ومن يطالب بالحفاظ على الفصل الأوّل من دستور 1959[3]. ورغم أنّ حركة النهضة لم تعلن في برنامجها الانتخابي عزمها إدراج مسألة الشريعة في الدستور وأعطت أولويّة للمسائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلاّ أنّه ومنذ حصولها على أغلبيّة نسبيّة في **المجلس الوطني التأسيسي** أثيرت عديد من المخاوف، لا سيما من الأطراف العلمانيّة والمنظّمات الحقوقيّة التونسيّة حول عزم حركة النهضة إدراج الشريعة في الدستور واعتماد النموذج الإيراني[4] لإقامة الدولة الإسلامية"[5].

---

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص.ص 24-58.

- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014. www.brookings.edu

- مقابلة أجرتها المؤلفة مع محسن مرزوق، تونس العاصمة، 12 مارس 2013.

[4] - ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014. www.brookings.edu

- مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشطين من المجتمع المدني العلماني، صيف 2011.

[5] - **المرجع نفسه.**

- مقابلة أجرتها المؤلفة مع محسن مرزوق، تونس العاصمة، 12 مارس 2013.

في المقابل فإنّ **حركة النهضة رأت أنّ مبادئ الإسلام لا تتعارض مع الديمقراطيّة بل بالعكس تساعد على إرسائها**[1] وبعد نقاشات طويلة قررت حركة النهضة عدم إدراج لفظ الشريعة في الدستور وتبنّى أغلب أعضاء مجلس الشورى التفسير الذي قدّمه زعيمها راشد الغنوشي للشريعة التي تتجاوز القوانين الصارمة إلى مفهوم أعمق يشمل المساواة والعدالة الاجتماعيّة كما اعتبر "الإسلام فلسفة وليس مجرد أحكام. إنه يولي اهتماماً بالنيات والمقاصد. إنه مجرد ومرن. لا تقتصر الشريعة على الحدود أي العقاب فقط. على الناس أن يفهموا ذلك أولا"[2].

وفي الجلسة العامة للتصويت النهائي على الدستور بداية جانفي 2014 أرادت حركة النهضة التنصيص على أن الشريعة "المصدر الأساسي للتشريع" إلا أنه جوبه بالرفض. كما وقع رفض تعديل ثان أكثر إصرارا: "القرآن والسنة مصدران أساسيان للتشريع"[3]. **وقد بيّن عديد أعضاء النهضة أنّهم غيروا مواقفهم بشكل تدريجي بعد حوارات أجروها مع خبراء تونسيين وأجانب**[4]**. وأعتبر القرار البراغماتي لحركة النهضة**

---

[1] - **المرجع نفسه.**

[2] - **المرجع نفسه.**

- مقابلة أجرتها المؤلفة مع راشد الغنوشي، تونس العاصمة، 22 أوت 2011.

[3]- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018 https://www.arab-reform.net.

[4]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب... المرجع نفسه.**

عدم إدراج الشريعة في الدستور موقفا فريدا مقارنة بالأحزاب الإسلامية الأخرى في الدول العربيّة[1].

طرح السؤال حول الفصل الأول في دستور 1959 والذي سيتم اعتماده في دستور 2014، "هل أن الإسلام هو دين الدولة أو دين تونس؟" وكانت هذه الصياغة غامضة ولم توضّح هاء النسبة في كلمة دينها هل أنّها تعود على الدولة أو على الشعب. وحاولت حركة النهضة التنصيص على أن الإسلام دين الدولة في النسخ الأربع للدستور من خلال الفصل 141 الخاص بتعديل الدستور القاضي بأنه "لا يمكن لأي تعديل أن ينال من الإسلام باعتباره دين الدولة"، لكن الحوار الوطني ألغى هذا الفصل[2].

وإلى جانب الفصل الأوّل ساهم الفصل الثاني في تحديد هويّة الدولة من أن "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون"[3]، **واعتبر بعض خبراء القانون الدستوري في تونس تناقضات مواد المسودة الرابعة والأخيرة للدستور مثل المادّة 141 التي نصّت على أنّ " الإسلام هو "دين الدولة" إلا أنها أكدت "طبيعة الدولة المدنية،" مما خلق مساحة غامضة لصراع محتمل" علما وأنّ**

---

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018 https://www.arab-reform.net.

[3] - **المرجع نفسه.**

حركة النهضة قدّمت مقترحا يمنع تعديل هذه المادّة، وفي الأخير تمّ إسقاط هذه المادّة من الدستور[1].

وبذلك فإنّ هويّة الدولة حدّدها الفصل الأوّل من الدستور وهو نفس الفصل في دستور 1959 مع التأكيد على عدم إمكانيّة تعديل هذا الفصل. والفصل الثاني الذي أكّد على مدنيّة الدولة والمواطنة وإرادة الشعب وعلويّة القانون مع التأكيد على عدم إمكانيّة تعديل هذا الفصل. كما تم التأكيد على الانتماء الحضاري والجغرافي المغاربي لتونس في الفصل الخامس عوضا عن الفصل الثالث في دستور 1959.

ب- طبيعة النظام السياسي

بعد 14 جانفي 2011 وقبل إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي كان هناك رأيان في المجتمع التونسي حول طبيعة النظام السياسي، الرأي الأوّل يميل إلى القطع النهائي مع النظام الرئاسي باعتباره مدخلا للاستبداد ويرى ضرورة إقامة نظام برلماني يضمن حقوق الأغلبيّة والأقليّة في آن واحد، خاصّة وأنّ التونسيين عاشوا نصف قرن تحت سلطة نظام يسيطر عليه رئيس الجمهوريّة بشكل مطلق[2]. وبين رأي ثان يرى ضرورة العودة إلى النظام الرئاسي كما نصّ عليه دستور 1959 مع التخلّي

---

[1] - ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014، www.brookings.edu

[2]- القليبي (سلسبيل): **الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي لـ 26 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

عن طابعه غير المتوازن بسبب التنقيحات العديدة التي طالت فصوله وحوّلته إلى نظام رئاسوي مغلق[1]. وكانت حجّة القائلين بهذا الرأي أنّ الحياة السياسيّة والحزبيّة في تونس لا تشجّع على الانتقال المباشر للنظام البرلماني بسبب كثرة الأحزاب وغياب تقاليد الحوار والممارسة الديمقراطيّة داخلها، لذلك إن تمّ الاختيار على نظام برلماني فيجب الانتقال إليه بشكل تدريجي[2].

أمّا داخل المجلس فقد دارت النقاشات حول طبيعة النظام السياسي على وقع الخوف من نظام يعيد الديكتاتوريّة وضرورة إرساء نظام يقطع مع النظام الرئاسوي الذي وضعه الدستور السابق والانحرافات التي طرأت عليه[3] من ناحية، والحسابات السياسيّة لمختلف الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي وداخل المجلس من ناحية ثانية[4]

كان هناك خلاف بين حركة النهضة التي تطالب بنظام برلماني واستطاعت أن تفرضه في القانون المنظّم للسلط العموميّة الذي أقرّه المجلس وخلال مراحل

[1]- مالكي (امحمد): الأسس الدستوريّة للجمهوريّة التونسيّة الثانية، ضمن **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحدّيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، فيفري 2012، ص ص 377 – 403، ص 393.

[2]- مالكي (امحمد): الأسس الدستوريّة للجمهوريّة التونسيّة الثانية، ضمن **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحدّيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، فيفري 2012، ص ص 377 – 403، ص 393.

[3]- (بن عاشور) رافع: **ثنائية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

[4]- القليبي (سلسبيل): **الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي لـ 26 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

التفاوض[1] ونداء تونس والحزب الجمهوري الذين يطالبون بنظام رئاسي والمؤتمر من أجل الجمهوريّة والتكّل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات شركاء حركة النهضة في الحكم الذين يطالبون بنظام مختلط[2].

في بداية سنة 2012 قرّر مجلس شورى حركة النهضة دعم نموذج الحكم البرلماني لعدم عودة تونس للنموذج السلطوي الرئاسي[3]، **واستند موقف النهضة في تفسيرها لاختيار النموذج البرلماني إلى رأي خبراء دوليين** في القانون الدستوري **والذين أقرّ اغلبهم أن اعتماد النموذج الرئاسي قد يعيد تونس إلى الاستبداد[4]. في حين** اعتبرت بعض الأطراف أن امتداد حركة النهضة عدديا وجهويا يجعلها تخيّر النموذج البرلماني الذي يغذّي نهمها للسلطة[5].

وقال النائب عن حركة النهضة أسامة الصغير: "إن قادة الأحزاب الصغيرة في تونس لا يريدون نظاماً برلمانياً، لأنهم يعرفون أن بناء أحزاب مستدامة هو عمل شاق"[6]، وقال عضو آخر "من الواضح أن هذه الأحزاب تعتقد، لأي سبب كان، أن مرشحيها - منصف المرزوقي، وعبد الرؤوف العيادي، والباجي قائد السبسي،

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

[3]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014. www.brookings.edu

[4]- المرجع نفسه.

[5]- المرجع نفسه.

[6]- المرجع نفسه.

وأحمد نجيب الشابي وآخرون يمكن لهم أن يصبحوا رؤساء مقبلين. حركة النهضة هي الوحيدة التي تتميز بمؤسسة حزبية حقيقية"[1]. ويظهر من هذه التصريحات أنّ تأييد حركة النهضة للنظام البرلماني مع صلاحيّات محدودة والمحافظة على وضع بروتوكولي لرئيس الجمهوريّة -إلى جانب الخوف من عودة الاستبداد عبر النظام الرئاسوي- فهو ناتج عن ثقتها في تنظيمها الحزبي القويّ وتعويلها على تشكيل الحكومة بعد الفوز في الانتخابات التشريعيّة المقبلة[2].

ورغم استماتتها في الدفاع عن نظام حكم برلماني إلاّ أن حركة النهضة قبلت بدستور مختلف من حيث الشكل والمضمون عن مشاريع الدساتير التي قدّمت سابقا[3]، وقد ظهرت الملامح الأساسية لطبيعة النظام السياسي في نسخة أفريل 2013[4]. وقد حدثت تنازلات حركة النهضة تحت ضغط المعارضة السياسيّة والمجتمع المدني والخبراء والحوار الوطني والمجتمع الدولي اضطرّت لتقديم تنازلات مكّنت من اعتماد نظام حكم مزدوج يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني[5] فيه

[1]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014، www.brookings.edu

[2]- (بن عاشور) رافع: **ثنائية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]-القليبي (سلسبيل): **الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي لـ 26 جانفي 2014**، https://www.arabstates.undp.org/.

[5]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب... المرجع نفسه.**

- (بن عاشور) رافع: **ثنائية... المرجع نفسه.**

تشابه مع نظام الحكم في فرنسا[1]. وإن كان الاتّفاق حاصلا أنّ النظام الذي تمّ اعتماده هو نظام مختلط أو مزدوج لكنّ خبراء القانون الدستوري لم يتّفقوا إن كان النظام شبه برلماني أم شبه رئاسي أم أنّه نظام برلماني بصبغة أو ميزات رئاسيّة[2]

يضمن الدستور التوازن بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة في طريقة الانتخاب فالبرلمان ممثّل السلطة التشريعيّة ورئيس الجمهوريّة ممثّل السلطة التنفيذيّة عبر الاقتراع العام المباشر لمدّة خمس سنوات[3]، والانتخاب العام المباشر هي النقطة الوحيدة التي قد تحيل على نظام رئاسي[4].

أمّا عدم التوازن فهو يبرز بين الحكومة كأحد أطراف السلطة التنفيذيّة والسلطة التشريعيّة من ناحية وبين مكوني السلطة التنفيذيّة من ناحية أخرى[5].

فالحكومة "لا تتمتع باستقلالية مؤسساتية تجاه السلطة التشريعية" لأنّ تشكيلها واستمرارها مرتبط بدعم الجهاز التشريعي لها باعتبارها مسؤولة أمام مجلس النوّاب وهي خاصية الأنظمة البرلمانيّة[6].

---

[1]- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب... المرجع نفسه.**

[2]- القليبي (سلسبيل): **الفصل... المرجع نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- (بن عاشور) رافع: **ثنائية... المرجع نفسه.**

[5]-(بن عاشور) رافع: **ثنائية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014،** https://www.arabstates.undp.org/.

[6]- القليبي (سلسبيل): **الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي لـ 26 جانفي 2014،** https://www.arabstates.undp.org/.

بالنسبة لرئيس الجمهوريّة فصلاحيّاته محدودة مقارنة برئيس الحكومة، فهو يمثّل الدولة وتتعلّق صلاحيّاته بسيادة الدولة في الدفاع والسياسة الخارجيّة والأمن القومي، وهو يتقاسم هذه الصلاحيّات مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النوّاب كما يقوم بتكليف رئيس الحزب أو الائتلاف الحزبي المتحصّل على الأغلبيّة المطلقة في الانتخابات التشريعيّة لرئاسة الحكومة ويقوم بتعيين وزيري الدفاع والخارجيّة بالتشاور مع رئيس الحكومة. [1].

ويعيّن رئيس الجمهوريّة الوظائف المرتبة بالدفاع والخارجيّة والأمن القومي، كما يترأّس مجلس الوزراء إذا ارتبطت المواضيع المطروحة بهذه المسائل، وله حق حل مجلس النوّاب وسلطة إعلان حالة الطوارئ وتعيين محافظ البنك المركزي باقتراح من رئيس الحكومة[2].

ورئيس الحكومة "هو قائد الحقيقي للسلطة التنفيذيّة" حيث يقوم بـ"ضبط السياسة العامة للدولة" ويعمل على تنفيذها ويسّيّر الإدارة" ويمارس السلطة الترتيبية العامة"[3] ويترأّس مجلس الوزراء ويبرم الاتفاقيّات الدوليّة ويعتبر بعض الخبراء أنّ الدستور الجديد نقل كلّ الصلاحيّات لرئيس الحكومة عوضا عن رئيس الجمهوريّة في دستور 1959 وهو ترسيخ للنظام البرلماني الذي تبنّته حركة النهضة[4].

---

[1] - (بن عاشور) رافع: **ثنائية... المرجع نفسه.**

[2] - **المرجع نفسه.**

[3] - **المرجع نفسه.**

[4] - الخنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع

==

خاتمة:

مرّت دولة الاستقلال في تونس بتجربتين، الجمهوريّة الأولى التي تحوّلت من دولة تبحث عن إقامة نظام جمهوري ديمقراطي إلى سلطة استبداديّة فرديّة خضعت لسيطرة جهاز الحزب-الدولة ولرغبات الزعيم في مرحلة أولى، ثمّ إلى نظام بوليسي قمعي كرّس الاستبداد السياسي والتفاوت الاجتماعي والجهوي في مرحلة ثانية، وهو ما دفع الشعب إلى الثورة أملا في إقامة نظام ديمقراطي عادل.

ولئن اختلفت الظرفيّة والفاعلين السياسيين في تجربتي التأسيس فإن التجربتان كانتا وفيّتان للإرث الدستوري لتونس من خلال المطالبة بدستور يضع أسس الدولة المنشودة. وامتدّت مرحلة التأسيس الأولى من 8 أفريل 1956 تاريخ انعقاد أوّل جلسة للمجلس القومي التأسيسي وانتهت إعلان أوّل دستور للجمهوريّة التونسيّة في 1 جوان 1959 وفرض فيه الشق البورقيبي المنتصر تصوّراته ورؤاه حول هويّة الدولة وطبيعة النظام السياسي، فإنّ مرحلة التأسيس الثانية التي انطلقت منذ أوّل جلسة للمجلس الوطني التأسيسي في 22 نوفمبر 2011 وكانت تجربة فريدة في المجالين العربي والإسلامي باعتبارها أوّل تجربة انتقال ديمقراطي استطاعت تجاوز المصاعب التي واجهتها داخليا وخارجيا في إطار مسار توافقي صعب جمع كل الفرقاء رغم اختلافاتهم، رافضين عودة للاستبداد مجمعين على قبول الاختلاف وتنظيمه عبر

www.academia.edu.

وسائل ديمقراطيّة، لذلك تم الحفاظ على الفصل الأوّل في الدستور كإطار لهويّة الدولة، أمّا النظام السياسي فقد جمع بين كل الرؤى رغم تناقضها.

تجربة التأسيس الثانية مازالت متواصلة وتواجه - إلى جانب التحديّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة - تحديّات استكمال المسار السياسي والمؤسّساتي حيث ينص دستور 27 جانفي 2014 على استكمال الهيآت الدستوريّة وأهمّها المحكمة الدستوريّة وهو استحقاق لم يطبّق إلى الآن. ورغم ذلك ينادي بعض السياسيين وخبراء القانون الدستوري بضرورة تغيير النظام إلى نظام رئاسي بدعوى أن النظام السياسي الذي أقرّه دستور الجمهوريّة الثانية لا يضمن الاستقرار خاصّة مع تعاقب الحكومات، كما أنّه يعطّل دواليب الدولة خاصة في حالة عدم التجانس وعدم التوافق بين رئيس الدولة صاحب الصلاحيّات المحدودة ورئيس الحكومة الذي يمتلك صلاحيّات واسعة. في المقابل يبدي البعض الآخر تخوفاته من النظام الرئاسي الذي قد يتحوّل كما سبق في تجربة التأسيس الأولى إلى نظام رئاسوي مغلق يسيطر فيه رئيس الدولة على كل السلطات وهو ما قد يؤدّي إلى انحراف تجربة الانتقال الديمقراطي وإعادة استنساخ نظام الاستبداد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

المصادر الرسميّة:

- أمر علي مؤرّخ في 14 جمادى الأولى 1375 هجري (29 ديسمبر 1955) يتعلّق بإحداث مجلس قومي تأسيسي، بوّابة العدل في تونس http://www.e-justice.tn

- التقرير العام حول مشروع الدستور http://www.legislation.tn

- النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي http://www.legislation.tn

- دستور الجمهوريّة التونسيّة 1959 http://www.legislation.tn

- دستور الجمهوريّة التونسيّة 2014 http://www.legislation.tn

- قانون دستوري عدد 37 لسنة 1976 الذي ينقّح ويتمّم دستور غرّة جوان 1959 وصدر بالرائد الرّسمي عدد 26 بتاريخ 9 و13 أفريل 1976.

- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 28 أفريل 1956.

- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 5 بتاريخ 30 أوت 1956.

- مداولات المجلس القومي التأسيسي، الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، عدد 1 بتاريخ 10 أوت 1957

- مرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلّق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي http://www.legislation.tn

-مسودة مشروع الدستور 14 ديسمبر 2012 http://www.legislation.tn

- مشروع الدستور 22 أفريل 2013 http://www.legislation.tn

-مشروع دستور الجمهوريّة التونسيّة 1 جوان 2013 http://www.legislation.tn

-مشروع مسودة دستور الجمهوريّة التونسيّة 8 أوت 2012 http://www.legislation.tn

الشهادات السياسيّة:

- إدريس (الرشيد): سمينارت الذاكرة الوطنيّة الشهادة، السياسية للسيد رشيد إدريس 1 بتاريخ 13 فيفري 2004، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 118، جانفي 2005.

- التريكي (حسين): سمينار الذاكرة الوطنيّة لقاء 1 مع حسين التريكي بتاريخ 26 نوفمبر 2005، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 121، مارس 2006..

باي (الشاذلي): لقاء مع الأمير الشاذلي باي بتاريخ 17 جانفي 2004، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، جانفي 2005.

- بن مرزوق (الصادق): سمينار الذاكرة الوطنيّة الخلاف البورقيبي اليوسفي2، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 117، سنة 2005.

- غرس (محمّد الصّالح): سمينار الذاكرة الوطنيّة الخلاف البورقيبي اليوسفي، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 114، سنة 2004.

المصادر السمعيّة البصريّة:

- المستيري (أحمد): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة.

- بلخوجة (الطاهر): **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة.

قائمة المراجع باللّغة العربيّة:

- الأبيض (سالم): بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس، ضمن **السلطة وآليات الحكم في عصر الحبيب بورقيبة في تونس والبلاد العربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان 2003.

- الأبيض (سالم): **الهويّة: الإسلام، العروبة، التونسة**، مدوّنة http://memoryofhistory.blogspot.com/

- التيمومي (الهادي): **تونس والتحديث أول دستور في العالم الإسلامي**، دار محمّد علي للنشر، تونس، الطبعة الأولى 2010.

- الجمعاوي (أنور): المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة دراسات، **سياسات عربية**، العدد، 6، المركز العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص ص 24-58.

- الحنّاشي (عبد اللطيف): انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج، **سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.

- الحنّاشي (عبد اللطيف): **من دستور الاستقلال إلى دستور الثورة: الخلفيّات والأبعاد**، على موقع www.academia.edu.

- الرديسي (حمادي) وبوخياطية (رحاب): **التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات من الثورة إلى التحول الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثيّة، أوت 2018، https://www.arab-reform.net

- الصغيَر (عميرة عليّة): **الحاكم بأمره بورقيبة الأوَل دراسات وآراء في عهده**، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2011.

- الصغيّر (عمير عليّة): **المجلس التأسيسي الأول (1956 1959) وتأسيس الاستبداد**، نشر في الصباح يوم 29 - 03 - 2011.

- الصغيّر (عميرة عليّة): الهويّة في تونس بين التأصيل والتحويل، **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، العدد 125، سنة 2007.

- العروي (عبد الله): **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب

- العلاَني (عليَة): "**حقائق جديدة عن الأزمة** اليوسفية البورقيبية ومفاوضات الاستقلال (1955-1956) من خلال بعض الشهادات الحيَة"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 93-94، 1999.

- القليبي (سلسبيل): **الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي لـ 26 جانفي 2014**، www.arabstates.undp.org.

المكني (عبد الواحد): **المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس**، دار محمّد علي للنشر، تونس، الطبعة الأولى 2012.

- المنصر (عدنان): "الخلافات الحزبية-النقابية في تونس المستقلَة"، **الكراسات التونسية**، العدد164، 1993، ص ص 9-56.

- المنصر (عدنان): "اليوسفية من خلال المصادر الشفوية: دراسة في الخطاب، **روافد**، العدد2، 1996، ص ص 99-176.

- أومليل (علي): **الإصلاحية العربيّة والدولة الوطنيّة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى 1985.

- بشارة (عزمي): **الثورة التونسيّة المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، جانفي 2012.

- **بركة (رضا):** خبراء ومختصون في القانون الدستوري:هذا ما يُميّز «دستور الثورة» عن «دستور 1959»، **جريدة الشروق**، تونس، 23 جانفي 2014، (تصريح قيس سعيد أستاذ في القانون الدستوري).

- (بن عاشور) رافع: **ثنائية الحكم في الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014**، www.arabstates.undp.org.

- بوشلاكة (رفيق عبد السلام): الاستبداد الحداثي العربي: التجربة الونسيّة نموذجا، ضمن **الاستبداد في نظم الحكم العربيّة المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان، جويلية 2005.

- بوقرَة (عبد الجليل): **المجلس القومي التأسيسي التونسي الولادة العسيرة لدستور جوان 1959**، دار آفاق للنشر، تونس، 2011.

- جابي (ناصر): دستور **الجزائر "ثرثار" يتحدّث عن حقوق لا يضمنها**، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2016، http://constitutionnet.org/

سعداوي (ثامر): "جامعيون في خدمة الاستبداد" ضمن **الجامعة المواطنيّة**، مؤسّسة روزا لكسمبورغ، تونس، الطبعة الأولى 2019.

- ماركس (مونيكا): **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، مركز بروكنز الدوحة، فيفري 2014، www.brookings.edu

- مالكي (محمد): الأسس الدستوريّة للجمهوريّة التونسيّة الثانية، ضمن **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحدّيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، فيفري 2012.

- ليسير (فتحي): **تاريخ الزمن الراهن**، دار محمد علي للنشر، صفاقس، الطبعة الأولى 2012.

- ليسير (فتحي): "في خلفيات إعلان الجمهورية: "براديغم" المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956-جويلية1957"، **روافد**، العدد 12.

- محجوب (عزّام) وحمروني (سلوى): **الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في الدستور التونسي الجديد**، الإصلاح الدستوري في الأوقات الانتقاليّة تأمين شرعيّة مسار بناء المؤسّسة الديمقراطيّة، مبادرة الإصلاح العربي، بيروت لبنان 2014، ص ص 87-98.

- نويرة (أسماء): **تونس: الانتخابات... وماذا بعد؟**، أوراق المتابعة السياسيّة، مبادرة الإصلاح العربي، جانفي 2012، https://www.arab-reform.net

قائمة المراجع باللّغات الأجنبيّة:

-Bessis (Sophie) et Belhassen (Souhayer): **Bourguiba**, 2 Tomes, Editions Jeune-Afrique, 1988, p 247.

-Bey (El-Mokhtar): Bey Document II: “ Variations sur le thème de la proclamation de la République en Tunisie”: Les Beys, Bourguiba et la République, in, **Réalités**, 8/12/03.

-Bey (El Mokhtar): « Les Beys, Bourguiba et la République », in, **Réalités**, n° 395 du 27/11 au 3/12/2003, pp.34-41.

- Bey (El-Mokhtar): Document: “ Variations sur le thème de la proclamation de la République en Tunisie”: Les Beys, Bourguiba et la République, in, **Réalités**, 8/12/2003.

- *Debbasch, Charles*: *Les assemblées en Tunisie,* in*,* **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Centre national de la recherche scientifique (éds.), Paris , Editions du CNRS.

- Kraiem (Mustapha): **Etat et société dans la Tunisie Bourguibienne**, MIP , Tunis, 2011.

- Silvera (Victor): Le régime constitutionnel de la Tunisie: la Constitution du 1er juin 1959, In, **Revue française de science politique**, 10e année, n°2, 1960. pp. 366-394.

"الدّولة العميقة" و"القوى الثوريّة الجديدة" في السّياق الانتقالي التونسي: صراع الشرعيّات وجدليّة الاحتواء والانفلات

مراد مهني[1]

تمهيد:

يعتبر الحراك الثوري التونسي حراكا تأسيسيّا بالنسبة لمجمل التحرّكات التي عرفتها المنطقة العربية بداية من أوائل سنة 2011 غير أنّ مسار "التحوّل الدّيمقراطي" كان متأثّرا إلى حدّ ما بالتجارب السابقة التي عرفتها الدول التي مرّت بتحوّلات ثورية مشابهة والتي أصبحت بمثابة الإطار المرجعي للانتقال الديمقراطي في العالم. غير أنّ بعض القوى الاجتماعية والسياسية المساهمة بشكل مباشر في "الحراك الثوري التونسي" مارست ضغوطا متفاوتة تهدف إلى مقاومة فعاليّات "الدّولة العميقة "الّتي تسعى الى اجهاض المشروع الثوري ومحاربة" النّشطاء الثوريين" في هذا السّياق عملنا على تشخيص هذه التّفاعلات المعقّدة بين هذين المشروعين المتناقضين مبدئيّا على أساس مخرجات الاستحقاقين الانتخابيّين الّذين شكّلا الى حدّ بعيد المشهد السّياسي التّونسي وهما انتخاب أعضاء المجلس الوطني التّأسيسي في أكتوبر 2011، وانتخاب أعضاء مجلس نوّاب الشّعب في أكتوبر 2014.

---

[1]- باحث تونسي، يعد أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس.

1 الإطار الاشكالي والمفاهيمي

1-1 الإطار الاشكالي

تمثّل الاشكالية الجوهرية لهذه الدّراسة في تحليل عوائق التحوّل الدّيمقراطي في التجربة التّونسية التي مثّلت حسب العديد من الملاحظين التجربة الأكثر تأهيلا للانتقال الى النّموذج الديمقراطي.

يمكن تصنيف الحواجز الجوهريّة المعطّلة لإقامة نظم ديمقراطيّة في المنطقة العربيّة إلى صنفين أساسيّين: حواجز داخليّة المنشأ ذات بعد ثقافي ترتبط بمسألة التّناقضات بين الاسلام والدّيمقراطيّة الّتي تطرحها العديد من" النّخب السّياسيّة ذات المرجعيّة الاسلاميّة السّلفيّة أساسا وكذلك بعض "النّخب السّياسيّة العلمانيّة " الّتي ترى وجود تناقضات جوهريّة بين المشروع الدّيمقراطي والمشروع الإسلامي بمختلف تلويناته وهي ترتاب تبعا لذلك من كلّ حزب ذي مرجعيّة اسلاميّة. من جهة ثانية يبدو أنّ الثّقافة الأبويّة المتجذّرة في الممارسة السّياسيّة العربيّة تقف حاجزا مزمنا أمام تطوّر المسار الدّيمقراطيّ حسب العديد من المفكّرين الّذين لا يرون في الأنظمة السّياسيّة العربيّة الّا تلوينات هجينة من الأبويّات المستحدثة[1] بالإضافة إلى ارث الممارسة السّياسية للدّولة الباتريمونياليّة[2].

---

[1]- هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص33.

[2]- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدّولة في المغرب العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1987)، ص25.

أمّا الصّنف الثّاني من الحواجز فهي خارجيّة المنشأ وترتبط بالنّظام العالميّ وبموازين القوى الدّوليّة والاقليميّة المتدخّلة في المنطقة وبمختلف الرّهانات والمصالح المعلنة وغير المعلنة الّتي وجّهت سياسات هذه القوى في المنطقة ابّان "الثّورات العربيّة" وبعدها[1]

1-2 الإطار المفاهيمي

- **التحوّل الدّيمقراطيّ**

التحوّل الدّيمقراطيّ هي تلك العمليّة الّتي يتمّ بمقتضاها الانتقال من نظام حكم سلطويّ الى نظام ديمقراطيّ وتقسّم هذه العمليّة الى مرحلتين أساسيّتين: أوّلا مرحلة بناء المؤسّسات الدّيمقراطيّة واتّخاذ مختلف التّدابير والإجراءات القانونيّة الضّامنة لقيامها، ثانيا مرحلة ترسيخ هذه المؤسّسات من خلال تجذير الممارسات الدّيمقراطيّة من خلال تفعيل دور هذه المؤسّسات.

يتّجه "صاموئيل هنتجتون" الى تعريف التحوّل الدّيمقراطيّ بأنه "عمليّة معقّدة تشارك فيها مجموعات سياسيّة متباينة تتصارع من أجل السّلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للدّيمقراطيّة... وهو مسلسل تطوّري يتمّ فيه المرور من نظام سياسيّ

[1]- وحدة تحليل السّياسات، **التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة**، 4 نوفمبر 2015، انظر:
http://www.dohainstitute.org/home/getpage/5D045BF3-2DF9-46CF-90A0-D92CBB5DD3E4/e3cdac0b- f142-4f92-823d-44a31d052941

تسلّطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السّياسيّة ولا بالتّداول على السّلطة الى نظام سياسي مفتوح"[1].

لا شكّ أنّ المعنى الجوهريّ للتحوّل الدّيمقراطي يرتبط بالنّجاح في بناء مؤسّسات مستقرّة تضمن ممارسة ديمقراطيّة من خلال التّداول السّلميّ على السّلطة، واحترام حقوق الإنسان، وعلويّة القانون وضمان الحرّيات الخاصّة والعامّة وغيرها من مقوّمات النّظام الدّيمقراطيّ، غير أنّ هذا التحوّل يكون بطيئا ومعقّدا ويستوجب توفّر العديد من الشّروط الموضوعيّة لقيامه. من هذا المنطلق سوف نعتمد مقاربة اجرائيّة لهذا المفهوم تعرّفه بمختلف الاجراءات والتّدابير القانونيّة بالإضافة الى المؤسّسات السّياسية الّتي وقع تركيزها في اطار هذا التحوّل. يندرج في اطار هذا التّحديد الاجرائي دستور 2014 والقوانين المنظّمة للحياة السّياسية من قانون أحزاب وجمعيّات وقوانين انتخابيّة وغيرها، بالإضافة الى قانون العدالة الانتقاليّة الّذي يمثّل الى حدّ بعيد ركيزة هذا التحوّل الدّيمقراطي المنشود، كما يشمل هذا التّحديد المؤسّسات المنبثقة عن هذه "الاصلاحات القانونيّة" وهي أساسا المجلس الوطني التّأسيسي ومجلس نوّاب الشّعب.

---

[1]- Samuel Huntington، *Troisième vague*: *les démocratisations de la fin du 20é siècle*، trad Française Burgess، (Paris: Nouveau horizon، 1996)، p121.

الدّولة العميقة

يتمثّل المشكل الأساسي في مفهوم الدّولة العميقة في استخداماته الهوامية والمرتجلة في وصف كلّ النشاطات السياسية غير الشفّافة وكلّ أنماط العلاقات غير المحدّدة بطريقة بيروقراطية معقلنة والّتي تهدف الى السيطرة على القرار السياسي وضمان هيمنة قوى سياسية واجتماعية على أخرى وقد ظهر مفهوم الدّولة العميقة على أنقاض تسميات سابقة مثل "دولة داخل الدّولة" و"حكومة الظلّ" و"الحرس القديم"[1]

في هذا السياق حاول بعض الباحثين تحديد هذا المفهوم من خلال خصائصه الأساسية بمعنى تلك المميزات والظواهر الّتي ترتبط بالقوى المفعّلة للدّولة العميقة ومن أبرزها أوّلا استقلالية الأجهزة الأمنية والعسكرية عن السّلطة السياسية الشكلية بالإضافة الى وجود هيئات شبه عسكرية أخرى مرتبطة بقوى غير معلنة، ثانيا منطق الوصاية الّذي يبرّر من خلاله هؤلاء الفاعلون تدخّلهم في الحياة السياسية بمعنى أنهم يعتقدون أنهم الأوصياء الحقيقيون على "المصلحة الوطنية العليا"، ثالثا منطق المؤامرة الّذي يقوم على تضخيم دور "قوى النّهب العالمية" في تقويض الاستقرار الدّاخلي وتهديد الأمن الوطني، رابعا الزبونية السياسية وهي كلّ الممارسات التي تهدف الى

---

[1]- مصطفى شفيق علّم،" الدولة العميقة :المفهوم والتجليات :إطلالة على واقع الحالة العربية"، مجلة البيان، بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية، **التقرير الإستراتيجي .الثاني عشر 2015 م :الربيع العربي. ..المسار والمصير**(السعودية:2015)، ص67.

اسداء خدمات غير قانونية للفاعلين السياسيين مقابل الحصول على امتيازات ودعم سياسي[1].

تمثّل هذه الخصائص الملامح العامّة للدّولة العميقة حسب بعض الدّارسين الّا أنّ هناك توجّه آخر يعتبر أنّ دراسة الدّولة العميقة يستدعي اعتماد منهج دراسة الحالة بمعنى أن الدّول العميقة هي نماذج متعدّدة حيث تعتبر الحالة التركية حالة مرجعية باعتبار اسبقيتها ووضوح اسسها "اللاأتاتوركية" لانّها نجد النّموذج التّركي الّذي يستمدّ مرجعيته من الرّوح الأتاتوركية المنشئة لتركيا الحديثة والمعتمد على مؤسسة عسكرية برهنت على وصايتها على الدولة والمجتمع من خلال أربعة انقلابات عسكرية لصدّ ما اعتبرته انحرافات عن "النّموذج الأتاتوركي"[2].

يبدو النّموذج الأمريكي للدّولة العميقة مختلفا عن كلّ النّماذج الأخرى باعتبار انّ الولايات المتّحدة الأمريكية تعتبر الدّولة الأكثر امتلاكا لوسائل القوّة غير انّ "النّواة الصّلبة للقوّة" تكمن داخل بيروقراطية الدّولة وتضمّ مسؤولين غير منتخبين يشغلون وظائف دائمة ويحتلّون مواقع مهمّة ومفصليّة في منظومة الدّولة الاداريّة والأمنيّة كوزارات الخارجية والدّفاع والأمن والعدل والماليّة، يضاف اليهم مسؤولون من الوكالات والاجهزة التّابعة لمنظومة الامن القومي من أهمّها وكالة

---

[1]- باتريك أونيل (ترجمة الحسن مصباح)، الدّولة العميقة: المفهوم النّاشئ في علم السياسة المقارن، سياسات عربية، رقم 30 (2018)، ص86.

[2]- علي الجرباوي، الدّولة العميقة:محاولة لضبط المفهوم، سياسات عربية، رقم 34 (2018)، ص7.

الاستخبارات المركزيّة ووكالة الأمن القومي وجهاز الاستخبارات ومكتب التحقيقات الفيدرالية[1]

في هذا السّياق تبرز فعاليّات "الدّولة العميقة " في السّياق الانتقالي التّونسي حيث أنّ اختبار الحراك التّونسي اتاح لنا فرصة تاريخية لرصد هذه الفعاليّات وبالتّالي محاولة نمذجتها، يبدو انّ المؤسسة العسكرية باعتبار حياديتها الايجابية ودعمها الغير مباشر للقوى الثورية اثبتت عدم انخراطها الواضح في ما يمكن تسميته بفعاليات الدّولة العميقة وفي مقابل ذلك فإنّ الأجهزة الأمنية الّتي تورّطت " في دماء الشهداء" انخرطت في ما سمّاه "الثوريّون" بالثّورة المضادّة بالتّواطؤ مع" رجال أعمال فاسدين" وظّفوا "ابواق دعاية اعلامية" من أجل اجهاض المسار الثوري وافراغه من محتواه، ومن جهة أخرى فانّ كبار موظّفي الدّولة من التكنوقراطيين ومن اصحاب المواقع الحسّاسة في الادارة عملوا حسب هؤلاء النّشطاء الثوريين على تعطيل مسار الثورة والانحراف بها من خلال دعم حزب "نداء تونس" الّذي كان لتأسيسه الأثر الواضح على "رسكلة التجمّعيين"[2] واعادة تموقعهم في المشهد السياسي وبالتالي تغذية مصادر نفوذ الدّولة العميقة.

---

[1]- الجرباوي، ص9.

[2]- بمعنى المنتمين لحزب التجمّع الدّستوري الديمقراطي المنحلّ.

2 الفعاليّات الثّورية والآليّات المؤسّسية للتحوّل الدّيمقراطي قبل انتخابات المجلس الوطني التّأسيسي

2-1 الفعاليّات الثوريّة: تلقائيّة التحرّكات وقوّة التّأثير

لم تكن الفعاليّات الثّوريّة الّتي عقبت 14 جانفي 2011 مختلفة كثيرا عمّا كان عليه الحال في الفترة الّتي سبقتها، حيث كانت احتجاجات تلقائيّة دون قيادة حزبيّة أو تنظيميّة لذلك كان نشطاء المناطق الدّاخليّة هم المبادرون والمحدّدون للشّكل الاحتجاجي خاصّة في الأسابيع الأولى والذي تمثّل أساسا في الاعتصام بمقرّ الحكومة بالقصبة، كما لم يكن تدخّل الأحزاب ومختلف مؤسّسات المجتمع المدني في المراحل اللّاحقة الّا تأطيرا لهذا الزّخم الثّوري وتجسّد في تأسيس المجلس الوطني لحماية الثّورة.

2-1-1 اعتصامات القصبة

مثّلت الاعتصامات المُنظّمة بساحة الحكومة بالقصبة أوّل احتجاج ذي دلالة بعد 14 جانفي وقد انطلق الاعتصام الأوّل يوم 20 جانفي 2011 أي بعد ستّة أيّام فقط من تاريخ الاطاحة بالرّئيس السّابق وامتدّ الى غاية 27 جانفي. كان أغلبيّة النّشطاء من المناطق الدّاخليّة وبالتّحديد من ولاية سيدي بوزيد منطلق الحراك الثّوري وكان اختيارهم للقصبة تعبيرا على انتفاضة الهامش على المركز وتجلّى ذلك في مستويين على الأقلّ: المستوى الأوّل يتعلّق بالشّعارات المرفوعة والمنادية بالعدالة

الاجتماعيّة واسقاط حكومة "التّجمّعيين"[1] المُطعّمة ببعض وجوه المعارضة "الكارتونيّة" على حدّ تعبيرهم، المستوى الثّاني يرتبط بحادثة شطب تسمية " الوزارة الأولى" الموجودة في مقرّ الحكومة وكتابة عبارة "بوزيّان، المكناسي، الرّقاب" [2]عوضا عنها.

من أهمّ المطالب الّتي نادى بها هؤلاء النّشطاء حلّ الحكومة، اعلان العفو التّشريعي العامّ، حلّ مجلس النوّاب والمستشارين[3]، حلّ حزب التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي، تعليق عمل لجان تقصّي الحقائق واعادة تشكيلها حتّى تكون مستقلّة وفي خدمة الشّعب[4]. اثر اقالة "وزراء التجمّع" والاعلان عن قيام حكومة جديدة ذات طابع "تكنوقراطي" ساد بعض الارتياح في الشّارع التّونسي، واستغلّت السّلطة القائمة آنذاك هذا الهدوء الشّعبي لفضّ الاعتصام بالقوّة زاعمة أنّه وقع الاستجابة لمطالب النّشطاء وأنّ بقاءهم في مقرّ الحكومة لا مبرّر له.

كان الاعتصام الثّاني في القصبة (27 فيفري- 4 مارس 2011) امتدادا منطقيّا للاعتصام الأوّل وتعبيرا على اصرار النّشطاء للقضاء على بقايا النّظام السّابق، كانت المطالب أكثر راديكاليّة ونضجا ومن أبرزها استقالة حكومة الغنّوشي، تشكيل مجلس تأسيسي، تعليق العمل بالدّستور. وقد تميّز هذا الاعتصام بمساندة شعبية

[1]- نسبة الى حزب التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي المُنحلّ

[2]- هي مدن توجد في ولاية سيدي بوزيد وشاركت في الحراك الثوري قبل 14 جانفي 2011.

[3]- هي مجالس تشريعيّة ابّان حكم" بن علي"

[4]- لجان تقصّي الحقائق هي لجان وقع احداثها من أجل تحديد المسؤولين على نظام الاستبداد والفساد في عهد بن علي، سوف يتمّ الرّجوع إليها في عنصر لاحق.

واضحة وتوافق مختلف القوى السياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى التّغطية الإعلامية المكثّفة[1] ولم تنجح محاولات أنصار بقاء حكومة الغنّوشي في إجهاض المدّ الثوري[2].

انتهى هذا الاعتصام عند استقالة محمّد الغنّوشي وتعيين الباجي قائد السّبسي وزيرا أوّلا وقد استجاب الوزير الاوّل الجديد الى بعض المطالب الّتي نادى بها النّشطاء الثوريون ومن بينها احداث مجلس وطني تأسيسي لاصدار دستور جديد، حلّ مجلسي النوّاب والمستشارين في حين لم يستجب لمنح الصلاحيات التّقريرية للمجلس الوطني لحماية الثّورة.

2-1-2 "اللّجان الثوريّة" والمجلس الوطني لحماية الثّورة

انبثقت التجارب الأولى لتشكيل "لجان ثوريّة" أطلق عليها "اللّجان المحلّية لحماية الثّورة" من خلال مبادرات مجموعات من النقابيين او النشطاء السياسيين واستهلّ هؤلاء النشطاء فعالياتهم الثورية باقتحام مراكز شعب حزب التجمّع المنحلّ التي أصبحت في العديد من المناطق المدروسة مقرّات لهذه اللّجان والعمل على طرد المعتمدين المتورّطين مع النظام السابق، وتجميد نشاط العمد الّذين يمثّلون حسب نظر النّشطاء أهمّ جيوب الردّة باعتبارهم عيون السلطة على المستوى المحلّي، ومن جهة أخرى ساهم هؤلاء النّشطاء في ترشيح قائمات النّيابات الخصوصية للمجالس البلديّة

---

[1]- الأزهر الماجري، **الثّورة التّونسية 17 ديسمبر 2010: في جدليّة التحرّر والاحتواء** (تونس، المغاربيّة لطباعة واشهار الكتب، 2011)، ص129.

[2]- نظّم أنصار محمّد الغنّوشي (آخر وزير أوّل في عهد بن علي) اعتصاما موازيا بالمنزه احدى ضواحي تونس العاصمة.

وهو أهمّ مكسب في تقديرنا بفعل السّلطة الفعليّة الّتي تمتّع بها رؤساء هذه المجالس على المستوى المحلّي.

في محاولة لتأطير هذه الفعاليّات الثوريّة وبالتّوازي مع نشاطاتها وقع احداث المجلس الوطني لحماية الثّورة الّذي كان نتاجا لمسار من الاجتماعات التمهيدية الّتي قادها أساسا الاتّحاد العامّ التونسي للشّغل وعمادة المحامين وتوّج بانعقاد المؤتمر التأسيسي يوم 11 فيفري 2011 بمقرّ الهيئة الوطنية للمحامين بقصر العدالة بتونس بمشاركة 28 ممثّلا عن أهمّ الأحزاب (يساريّون، قوميّون، مرجعيّات إسلامية..) بالإضافة إلى أهمّ المنظّمات والجمعيات الفاعلة على الصّعيد الوطني.

جاء في البلاغ الإعلامي المنبثق عن هذا الاجتماع الاتفاق على تأسيس هيئة سمّيت "المجلس الوطني لحماية الثورة " تطالب بالتمتّع بالسّلطة التقريرية الّتي تمكّنها من السّهر على إعداد التشريعات المتعلّقة بالفترة الانتقالية، وتجدر الإشارة الى أنّ هذا المطلب كان قد سانده المعتصمون في ساحة القصبة ممّا يؤشّر الى وجود شبكة من الفاعلين الثّوريّين، وفي هذا السّياق طرح هذا المجلس بالإضافة إلى إعداد التشريعات في المرحلة الانتقالية وظيفة تأطير اللّجان المحلّية والجهويّة لحماية الثّورة ممّا أدّى إلى فرض معنى جديد للشرعية الثورية وهو معنى "الشرعيّة الثّوريّة المؤسسية "أي تلك الشرعيّة المستمدّة من مؤسّسة تحتكر لنفسها مهمّة حماية مسار الثورة وتمثّل هذه المحاولة الاحتوائية ضربا للمفهوم الثوري للشرعية/المشروعية من خلال طلب تقنينها أي إضفاء شرعية قانونية عليها.

2-2: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة والاصلاح السّياسي والانتقال الدّيمقراطي: محاولة لتعطيل "المشروع الثّوري" من قبل "الدّولة العميقة" أو فرض لهيبة الدّولة

في مواجهة قيام المجلس الوطني لحماية الثورة الّذي يعتبر مؤسسة نشأت من خارج سلط الدولة بمعنى انجازا من فعاليات المجتمع المدني بمختلف أطيافه أصدر رئيس الجمهورية[1] مرسوما يقضي بإحداث هيئة تهدف الى تحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الدّيمقراطي.

تتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة هياكل أساسية وهي: أوّلا لجنة مديرة يشرف عليها رئيس الهيئة[2]، ثانيا لجنة خبراء تكوّنت من أخصائيين يعينهم رئيس الهيئة لا يقلّ عددهم عن العشرة، تتولّى صياغة مشاريع القوانين المعدّة من طرف اللّجنة على الهيئة للمصادقة عليها قبل رفعها الى رئيس الجمهورية، ثالثا مجلس الهيئة ويتكوّن من شخصيات سياسية وطنية وممثّلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممّن شاركوا في الثورة وساندوها، يتمّ تعيينهم بقرار من الوزير الأوّل باقتراح من الهياكل المعنية وتتولى ضبط التوجهات الكفيلة بملاءمة التشريعات المتصلة بالحياة السياسية بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الانتقال الديمقراطي ولها

[1]- الرّئيس السابق فؤاد المبزّع

[2]- رئيس هذه الهيئة هو عياض بن عاشور وهو من الكفاءات الوطنيّة في مجال القانون الدّستوري وسليل "عائلة بن عاشور" وهي من أبرز العائلات الأرستقراطيّة في تونس العاصمة.

اتخاذ ما تراه من اقتراحات لضمان استمرارية المرفق العمومي وتجسيم أهداف الثورة ومطالبها.

وقد شمل مجلس الهيئة في البداية 71 عضوا موزّعين كالآتي

الجمعيات والمنظمات	الأحزاب	الشخصيات الوطنية	المجموع
17	12	42	71

شملت هذه الهيئة كلّ الحساسيّات الحزبيّة سواء كانت ليبراليّة أو قوميّة أو اسلاميّة ممّا ساهم في اضفاء مشروعيّة على وجودها، غير أنّ ذلك لم يمنع العديد من" القوى الثّوريّة " من التّعبير عن رفضها المبدئي لوجودها.

2-3 حدود التّناقضات بين "مشروع القوى الثّوريّة " ومشروع السّلطة السّياسيّة القائمة

أثار احداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة والإصلاح السّياسي والانتقال الدّيمقراطي معارضات شديدة سرعان ما تقلّصت حدّتها بفعل الأمر الواقع، عموما يمكن تصنيف هذه المعارضات الى صنفين، معارضات راديكاليّة تتعلّق بمشروعيّة وجود هذه الهيئة، وأخرى اصلاحيّة ترتبط بتركيبتها وبمدى تمثيليّتها للقوى الثّوريّة.

انطلقت المعارضات الرّاديكاليّة من معطى أساسي وهو أنّ احداث هذه الهيئة همّش "المجلس الوطني لحماية الثورة" الّذي كان يطالب أعضاؤه بمنحه سلطة تقريريّة أسندت الى هذه الهيئة عوضا عنه بما يعنيه ذلك من تحدّي للقوى الثّوريّة . كان ردّ فعل أعضاء المجلس الوطني في البداية عنيفا حيث ندّدوا بقوّة ببعث هذه الهيئة

ورفضوا التعامل معها غير أنّ التحاق بعض القوى المشكلة للمجلس الوطني بالهيئة العليا سارع في انعقاد" مؤتمر إنقاذ" بمدينة نابل يومي 9-10 أفريل 2011 وقد تميّز هذا المؤتمر ببروز خلافات حادّة بين المؤتمرين والاتهامات متبادلة بخيانة المسار الثوري خاصّة بالنسبة للقوى السياسية التي التحقت بالهيئة العليا وتحوّلت وجهة الصّدام من مواجهة السّلطة القائمة المُحدثة لهذه الهيئة الى صراع داخليّ بين النّشطاء الثّوريّين انفسهم، وفي هذا الإطار فقد برزت وجهتي نظر للخروج من هذا المأزق أولاها تدعو إلى إنشاء تنسيقية وطنية وقتية لإعداد مؤتمر وطني عامّ يمثّل بديلا للمجلس الوطني، والثانية تدعو الى الإبقاء على المجلس الوطني بتركيبة ثورية مع دعوة المناضلين إلى الخروج من الهيئة العليا وحلّ التناقض. وفي الأخير وقع شبه توافق على "التمسّك بـ"المجلس الوطني لحماية الثورة" في تركيبته الباقية المكونة من القوى الثورية كإطار يتبنى ويدافع عن مبادئ الثورة وأهدافها ويحتكم إلى التشاور والتوافق حول التوجهات السياسية والقرارات الوطنية الكبرى،على أن يقع إرساء "تنسيقية وطنية" تضمن تمثيل وتفعيل اللجان والمجالس المحلية والجهوية داخل "المجلس الوطني لحماية الثورة".

أمّا المعارضات الاصلاحيّة فقد ارتبطت بتركيبة مجلس الهيئة وضعف تمثيليتها للجهات ممّا أدّى إلى الترفيع من عدد أعضائها من 71 إلى حدود 130 عضوا، ولعلّ ما تجدر الإشارة إليه هو انّ تمثيل الجهات كان من بين أعضاء المجالس الجهويّة لحماية الثورة، وبذلك فقد امتدّ تأثير المجالس الجهويّة والمحلّية لحماية الثورة الى صلب

الهيئة العليا ممّا يدلّ على أهمّية الفاعل المحلّي في المسار الانتقالي قبل انتخاب أعضاء المجلس الوطني التّأسيسي[1].

3 انتخاب المجلس الوطني التّأسيسي والتّوقعات الجديدة للنّشطاء الثّوريّين

مثّلت نتائج انتخابات المجلس الوطني التّأسيسي الّتي تمّت في تونس في 23 أكتوبر 2011 تحدّيا هامّا للنّخب السّياسيّة ولعامّة الشّعب التّونسي بفعل أنّها أوّل انتخابات يقع تنظيمها بعد جانفي 14 لذلك كان الجميع متحفّزين لمآل هذه التّجربة الاولى، أجمع الملاحظون الوطنّيون والدّوليّون على نزاهة هذه الانتخابات وشفافيّتها واعتبروا أنّ الخروقات الّتي وقع تسجيلها ليس من شأنها التّأثير الدّال على نتائجها ممّا جعلها مقبولة من فئات عريضة من أفراد الشّعب التّونسي رغم بعض الاحتجاجات المحدودة.

أسفرت نتائج انتخاب المجلس الوطني التّأسيسي على حصول حزب حركة النّهضة على قرابة 41% من مقاعد المجلس الوطني التّأسيسي وهي اعلى نسبة يليه حزب المؤتمر من اجل الجمهورية بنسبة 13%، ثمّ قائمة العريضة الشعبية بنسبة 12% فحزب التكّتل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات بنسبة 9%. ولئن بقيت قائمة العريضة الشعبية معزولة بالرّغم من حصولها على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد فانّ بقية الأحزاب شكّل ائتلافا ثلاثيا عرف "بالترويكا".

[1]- مهنّي، ص186.

مثّلت هذه الحكومة أوّل تحالف بين قوى "اسلاميّة" وأخرى "علمانيّة": بين حزب النّهضة ذي المرجعيّة الاسلاميّة وحزبي "المؤتمر من أجل الجمهوريّة" و"التكتّل الدّيمقراطي من أجل العمل والحرّيات" العلمانيّين، كان تحالفا حكوميّا فحسب لم يرتق الى مستوى "الكتلة التّاريخيّة" وبناء مشروع سياسي مُجمّع[1]، وبالرّغم من ذلك فقد واجه معارضات قويّة واحتجاجات شديدة خاصّة اثر اغتيال محمّد البراهمي القياديّ البارز في التّحالف الحزبي "الجبهة الشّعبية" والّذي انتهي بالاطاحة بحكومة "الترويكا " وتعويضها بحكومة "تقنوقراط".

عمل التّحالف الثّلاثي على مواجهة هذه الاحتجاجات الكبيرة من خلال التّركيز على رأسمال الشّرعيّة الانتخابيّة الّذي يتمتّع به وكذلك مساندة فئات عريضة من "القوى الثّوريّة الاسلاميّة " أو "القوى الثّوريّة المتصالحة معها" والّذي تجسّم خاصّة بتأسيس "الرّابطة الوطنيّة لحماية الثّورة"

3-1 تأسيس "الرّابطة الوطنيّة لحماية الثّورة" والتّحالف المؤقّت بين السّلطة القائمة و"القوى الثّوريّة"

عملت بعض اللّجان المحلية لحماية الثورة ذات التوجّهات الإسلامية أو المتصالحة معها بمحاولات لإعادة تشكيل هيئات جهوية جديدة مستقلّة عن المجالس

---

[1]- خير الدّين حسيب، "حول الحاجة الى كتلة تاريخيّة تجمّع التيّارات الرّئيسيّة للأمّة مع اشارة خاصّة الى حالة العراق"، المستقبل العربي، العدد 336، (2007)، ص15.

الجهوية التابعة "للمجلس الوطني الوطني لحماية الثورة" وذلك لهيمنة القوى اليسارية عليها حسب تقديرهم.

وفي هذا الإطار فقد تمكّنت الرّابطات الجهوية لحماية الثورة وبمبادرة من رابطة تونس الكبرى من عقد اجتماع تمهيدي لتأسيس "رابطة وطنية لحماية الثورة" يوم 20 نوفمبر 2011 بضاحية قرطاج بما تمثّله هذه المنطقة من رمزية في الحقل السياسي التونسي وقد عبّرت الهيئة التنظيمية لهذا المؤتمر على هذا المعنى عندما أشاروا إلى محطة قرطاج باعتبارها تتويجا لمحطتي القصبة1و2 ولعلّ أهمّ ما جاء في هذا المؤتمر هو مشروع الرسالة الموجهة إلى أعضاء المجلس الوطني التأسيسي التي عبّر فيها المشاركون عن "رضاهم وابتهاجهم لوضع البلاد في أول خطوات البناء الديمقراطي تحقيقا لمطالب "الثورة المجيدة[1]." وكان ذلك بحضور ممثّلين عن حزبين سياسيّين فقط وهما "حزب حركة النّهضة" وحزب "المؤتمر من أجل الجمهوريّة"[2] وهما الحزبان الّذان دعّما بطرق مباشرة وغير مباشرة "الرّابطة " خاصّة في مراحلها الأولى.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذا البيان لم يشر إلى وجود هيئة سابقة لحماية الثورة تسمّى المجلس الوطني لحماية الثورة بالرغم انّ حركة النهضة التي "يتعاطف" معها أغلب الحاضرين كانت طرفا مؤسسا لهذا المجلس ومن جهة ثانية فقد طلب المؤتمرون عبر هذا البيان بإيجاد صيغة قانونية لعمل ونشاط الرابطة الوطنية يقرّها المجلس الوطني

---

[1]- مهنّي، ص 192.

[2]- حضر القياديّ "عبد الكريم الهاروني " عن حركة النّهضة والقياديّ " سمير بن عمر " عن حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة.

التأسيسي باعتباره يمثّل السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد. انّ هذا الحرص على إيجاد هذه الصيغة القانونية يعبّر عن رغبة في احتلال موقع أساسي في الحقل السياسي وبالتحديد كسب رهان هامّ وهو احتكار مسار حماية الثورة الّذي يختزل كما أكّد ذلك الحاضرون روح الثورة التونسية.

توّجت هذه المحاولات لإيجاد شرعية قانونية بالنّجاح حيث تمّ الترخيص بتكوين جمعية تسمّى الرّابطة الوطنيّة لحماية الثورة [1] ومن أبرز أهدافها الدّفاع عن مكتسبات الثورة وتحقيق أهدافها بمعنى انّ هذه الجمعية القانونية أصبحت مختصّة في مجال الدفاع عن مكتسبات الثورة بمعنى انّها تعبّر عن ضمير الشعب الثّائر وروحه ولتثبيت ذلك فقد كانت التسمية المختصرة لهذه الجمعية هي **"روح الثورة"** وهي الحروف الأولى للتسمية الكاملة الرابطة الوطنية لحماية الثورة وقد أثارت هذه المسألة حساسيات كلّ القوى السياسية والاجتماعية غير المنخرطة في هذا التنظيم، غير انّ ما جعل منها مشكلا حقيقيا في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس هو ممارستها للشرعية الثورية بغطاء قانوني وقد مثّلت هذه النّقطة بالذّات بؤرة توتّر بين الحكومة من جهة وفعاليات المجتمع المدني المعارضة.

بيّن تطوّر الأحداث في تونس بعد انتخاب المجلس الوطني التّأسيسي أنّ رابطات حماية الثورة مارست في بداية نشاطها "فعاليات ثورية" في اتّجاه واحد بمعنى اتّجاه مساندة الحكومة في مواجهتها للسّلط المضادّة وهي أساسا "اليسار الاستئصاليّ"

---

[1]- الرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية مؤرّخ في 14 جوان 2012.

حسب تعبيرهم وحزب "نداء تونس"[1] وبرّرت ذلك بأنّها تساند الشرعية ومن مظاهر ذلك تنظيمها لحملة "اكبس"[2] الّتي تستهدف حثّ الحكومة على محاسبة الفاسدين وكذلك تنظيمها لاعتصامات ضدّ مؤسّسة التلفزة الوطنية لحملها على تغيير خطّها التّحريري الّذي تعتبره في خدمة الثورة المضادّة وهو نفس موقف الحكومة وان اتّخذ شكلا أكثر تحفّظا [3] وقد وصل الأمر إلى مداه الأقصى حين تورّط أعضاء من الرّابطة الوطنية لحماية الثورة بتطاوين في عملية قتل أحد أعضاء حزب نداء تونس[4]. ونتيجة لهذه الخطورة العالية الّتي اتّسم بها نشاط الرابطة فقد تنامت الدّعوات المنادية بحلّها وأصبح مطلبا أساسيا من مطالب جبهة المعارضة غير انّ ذلك لم يمنع النّشطاء الثوريّين من مواصلة ما يعتقدون أنّه تفعيل للعدالة الثورية وعمدوا إلى تنظيم اعتصام أمام مقرّ الاتحاد العامّ التّونسي للشّغل عشيّة إحياء ذكرى اغتيال الزّعيم النّقابي "فرحات حشّاد" سرعان ما تحوّل إلى مواجهات عنيفة تضرّرت منها العديد من القيادات النقابية في عقر دارها[5].في حقيقة الأمر لم تكن هذه هي المناسبات الوحيدة الّتي تورّطت فيها رابطات حماية الثورة في قضايا عنف

---

[1]- المقصود "باليسار الاستئصالي في الخطاب السّياسي للإسلاميين هو اليسار الرّاديكالي

[2]- اكبس باللّهجة التونسية تعني الضّغط والمقصود هنا هو الإسراع بمحاسبة رموز الفساد حسب تقديرهم.

[3]- الاعتصامات الّتي نظّمتها تيّارات سلفية بدعم من الرّابطة الوطنية لحماية الثورة أما مقرّ التّلفزة التّونسية في مناسبات متعدّدة.

[4]- وقعت عملية قتل السيد لطفي نقض في مدينة تطاوين بالجنوب التونسي بعد مظاهرة نظّمها الفرع المحلّي للرابطة بالجهة.

[5]- وقعت هذه المواجهات يوم 4 ديسمبر 2012 أمام مقرّ أكبر اتحاد عمّالي في تونس وهو من بين الاطراف الأساسية الّتي أطّرت الثورة منذ أيّامها الأولى.

الّتي ولئن تبرأت من بعضها الّا أنّها لم تتوقّف عن شنّ حملات" لتطهير الواقع السياسي والاجتماعي" ممّا يسمّونه "بأعداء الثّورة" معتبرين التخلّي عن ذلك خيانة لدم الشّهداء.

كان موقف الحكومة وبصفة خاصّة "حزب حركة النّهضة" داعما لمختلف التحرّكات الأولى لرابطات حماية الثّورة بفعل التّجانس الحاصل على مستوى التّوجهات السّياسيّة والايديولوجيّة، غير أنّه بعد تورّط بعض أعضاء الرّابطة في قضايا عنف ولا سيّما حادثة قتل "لطفي نقض" نأت حركة النّهضة بنفسها عنها وتدعّم الأمر بعد المواجهة المعلنة الّتي أعلنتها هذه الحركة وحلفائها ضدّ التيّارات السّلفيّة وخاصّة "تيّار أنصار الشّريعة" الّذي وقع حظر نشاطه في عهد حكومة "التّرويكا"، وبذلك أصبحت حركة النّهضة نفسها مُستهدفة من "نشطاء الرّابطة" وانتهى تحالف السّلطة مع هذه القوى الثّوريّة خاصّة بعد التخلّي عن مشروع قانون "تحصين الثّورة"

3-2 التخلّي على مشروع قانون" تحصين الثّورة":"الدّولة العميقة" تجهض مشروع "القوى الثّوريّة"

مثّل مشروع قانون "التّحصين السّياسي للثّورة" تحدّيا هامّا بالنّسبة "للقوى الثّوريّة" من أجل حماية المسار الثّوري، وفي هذا السّياق فقد تعرّضت العديد من البلدان الّتي مرّت بتجربة التحوّل الدّيمقراطي الى مسألة إقصاء مسؤولي "النّظام السّابق" عن المشاركة السّياسيّة ففي العراق وقع التّصديق على قانون اجتثاث حزب البعث" بما يحمله من ارادة في الاقتلاع ومسح آثار منتسبي هذا الحزب من المشهد

السّياسي "الجديد"، أمّا في بعض بلدان أروبّا الشّرقيّة وقع الاختيار على الاقصاء المؤقّت لمسؤولي الحزب الشّيوعي السّابق.

وبالرّجوع الى الواقع التّونسي فقد طرحت مسألة اقصاء مسؤولي النّظام السّابق لأوّل مرّة بمناسبة انتخابات المجلس الوطني التّأسيسي في أكتوبر 2011 اذ تمّ تفعيل هذا الاقصاء من خلال اصدار المرسوم عدد 35[1] والّذي نصّ الفصل 15 منه على أنّه «.. لا يمكن أن يترشّح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي كلّ من تحمّل مسؤولية صلب الحكومة في عهد الرّئيس السّابق باستثناء من لم ينتم من أعضائها إلى التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي، ومن تحمّل مسؤوليّة في هياكل التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي في عهد الرّئيس السّابق »[2]. لقد اقتصر المنع صلب المرسوم عدد 35 على الترشّح لانتخابات المجلس الوطني التّأسيسي، غير انّه تمّ الاقرار أنّ هذا المجلس متى وقع انتخابه يملك وحده مسؤوليّة سنّ قانون لحماية المسار الدّيمقراطي وتحصين الثّورة.

وقع تقديم مشروع قانون "التّحصين السّياسي للثّورة" بمبادرة تشريعيّة من ثلاث كتل وهي "كتلة حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة" وكتلة "الوفاء للثّورة" وكتلة "حزب حركة النّهضة"[3]، وقد أثارت هذه المبادرة التّشريعيّة ردود فعل عنيفة من

---

[1]- المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرّخ في 10 ماي 2011 المتعلّق بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التّأسيسي.

[2]- الفصل 15، المرجع السّابق.

[3]- عبد اللّطيف الحنّاشي، **تونس: تفاعلات مرحلة في سياق اقليمي متغيّر**، 30أكتوبر2015،أنظر: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372473031362727.htm

قبل حزب "نداء تونس" الّذي يرى قياديّوه أنّهم هم المستهدفون من هذا الاقصاء حيث أنّ العديد منهم كان من بين كوادر حزب التجمّع المنحلّ.

ينصّ الفصل الاوّل من هذا المشروع القانوني " يهدف هذا القانون الى ارساء التّدابير الضّروريّة لتحصين الثّورة تفاديا للاتفاف عليها من قبل الفاعلين في النّظام السّابق"[1]، ويوضّح الفصل الثّاني بالتّفصيل المقصود بهؤلاء الفاعلين، وهم عموما كلّ المسؤولون في حزب التجمّع المنحلّ وبعض المسؤولين في الدّولة الّذين كان لهم دور فاعل في نظام الحكم في عهد بن علي أي من 7 نوفمبر 1987 و14 جانفي 2011 [2].

أطلق المتضرّرون من هذا المشروع عليه قانون "العزل السّياسي" بما يوحي به ذلك من ارادة "غير مشروعة في الاقصاء" ووقعت محاربته اعلاميّا على نطاق واسع، كما ساند هذه الحملة العديد من "أحزاب المعارضة" للتّرويكا الحاكمة" بدافع احترام مبدأ المواطنة وعدم التّمييز بين المواطنين مثل الحزب الجمهوري والجبهة الشعبيّة[3]، غير أنّ ما أجهض هذا المشروع هو تخلّي قيادات الأحزاب الّتي تقدّمت بهذه المبادرة التّشريعيّة عنه رغم قواعده من "القوى الثّوريّة" اذ صرّح رئيس الجمهوريّة المؤقّت السّابق والزّعيم التّاريخي في حزب "المؤتمر من أجل الجمهوريّة" المنصف المرزوقي "

---

[1]-**مشروع القانون الأساسي للتّحصين السّياسي للثورة**،1نوفمبر 2015، انظر:

www.turess.com/alchourouk/595740

[2]- المرجع السّابق.

[3]- الحنّاشي، مرجع سابق.

لقد تأخّرت هذه القضيّة كثيرا، ولم تعد ذات معنى حسب رأيي" [1] كما صرّح عدّة قياديّين في حزب حركة النّهضة بتصريحات تندرج في نفس التوجّه [2].

كان لهذا التّراجع عن مشروع تحصين الثّورة الأثر البالغ على علاقة "القوى الثّوريّة" بحاضنتها الحزبيّة وخاصّة "حزب حركة النّهضة" الّتي أصبحت مستهدفة في حدّ ذاتها من قبل هؤلاء النّشطاء الثّوريّين.

4- انتخاب مجلس نوّاب الشّعب وانحسار مشروع "القوى الثّوريّة"

4-1 انتخاب مجلس نوّاب الشّعب: النّتائج ودلالاتها

أسفرت نتائج انتخابات مجلس نوّاب الشّعب الّتي أقيمت في 26 أكتوبر 2014 على النّتائج التّالية[3] حصول حزب" نداء تونس " على 86 مقعدا من بين 217 مقعدا، حزب حركة النّهضة على 69 مقعدا، حزب الاتّحاد الوطني الحرّ 16 مقعدا، حزب آفاق تونس 8 مقاعد. شكّلت هذه الأحزاب الأربعة تحالفا حكوميّا مثّلت فيه الأطراف الأربعة.

---

[1]- تصريح ورد في صحيفة الشّروق بتاريخ 1 جويلية 2013.

[2]- الحنّاشي، مرجع سابق.

[3]- تقرير الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، 30 أكتوبر2015، أنظر:

http://www.isie.tn/ar/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84/rapport-de-lisie-pour-les-elections-2014/

تجدر الاشارة الى أنّ حصول حزب نداء تونس على أعلى نسبة تصويت مثّل نجاحا استثنائيّا لحزب لم يمرّ على تأسيسه أكثر من سنتين وقد فسّر المحلّلون السّياسيون هذا النّجاح بسببين أساسيّين:

أوّلا نجاح الباجي قايد السّبسي رئيس الحزب في اقناع التّونسيّين بضرورة خلق توازن في المشهد السّياسي ومنع تغوّل " حزب حركة النّهضة" وذلك من خلال تسويق مقولة " الانتخاب المفيد" اعتمدت هذه المقولة في السّياق الانتخابي التّونسي بمعنى الانتخاب الّذي يمكّن من منع هيمنة حزب النّهضة على الحياة السّياسية والمحافظة على المكاسب الحداثيّة لتونس.

ثانيا اتّساع القاعدة الانتخابيّة لحزب" نداء تونس" بفعل تكوّنه من ثلاث روافد سياسيّة وهم: الرّافد الدّستوري بمعنى المتبنّون لايديولوجيا" الحزب الحرّ الدّستوري الجديد" الّذي أسّسه بورقيبة منذ أواسط ثلاثينات القرن العشرين والّذي يمثّل الأب الرّوحي لهم[1]، الرّافد اليساري وهم المتبنّون لأطروحات شيوعيّة او اشتراكيّة والّذين خيّروا الانضمام لحزب نداء تونس بدوافع براغماتيّة[2]، أخيرا الرّافد النّقابي الّذي يتكوّن من مناضلين نقابيّين غير منتمين لأحزاب والّذين خيّروا بدورهم الالتحاق بحزب نداء تونس لنفس الدّوافع البراغماتيّة.

---

[1]- مراد مهنّي، **الأبويّات المستحدثة في العالم العربي والاسلامي: الأبويّة البورقيبيّة مثالا**، دفاتر السياسة والقانون،العدد الخامس (2011)، ص 317

[2]- تعتقد هذه النّخب السّياسيّة أنّ هذه المرحلة تستوجب العمل على تجميع ا"القوى الحداثية" من أجل منع هيمنة حزب النّهضة على الحياة السّياسيّة.

أمّا بالنّسبة لحزب "حركة النّهضة" فانّ حصولها على قرابة ثلث مقاعد مجلس نوّاب الشّعب يؤكّد وجود كتلة مُمتثلة من المناضلين الّذين لم يتأثّروا بالتّداعيات السّلبيّة لتجربة الحكم ولا بالتّنازلات الكبيرة الّتي قدّمها الحزب لفائدة منافسيه اثر الحملة السّياسيّة الكبيرة الّتي شنّتها بعض أحزاب المعارضة في ما سمّي باعتصام الرّحيل[1]. ومن جهة أخرى فانّ التّحالف الحكومي مع حركة نداء تونس مثّل نجاحا كبيرا لهذه الحركة الّتي تمكّنت بصفة غير مباشرة من اجبار حزب نداء تونس على التّنسيق معها رغم ارتكاز الحملة الانتخابيّة لهذا الحزب على معاداتها [2]. أمّا بالنّسبة لحزبي "الاتّحاد الوطني الحرّ" و"آفاق تونس" فانّهما تمكّنا من فرض وجودهما على السّاحة السّياسيّة بفضل النّتائج المحقّقة بالرّغم من جدّتهما في المشهد السّياسي التّونسي.

في مقابل هذا النّجاح الّذي حقّقته هذه الأحزاب الأربعة فانّ الأحزاب الّتي احتضنت "القوى الثّوريّة" أو ساندتها في تحركاتها رغم عدم انتمائها لها فانّها لم تحصّل مجتمعة على أكثر من 22 مقعدا حيث تحصّل "ائتلاف الجبهة الشّعبيّة" 15 مقعدا وحزب "المؤتمر من أجل الجمهوريّة" على 4 مقاعد وحزب التيّار الدّيمقراطي على 3 مقاعد[3]. مثّلت هذه النّتائج انتكاسة بالنّسبة لفئات عريضة من النّشطاء

---

[1]- اعتصام وقع تنظيمه بعيد اغتيال القيادي في "الجبهة الشّعبيّة" محمّد البراهمي في 25 جويلية ومن أبرز المطالب الّتي رفعت خلاله رحيل حكومة "علي العريّض" بقيادة النّهضة وحلّ المجلس الوطني التّأسيسي.

[2]- صرّح الباجي قيد السّبسي ابّان حملته الانتخابيّة " حزب النّداء وحزب النّهضة خطّان متوازيان لا يلتقيان وان التقيا فلا حول ولا قوّة الّا بالله"

[3]- تجدر الاشارة الى أنّ مجموع 22 مقعدا لا يشمل الّا الأحزاب الأساسيّة ولم يشمل بعض الأحزاب والقائمات ==

الثّوريّين الّذين رأوا في انتصار حزب نداء تونس ضربة قاصمة للمشروع الثّوري في تونس بفعل ارتباط العديد من قياديّيه بالنّظام السّابق وبمنظومة رجال الأعمال الفاسدين كذلك بقوى اقليميّة ودوليّة تدعم "الثّورة المضادّة" [1]

4-2 مشروع "قانون المصالحة" تيسير لمسار العدالة الانتقاليّة أم" تبييض للفساد"

اثر صعود حزب نداء تونس الى الحكم في اطار حكومة ائتلافيّة تشمل الأحزاب الثّلاثة الّتي ذكرناها سابقا وقع الشّروع في" اصلاحات " في مختلف المجالات بفعل أنّ هذه الحكومة على خلاف الحكومات الانتقالية السّابقة هي "حكومة دائمة " وفي سياق هذه "الاصلاحات" تقدّمت رئاسة الجمهوريّة "بمشروع قانون أساسي يتعلّق بإجراءات خاصّة في المجال الاقتصادي والمالي وقد جاء في وثيقة "شرح الأسباب" المقدّمة لتبرير تقديم هذا المشروع القانوني أنّه "يندرج في اطار العمل على إنجاح مسار العدالة الانتقاليّة في مجال الانتهاكات المتعلّقة بالفساد الماليّ والاعتداء على المال العامّ والسّعي الى استكماله في أقرب الآجال تلافيا للانعكاسات السّلبيّة المترتّبة عن طول أمد المعالجة على الاقتصاد الوطني.."[2]. غير أنّ

المستقلّة الّتي لم يتجاوز عدد مقاعدها مقعدا واحدا.

[1]- هذه التّصريحات تعبّر عن اعتقاد بعض النّشطاء الثّوريّين أوردناها على لسانهم.

[2]- **مشروع قانون أساسي يتعلّق باجراءات خاصّة بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي**، 1 نوفمبر2015، أنظر: http://www.chambre-dep.tn/site/projet/AR/fiche_proj.jsp?cp=90496

هذا التّبرير يعتبره العديد من النّشطاء الثّوريّون مجرّد "ذرّ رماد على العيون" من أجل تهميش مسار العدالة الانتقاليّة وايجاد غطاء قانوني للإفلات من العقاب.

ترتكز منظومة العدالة الانتقاليّة في تونس على القانون الأساسي المتعلّق بارساء العدالة الانتقاليّة وتنظيمها[1]، وترتبط اللّبنة الأولى لهذا المشروع بتنصيص القانون التّأسيسي المتعلّق بالتّنظيم المؤقّت للسّلط العمومية على ضرورة سنّ المجلس الوطني التّأسيسي قانونا أساسيا ينظّم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها[2]. وفي هذا الإطار فقد بادرت وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في 14 أفريل 2012 بتنظيم ندوة وطنية حول إطلاق الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية بإشراف الرّؤساء الثلاثة [3] ومشاركة الأحزاب السياسية والإعلاميين بالإضافة إلى ممثّلي المجتمع المدني من جمعيات مهتمّة بالعدالة الانتقالية وجمعيات ممثّلة لضحايا الانتهاكات وذلك لغاية إيجاد تصوّر واضح وتوافقي لمشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية. انّ المتأمّل في الآليات التي وقع اعتمادها في صياغة هذا المشروع يلاحظ دون شكّ حرص مختلف الأطراف المسؤولة على الصياغة على تشريك مختلف فعاليات المجتمع المدني كما يلمح الحرص على أن تكون الصياغة النهائية محلّ توافق بين مختلف القوى.

---

[1]- قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرّخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلّق بإرساء العدالة الانتقاليّة وتنظيمها.

[2]- القانون التّأسيسي عدد6 المتعلّق بالتّنظيم المؤقّت للسّلط العمومية المؤرّخ في 16 ديسمبر 2011.

[3]- المقصود بهم رئيس الجمهورية المؤقّت ورئيس الحكومة المؤقّت ورئيس المجلس الوطني التّأسيسي.

أمّا فيما يتعلّق بمضمون هذا المشروع فهو يتكوّن من 77 فصلا تندرج في إطار عنوانين، العنوان الأوّل هو في أسس العدالة الانتقالية والعنوان الثاني هو هيئة الحقيقة والكرامة. تضمّن العنوان الأوّل إيراد تعاريف قانونية للمصطلحات المركزية المعتمدة في المشروع وقد استندت هذه التعريفات أساسا إلى مرجعيات حقوق الإنسان والى تجارب العدالة الانتقالية في مختلف البلدان وهي تشمل مصطلحات العدالة الانتقالية، كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة، المساءلة والمحاسبة، جبر الضّرر وردّ الاعتبار، إصلاح المؤسسات، المصالحة.

أمّا العنوان الثاني -هيئة الحقيقة والكرامة- فهي الهيئة المكلّفة بالاشراف على مسار العدالة الانتقاليّة وأكّد القانون على ضرورة ضمان حيادها ونزاهتها طبقا للمعايير الدّولية وفي هذا الإطار تمّ التنصيص على تخصيص ميزانية خاصّة تكريسا لمبدئ الاستقلالية وحرصا على توفير شروط النّجاعة لعملها[1].

في مجال كشف الحقيقة والمحاسبة تمّ الحرص على تمكين الهيئة من الصلاحيات الّتي تيسّر عملها من نفاذ إلى الأرشيف العمومي والخاصّ وتلقّي الشكاوي وإجراء التحقيقات وفي هذا الإطار وحتّى لا تتداخل هذه الصلاحيات الممنوحة للهيئة مع تلك الممنوحة للقضاء أتاح مشروع القانون للهيئة أن تحيل للنيابة العمومية الملفّات التي يثبت فيها ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويبقى للقضاء ممارسة سلطاته التي يخوّلها له القانون مع التنصيص على استثناءات هامّة في

[1]- قانون أساسي عدد 53، مرجع سابق، الفصل 64.

هذا المجال أملتها ضرورة احترام القانون الدّولي والمتمثّلة أساسا في عدم سقوط الدّعاوي النّاجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمرور الزّمن. وفي مجال ردّ الاعتبار يخوّل هذا المشروع للهيئة فضلا عن مهمّة وضع برنامج شامل فردي أو جماعي لجبر ضرر ضحايا الانتهاكات وإعداد سجلّ موحّد لضحايا الانتهاكات وضبط المعايير اللّازمة لتعويض هؤلاء الضحايا. أمّا في مجال المصالحة فقد أقرّ المشروع إحداث لجنة للتّحكيم والمصالحة صلب الهيئة تنظر في ملفّات الانتهاكات بما في ذلك الفساد المالي على أن يبقى ذلك مشروطا بموافقة الضحيّة حتّى لا يؤوّل الأمر إلى جبر الضّحايا على القبول مكرهين بتسويات مقنّعة الهدف منها تكريس إفلات المسئولين عن الانتهاكات من العقاب حيث أنّ الهدف هو الوصول إلى تسويات رضائية لبعض الملفّات بناء على قواعد العدالة والإنصاف والمعايير الدّولية المعتمدة في مجال التّحكيم.

مثّلت المصالحة في المجال الاقتصادي والمالي محور المبادرة التّشريعيّة لرئاسة الجمهوريّة والّتي وقع تنظيمها بكلّ وضوح في "القانون الأساسي للعدالة الانتقاليّة" كما أشرنا سابقا، ولئن نصّ الفصل الأوّل من مشروع هذا القانون على اندراجه في إطار تدعيم منظومة العدالة الانتقاليّة الّا أنّ الفصل 12 ينصّ على مايلي " تُلغى جميع الأحكام المتعلّقة بالفساد المالي والاعتداء على المال العامّ الواردة بالقانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرّخ في 24 ديسمبر 2013 المتعلّق بإرساء العدالة

الانتقاليّة"[1] ممّا يؤكّد بكلّ وضوح أنّ هذا المشروع قُدّم على أساس بديل لقانون العدالة الانتقاليّة في المجال المالي والاقتصادي، وقد تضمّن أحكاما تتعلّق بنوعين من المخالفات، الصّنف الأوّل هو مخالفات الموظّفين العموميّين وأشباههم[2] المتعلّقة بالفساد المالي والاعتداء على المال العامّ باستثناء تلك المتعلّقة بالرّشوة والاستيلاء على الأموال العموميّة، حيث يكفي هؤلاء التقدّم بطلب مصالحة وارجاع الاموال المنهوبة مع دفع 5% من قيمتها عن كلّ سنة لتنتهي التتبّعات، الصّنف الثّاني يتعلّق بجرائم الصّرف والّتي تتمثّل عموما في عدم التّصريح بالمكاسب في الخارج، مسك عملات في شكل أوراق نقديّة أجنبيّة بالبلاد التّونسيّة، ويكفي كذلك في هذه الحالة ارجاع هذه المكاسب مع دفع 5% من قيمتها[3].

كان لهذا التوجّه السّاعى إلى إفراغ "قانون العدالة الانتقاليّة" من محتواه والقيام بمغالطات كبرى في هذا الخصوص[4] الأثر الكبير على النّشطاء الثّوريّين الّذين رفضوه رفضا كلّيا واعتبروه محاولة من حزب "نداء تونس" لتبييض الفساد المالي، بل اتّجه البعض الى اعتبار ذلك اسداء لخدمة في اطار علاقات زبونيّة[5] بين" رجال الأعمال الفاسدين" و"رجال السّياسة الفاسدين " اذ اتّهموا حزب نداء تونس

[1]- مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمصالحة..، مرجع سابق، الفصل 12.

[2]- بالمعنى القانوني

[3]- مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمصالحة..، مرجع سابق، الفصول 8،7،5،3،2.

[4]-أحمد الرّحموني، **مشروع قانون المصالحة والمغالطات الكبرى**، 2 نوفمبر 2015، أنظر: http://nawaat.org/portail/2015/07/29/

[5]- عبد الرّحيم، ص 262.

أنّ مُرشّحيه استفادوا من أموال فاسدة إبّان حملتهم الانتخابيّة قدّمها "رجال أعمال فاسدين" وهم يسعون الآن بعد فوزهم إلى مساعدتهم على الإفلات من العقاب، وتبعا لذلك فقد شنّ هؤلاء حملات كبيرة ضدّ هذا المشروع سواء بتنظيم مظاهرات أو بحملات في مواقع الاجتماعيّة وخاصّة "الفايسبوك" حيث وقع اطلاق حملة "مانيش مسامح"[1] التّي وقع تحليل محتواها في العديد من الدّراسات[2].

من جهة ثانية وقع تبنّي هذه الحملة من قبل العديد من الأحزاب الّتي تحتضن هذه القوى الثّوريّة ومن أبرزها حزب "التيّار الديمقراطي" حملة بعنوان " كي تحاسبوا تو نتصالحو" أو "لنتحاسب أوّلا ثم نتصالح" وأخرى بعنوان "لا_"داعش" ولا "داعس" هي اختصار لعبارة "لا لدولة الفساد وعصابة السرّاق"[3].

يبدو أنّ هذا المشروع الّذي تقدّمت به رئاسة الجمهوريّة بدعم كبير من حزب "نداء تونس" أثار ضجّة كبرى وشبهة حول وجود نيّة في تبييض الفساد وتشريع الافلات من العقاب، غير انّ ما تجدر الإشارة اليه هو انّ هذا السّجال ماهو الّا مؤشّر للمواجهات الّتي يمكن أن تحدث بين القوى الثّوريّة وبين ما يعتبرونهم "قوى الثّورة المضادّة" في المرحلة اللّاحقة رغم انحسار النّشطاء الثّوريّين بفعل الواقع الجديد الّذي فرضته الانتخابات التّشريعيّة والرّئاسيّة في أواخر سنة 2014.

1- عبارة باللّهجة التّونسية تعني لست مسامحا.

2- قناة البي بي سي، **جدل حول مشروع قانون "المصالحة الاقتصاديّة"** في تونس،2نوفمبر2015،أنظر: http://www.bbc.com/arabic/blogs/2015/09/150908_tunisia_law_trend08

3- المرجع السّابق.

الأقليات واستمرارية الدولة الوطنية
ليبيا والعراق نموذجا

إكرام عدني[1]

عاش العالم العربي على إيقاع هيمنة استعمارية متتالية منذ القرن التاسع عشر راعت مصالح القوى الغربية بشكل أساسي، وظلت هذه الرقعة الجغرافية إلى اليوم تتخبط في العديد من المشاكل المتعلقة بأنظمتها السياسية وطبيعة الحكم فيها، وبالاختلالات الاقتصادية والجغرافية والتنموية، وبالمشاكل الثقافية والعرقية والاثنية داخل حدود الدولة الواحدة.

ولم تتمكن الدول العربية من تجاوز مختلف الإشكالات التي طرحتها الطبيعة المختلفة للشعوب في البلد الواحد، ولم تتمكن من تحقيق تعايش حقيقي سلمي، ولم تكن التوترات الدينية والاثنية في صالح الدولة الوطنية التي تأسست بعد الاستعمار في أغلب الدول العربية والتي عرفت سيطرة الطابع الهوياتي العربي والإسلامي.

لا تعيش الدولة العربية اليوم استقرار سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وخاصة بعد "الحراك العربي" والذي فجّر مجموعة من المواضيع المسكوت عنها، كحقوق الأقليات العرقية والدينية وضمان مواطنة عادلة لها. ولقد أصبح الحديث عن استمرارية الدولة الوطنية في ظل هذه الظروف تحديا حقيقيا.

ونظرا لارتباط مسألة الأقليات بخاصية التنوع وعدم التجانس القومي، سواء العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي، فهي تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية. وانطلاقا من اعتقاد كل جماعة أقلية بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو لغتها هي اللغة الأم وهكذا دواليك، فإن طبيعة الأطر

[1]- أستاذة العلوم السياسية. جامعة ابن زهر. اكادير. المغرب.

والعلاقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات والتي غالبا ما تكون عنيفة وعدائية تؤدي أحيانا إلى تزايد الشعور بالتمايز والركون الذاتية ومن ثم الصراع والتصادم فيما بينها.[1]

إن مطالب الأقليات اليوم مطالب مشروعة للاعتراف بها وبحقوقها الكاملة داخل المجتمعات التي تنتمي اليها، كما أن أي مشروع تنموي داخل الدولة لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع العرقي أو الديني وألا يتم إقصاء أي من هذه المكونات. وفي نفس الوقت فالتشبّث بالهوية لا يجب أن يحول هذه الأقليات إلى حركات منغلقة متطرفة بشكل يتحول معه الصراع إلى صراع طائفي وبمفاهيم تحرض على الانقسام وإشعال صراعات قد تصل إلى حد العنف، مع رفع مطالب بانسلاخ هذه الأعراق أو الاثنيات عن الدولة الأم مما يهدد استقرار واستمرارية الدولة.

وبالعودة لموضوع الاقليات بشكل عام، نجد أنه لا بد من طرح السؤال حول كيف يمكن تدبير ملف الأقليات بالعالم العربي؟ وإلى أي حد يهدد عدم التعامل معها بأهمية وجدية مستقبل الدولة الوطنية وخاصة في ظل الاتهامات المتواصلة بخضوعها لأجندات خارجية ولنظرية المؤامرة؟

عندما نتحدث عن الأقليات فنحن نتحدث بالضرورة عن موضوع شديد الحساسية بالنسبة للأنظمة السياسية بالعالم العربي، ولطالما كانت الأقليات مصدر ازعاج للأنظمة الحاكمة منذ استقلالها بحيث كان ينظر اليها كمصدر تهديد لوحدة الدولة ومركزيتها.

أما علاقة الطائفة بالدولة وببقية الطوائف في المجتمع فتظهر في الصراع من أجل حصة أكبر من حصة الدولة ترجمة لوزن ديمغرافي أو لقوة اقتصادية وثقافية أو

---

[1] حسان بن نوى، "تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط" مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 2015 ص. 12

تعويضا عن غبن تاريخي أو غير ذلك، وحين يستخدم التعويض عن الغبن التاريخي أداة لتحصيل امتيازات (وليس لتحصيل حقوق متساوية) أو مبررا للتحالف مع قوى أجنبية (وهذا نوع من الامتيازات) تصبح كتابة التاريخ من هذه الزاوية مسألة مصالح سياسية وميول أيديولوجية وضرورات ترسيخ هوية، الأمر، باختصار، مسألة خطابية(discursive) لدواع عملية أو سياسية.[1]

العالم العربي بين استمرارية الدولة وضمان حقوق الأقليات:

حسب تعريف للأمم المتحدة فإن الأقلية هي كل تجمع يتميز بخصائص محددة من قبيل الضعف العددي مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، ووضعية غير مهيمنة داخل الدولة، روابط إثنية أو لغوية أو دينية أو عرقية مشتركة بين هذه المجموعة، مواطنة داخل دولة الإقامة.... كما أن هناك العديد من البنود والفصول داخل المعاهدات والمواثيق الدولية تنص على ضرورة احترام حقوق الأقليات وضرورة تمتيعها بحقوق المواطنة كاملة دون ميز أو حيف، وينص الفصل السابع والعشرون للميثاق الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الموقع في نيويورك بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، على ما يلي "داخل الدول التي توجد فيها أقليات إثنية، أو دينية، أو لغوية، لا يمكن حرمان الأفراد المنتمين لهذه الأقليات من حقهم في حياتهم الثقافية، ونشر وممارسة دينهم أو استعمال لغتهم مع أفراد مجموعتهم.

ولأن المصطلح يستخدمه علماء السياسة والاجتماع، فالأقلية خاضعة بالضرورة لمجموعة مهيمنة ضمن المجتمع، ووصف التبعية أو الخضوع -أكثر من كونه عدديا- هو الأصل في التعريف والخصيصة الأساسية، المعرفة للأقلية، مثال جنوب

[1] عزمي بشارة "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 11. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المجلد الثالث. شتاء 2015. ص. 10

افريقيا فالسود كانوا أقلية كيفية رغم الكثرة، فهذا يعني أنها أقلية، بحكم هيمنة الأمة البيضاء إذ قد تكون الأكبر حجما من المجموعة المهيمنة. وعند الاجتماعيين فان الأقلية لابد أن تكون متميزة ليس بالضرورة مميزة (من الامتياز) أي التمايز بمعنى الاختلاف فقط أو مختلفة اجتماعيا. وبهذا التفسير فهي لها شروط وأحكام معينة للعضوية وتوجيهات محددة للسلوك الثقافي تفرقها عن الأغلبية، ولابد أن تكون لها خصائص واضحة تميزها عن بقية المجتمع. وبانفصالهم عن القوى المهيمنة في المجتمع فإن أعضاء الأقلية غالبا ما يبعدون عن الاندماج العام في نشاط المجتمع، وفي نفس الوقت نفسه قد يحرمون من نصيبهم من الحقوق والمكافئات المجتمعية. وفي أغلب الأحيان تكون الأقلية النمطية هي الأفقر والاقل تملكا وحيازة للسلطة والثروة مقارنة بالأغلبية، مع وجود استثناءات نادرة.[1]

ولقد عاش العالم الغربي على إيقاع صراعات بين الأقليات الاثنية والأنظمة الحاكمة، وعاشت بعض الدول الأوروبية مثل البوسنة وكوسوفو صراعات دموية تحولت إلى حروب أهلية وهو ما أدى إلى تفكك بعض الدول واستقلال بعض الأقاليم على أساس عرقي أو ديني، وفي نفس الوقت جعلت بعض الدول من الاعتراف بحقوق الأقليات حلا ديمقراطيا تمكنت من خلاله هذه الأقليات من لعب دور أساسي في المسار الديمقراطي للدولة حيث نجد رومانيا تعترف بالأحزاب الاثنية كما تلعب الحركات السياسية دورا كبيرا داخل الدولة كحركة الحقوق والحريات في بلغاريا. فعلى الصعيد السياسي وحقوق الأقليات فإن "حركة الحقوق والحريات" ستلعب دورًا محوريًّا في النقاش الذي عرفه البلد إبان توقيع الاتفاقية الإطارية من أجل حماية الأقليات في المجلس الأوروبي سنة 1997. ولقد دافع

[1] د. حيدر إبراهيم علي/ د. ميلاد حنا "أزمة الأقليات في الوطن العربي" (سلسلة حوارات لقرن جديد)، دار الفكر المعاصر. دمشق ص. 17

زعيم هذه الحركة على ضرورة اعتبار بلغاريا دولة متعددة الإثنيات مع طرح مسألة التمييز. وبعده ستطرح الحركة قضية تدريس التركية في المدارس مع العلم أن دور الحركة لا يقتصر على الحقوق السياسية والثقافية، فهي تدافع أيضًا عن المصالح الاقتصادية للأقلية التركية التي تحتكر قطاع التبغ[1].

وتبقى بلغاريا من بين التجارب الناجحة التي تمكنت من تحقيق التوازن بين حقوق الأقليات داخل الدولة من خلال الاستجابة للمطالب التي تهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة واستمرارية الدولة بعيدا عن تحول أهدافها ومطالبها بالانفصال، أو اختيارها التمرد والعنف وخلق الاضطرابات داخل الدولة. وشهدت افريقيا العديد من الاضطرابات في هذا الصدد حيث أصبح العنف هو عنوان العلاقة بين النظام والأقليات وشهدت العديد من الدول حروبا أهلية على أساس إثني. (زائير، الكونغو برازافيل، رواندا...).

إن الحديث عن علاقة استمرارية الدولة الوطنية وموضوع الأقليات يطرح بشدة عندما تتعرض هذه الأقليات للإقصاء والتهميش واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية من جهة وأيضا عندما تتبنى هذه الفئة خطاب العنف والتمرد والتعصب للعرق أو الدين قبل المطالبة بالانفصال والاستقلال عن الدولة الأم، وهذا ما يؤثر بالضرورة على المسار الديمقراطي وعلى وحدة الدولة وتماسكها. ولهذا عملت بعض التجارب الديمقراطية على إيجاد حلول بديلة تقوم على احترام الخصوصية الهوياتية للأقليات ودمجها في الحياة العامة للدولة مع الانفتاح على كل

---

[1] د. رحال بوبريك: "الأقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي". مقالة منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات. http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html

الاستراتيجيات الممكنة التي يمكن أن تحقق هذا التوازن بشكل يجعل من هذه الأقليات لا تلجأ إلى العنف أو الاستقواء بجهات أجنبية.

وتعد المشاركة في المجال السياسي من طرف كل فئات المجتمع من أهم مقاييس درجة الديمقراطية داخل الدولة، وبما أن أغلب دول العالم تعرف وجود أقليات واختلافات عرقية ودينية بما فيها الدول العربية فكان لا بد من الاهتمام بهذه المسألة. وقد قامت بعض التجارب الغربية باختيار الادماج السياسي للأقليات الدينية عن طريق تقنية الكوطا وتخصيص مناصب خاصة بالأقليات الاثنية في حين ذهبت تجارب أخرى إلى الاعتراف بأحقية الأقليات في تأسيس أحزاب وجمعيات سياسية على أساس ديني أو عرقي يمكن من خلالها المشاركة في الانتخابات والاستحقاقات النيابية المحلية والوطنية.

لم يكن مأزق الدولة الوطنية بالعالم العربي ناجما عن أسباب أنتروبولوجية أو اجتماعية أو دينية، ولكن بسبب اختلالات في تأسيس الدولة الحديثة وإيجاد توازن في العلاقة بين الدولة السيادية والأمة القومية، ولم تتمكن الدول العربية الى اليوم من تجاوز حالة الاستعمار وبناء هوية واحدة مندمجة متجاوزة بذلك محددي الدولة والأمة.

ستعيش الدول العربية على إيقاع حراك منذ أواخر 2011 بدأ من تونس وامتد ليشمل بقية العالم العربي، وهو ما أدى إلى إسقاط الأنظمة في بعض الدول واللجوء إلى الإصلاح وتغيير بعض مواد الدستور في دول أخرى، في حين سقطت دول أخرى في مستنقع الفوضى ولم تتمكن من تجاوز حالة الصراعات والانفلات الأمني كما لم تتمكن من اسقاط النظام وتجاوز الأنظمة الدكتاتورية القائمة.

الأقليات في ليبيا وأزمة الانتقال الديمقراطي

سلطت فترة الحراك الضوء على العديد من القضايا الهامة والمرتبطة بالديمقراطية، حقوق الانسان، مبادئ العدالة وضرورة تأسيس دولة الحق والقانون. وحضر موضوع الأقليات بقوة في بعض الدول التي تعرف إقصاء شبه كلي للأقليات وللاعتراف بها كأحد مكونات الدولة، والذي سيؤدي إلى ظهور ولاءات تقليدية وبروز أصوات باسم الأقلية وليس باسم الدولة، وهو ما حدث بدول مثل ليبيا التي لم يكن النظام بداخلها يعترف بأي اختلاف ديني أو عرقي بالإضافة إلى غياب مؤسسات مجتمع مدني أو أحزاب سياسية، وهو ما أدى بعد الحراك الديمقراطي إلى بروز تجمعات قتالية على أساس قبلي بالأساس. وبرزت بعض المطالب بضرورة رد الاعتبار للأمازيغ مثلا وهي الأقلية التي كان النظام السابق لا يعترف بوجودها بل يجرم إعادة إحياء لغتها وطقوسها لأنها تتعارض والهوية العربية التي يجب أن تكون الهوية الوحيدة للدولة. وكان الحراك الذي عرفته ليبيا فرصة لبروز تجمعات قتالية أمازيغية بمنطقة نفوسة وهي التي سبق واعتبرت أن الثورة على النظام القائم واجب ورد فعل طبيعي على سنوات القمع وعدم الاعتراف ومحاولات النظام السابق طمس هويتهم للأبد.

اعتبر أمازيغ ليبيا الحراك وسقوط النظام فرصة للإعلان عن مطالبهم والمتمثلة بالأساس في الاعتراف بوجودهم داخل المجتمع والقوانين والمؤسسات السياسية، وعقد المؤتمر الأول بعد الحراك بتنظيم ومباركة قيادات حقوقية عاشت بالمنفى زمن القذافي وكانت تقود حركات حقوقية ضد النظام ومن أجل الاعتراف بحقوق الامازيغ كأقلية داخل المجتمع الليبي آنذاك. وتضمن بيان المؤتمر[1] أهم مواقف

---

[1] لمزيد من المعلومات عن البيان المرجو الاطلاع على الرابط التالي:

http://tamazgha.fr/Le-Congres-national-amazigh-libyen.html

أمازيغ ليبيا من التحولات الطارئة واعتراضهم على عدم اعتراف الدستور بالأمازيغية كلغة عربية الى جانب اللغة العربية حيث نصّت المادة الأولى من دستور 2011 الليبي على أن: "ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي."

غير أن هذا الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية للدستور الليبي لم يكن يناسب تطلعات أمازيغ ليبيا واعتبروا أنهم يعيشون عصر إقصاء جديد، وهذا ما سيؤثر على المسار الديمقراطي المفترض في ليبيا وبرزت بعض الأصوات القليلة التي تحدثت عن الانفصال كرد فعل على ذلك. غير أن هذا ما لم تستجب له قيادات الحركة التي أبرزت كيف أنها لا تحبذ خيار الفدرالية التي تنادي به بعض الجماعات في بنغازي كمثال، بل أنها تنشد العيش في دولة موحدة تعترف بمختلف مكونات الدولة وبالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الأقليات والاثنيات.

ولا يجب الاستهانة بدور الأقليات حتى لو كان عددها بسيط، فمؤكد أن الأقليات الأمازيغية ستظل متواجدة في الساحة السياسية الليبية بقوة بسبب تنظيمها على عكس باقي مكونات المجتمع الليبي كالطوارق والزنوج النازحون من دول افريقية ممن لم يكن يعترف بهم نظام القذافي كما هو الشأن لباقي الأقليات داخل ليبيا. ولكن هذا لا يعني أن لا تأثير عليها على وحدة واستمرارية الدولة الليبية اليوم بل ان استمرار اقصائها سيزيد المشهد السياسي تعقيدا.

من جهتها استفادت بقية الأقليات الليبية من الحراك الأمازيغي وقدمت جماعات الطوارق والتبو مطالب باعتماد الطارقية والتبو الى جانب الامازيغية لغة

رسمية، مع عدم اعتبار هذه الأقليات جزء من الأمة العربية ولكنها جزء من المغرب الكبير وافريقيا. لكن الدستور الليبي والقانون الليبي الذي أصدره المؤتمر الوطني اعترف بالأقليات وبتواجدها دون دسترة بقية اللغات، مقابل ذلك أعطى الحق للأقليات باستخدام لغتهم في التواصل وتعليمها لأبنائهم مع التأكيد على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة.[1]

لقد استفادت الأقلية الامازيغية بليبيا من نضال الحركات الامازيغية في المغرب، واستمرت في مطالبها بالاعتراف بحقوقها الكاملة بما فيها الاعتراف بلغتها بصفة رسمية وادراج تدريسها في أسلاك الدراسة واعتماد الكتابة بالحروف الأمازيغية على الوثائق الرسمية كجوازات السفر والبطائق الشخصية وأن تتم الإشارة لجميع المكونات في العلم والنشيد الوطني وشعارات الدولة الليبية، وتخصيص ساعات للإرسال التلفزيوني والاذاعي للغة الامازيغية وغيرها. وهذا ما سيجعل من المادة الأولى من مسودة الدستور الليبي تنص على أن اللغة الرسمية للدولة هي العربية مع ضرورة ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية اللغات التي يتحدث بها الليبيون كاللغة الأمازيغية والتباوية والطارقية وضمان المحافظة على أصالتها وتنمية تعليمها واستخدامه.

وكانت قضية الأقليات على رأس هذه التعقيدات حيث رفض المجلس الأعلى للأمازيغ مسودة الدستور بسبب عدم مشاركتهم في صياغته وقاطعوا أعمال الهيئة منذ البداية، أي أن هذه المسودة صدرت بشكل غير قانوني كما قال أحد

[1] الفصل السادس من الدستور الليبي ينص على أن: الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأُسرِي.

أعضاء المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، وكان من الأجدر أن يكتب بالتوافق مع كل المكونات الثقافية داخل الدولة وهو ما يعتبرونه إجحاف في حق الشعوب الأصيلة وبحقوق المواطنة.

ومن جهتم أصدر الطوارق في بيان لهم مطالب باتباع الاليات التي أقرها الإعلان الدستوري لإشراك الجميع والابتعاد عن فرض المغالبة، لأن انجاز دستور توافقي يجد فيه كل ليبي نفسه خطوة أساسية، تساهم بشكل فعال في انتشال البلاد من حالة الفوضى التي تعمها، وتساهم في تكاثف الجهود من أجل البناء على المشترك وتبعد شبح الفوضى والتقسيم وتقطع الطريق أمام القوى التي تتربص بوحدة وأمن واستقرار ليبيا. وتبنى ممثلوا التبو نفس الموقف واعتبروا أن صياغة الدستور طغى عليها المكون العربي بلا أي اعتبار للقوميات الأخرى.

وفي قراءته لموضوع تهميش الأقلية الـ "تباوية" في ليبيا، يقول الناشط السياسي إبراهيم الأصيفر، إن منظومة التطهير العرقي ضد هذه الأقلية موجودة منذ عهد الرئيس السابق معمر القذافي، الذي استخدمهم للقتال في حرب التشاد مقابل توطينهم في الجنوب الليبي، حيث كان يعاني من فراغ سكاني لتتفاقم ظاهرة التمييز ضدهم بعد ثورة فبراير. وعمد قادة العمليات العسكرية سواء شرق ليبيا أو غربها إلى توظيفهم كمرتزقة حروب في مقابل بدائل مادية. وأشار الأصيفر إلى أن غياب القانون في ليبيا جعل هذه الفئة فريسة سهلة لسماسرة الحروب ومحل استهداف مباشر وغير مباشر، مذكراً بالدعوة التي أطلقها عضو هيئة صياغة الدستور صلاح أبو خزام، العام الماضي، لشن تطهير عرقي ضد الـ "تبو" أينما وجدوا، وأضاف أن عدداً من أبناء هذه الأقلية وقع التغرير بهم، وتم توظيفهم كوقود لنيران الحروب مقابل الحصول على الجنسية الليبية.

وهو الطرح الذي عارضه رئيس مجلس الإدارة بالمنظمة الليبية للأبحاث الـ "تباوية" حامد آدم، مؤكداً أن مشاركتهم في الحروب التي عرفتها ليبيا كانت من أجل إثبات الوجود والدفاع عن الأرض والعرض وليس مقابل الحصول على الأوراق الثبوتية كما يدعي البعض وفق قوله، ونبّه إلى أن القبائل الليبية تحاول استغلال العمليات العسكرية لشن هجمات على المدن التي يتوزع فيها الـ "تبو"، خصوصاً منها مدينتي الكفرة ومرزق، بهدف حماية ليبيا من الغزو التشادي، إذ ما زال معظم الليبيين يصنفون الـ "تبو" كتشاديين ما أدى إلى تأجيج الأزمة.[1]

ويبدو أن أول مرحلة في استقرار ليبيا هو التوافق حول دستورها وهو ما لم يتم تحقيقه إلى اليوم، ولا يمكن أن نتحدث عن دولة مستقرة دون دستور متوافق عليه، وهذه هي الخطوة الأساسية لمرحلة الانتقال التي تعيشها ليبيا منذ الحراك، ولا يمكن الاستهانة بدور ووضعية الأقليات في هذه المرحلة، وخاصة وأن منهم من يقع على الحدود حيث تنشط التجارة والهجرة الغير الشرعية ودخول العناصر الإرهابية وهم أدرى بهذه المنطقة والأنسب لتوقيف التوترات الحاصلة في المناطق الحدودية، ومن أجل بناء ليبيا ديمقراطية.

محنة أقليات العراق وآثارها على استقرار الدولة:

يحتل موضوع الأقليات مكانة هامة داخل الساحة السياسية العراقية، فهذا البلد كان ولازال يعرف تواجد أقليات قومية، دينية وعرقية مختلفة على أرضه كالمسيحيين من السريان الاراميين والكلدان والآثوريين السريان والارمن, الصابئة المندائيون, اليزيديون والتركمان المتنوعون والاكراد الفيليون والشبك والمعدان والعجم

[1] كريمة ناجي: " تبو ليبيا.... أقلية عرقية لم تنصفها المراحل السياسية" قتال من أجل العرض والأرض.... والمعاناة مستمرة. منشور على موقع Indépendant عربية. للمزيد انظر:

https://www.independentarabia.com

والاكراد والعرب من الشيعة الجعفرية والسنة الحنفية والشافعية... ولطالما خضعت هذه الأقليات لموازنات دولية وإقليمية أثرت وتأثرت بها بشكل كبير. ففي زمن صدام حسين كان موضوع الأقليات لا يتم الحديث عنه إلا كتهديد للنظام القائم، ولازال ممثلوا الأقليات يتحدثون عن اقصاء وتهميش وتهجير زمن النظام البائد.

في ظل نظام البعث في عهد صدام حسين، وعلى غرار بقية الدول العربية، طغى على الدولة الطابع الهوياتي العربي/الاسلامي وتعرضت جماعات وطوائف دينية وعرقية بمن فيهم الأكراد للتمييز ولحملة من الاضطهاد. فقد استهدفت حملة الأنفال التي شنت في الفترة من عام 1986 إلى العام 1989 الأكراد وجماعات أخرى ما أسفر عن تدمير مئات القرى، وتشريد وقتل واختفاء الاف الأشخاص. وتضمنت هذه الحملة هجوما كيميائيا على حلبجة في 16 اذار/مارس 1988، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 5000 شخص وإصابة 7000 شخص اخرين إما بجروح أو بأمراض طويلة الأجل، وفي إطار برنامج "التعريب" طردت أقليات من ديارها ومناطقها. وأفادت التقارير أن بعض الأسر طردت من البلد بينما أعدم البعض الاخر. وأبرز زعماء الأقليات أن الالاف لا يزالون في عداد المفقودين. وحرمت عملية إسقاط الجنسية الكثيرين من الجنسية العراقية، ولم يجر بعد حل بعض المنازعات المرتبطة بممتلكات وأموال الاسر المنتمية إلى أقليات.[1]

إن التحولات التي طرأت على الساحة السياسية في العراق بعد سقوط النظام وضعت موضوع الأقليات في صدارة المشهد السياسي والاجتماعي العراقي، وظهرت مطالب قوية من ممثلي الأقليات بضرورة الاهتمام بهم وشمولهم بحصص توازي نسبة وجودهم في أجهزة الدولة المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية.

---

[1] "تقرير المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات عن بعثتها في العراق". الأمم المتحدة، الجمعية العامة. مجلس حقوق الانسان الدورة الرابعة والثلاثون، 27 شباط/فبراير – 24 اذار/مارس 2017 ص. 6

وعند الحديث عن ملف الأقليات في العراق نجده ملف مليء بالانتهاكات الحقوقية والدستورية والقانونية حيث ان الأقليات في العراق وهم المسيحيون والايزيديون والصائبة والكلدانيون وطيف اخر من الأقليات العراقية كلهم من دون استثناء لاقوا ما لاقوا من التوتر الأمني والسياسي بل وحتى التوتر الطائفي منذ امد طويل. لكن كان أشدها وقعا وعفنا وتأثيرا ما فعله التنظيم الإرهابي داعش بهم عندما استولى على الموصل في صيف العام 2014، حيث خاض حملة إبادة موازية ضد الأقليات في مدينة نينوى. وبالنسبة للعديد من أفراد المجموعات هذه، بمن فيهم المسيحيين والايزيديين، كانت تلك أسوأ موجة من لائحة عمليات إبادة طويلة يعود تاريخها إلى أكثر من ألف عام[1].

ولا يمكن إنكار أن ظهور داعش في العراق عمّق من أزمة الأقليات بالعراق حيث كانت هي المستهدفة الأولى للجماعات الإسلامية المتطرفة، وهذا ما جعل العديد من المسيحيين والايزيديين يفضلون الهجرة الداخلية الى مناطق الشمال او خارج البلاد، كما ظهرت فكرة الحكم الذاتي وإقامة إقليم او أقاليم تضم أقليات شمالي العراق...

ولكن يبدو أن موضوع الأقليات ليس من اهتمامات الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بعد صدام حسين ولو انها وعدت بحياة أفضل للأقليات بعد مسلسل الاقصاء والاضطهاد والابادة التي تعرضوا له سابقا، ولكن الصراعات والتناحرات السياسية من أجل حصص حكومية بين الاكثريات المتنفذة لم تجعل من هذا الموضوع أولوية بالنسبة لها في ظل غياب عدالة انتقالية، وهو ما يعني المزيد من التهميش ومزيد من الهجرات الى الخارج وهذا ما يهدد النسيج المجتمعي للعراق

[1] زينب شاكر السماك: "مستقبل الأقليات في العراق: بين الحكم الذاتي والتهديد بالإبادة، شبكة النبأ المعلوماتية. للمزيد أنظر https://annabaa.org/arabic/rights/10629

بشكل قد يغدو معه مفتقدا لهذا التنوع ولكل مبادئ التعايش السلمي بين الأديان والاعراق ونهاية للعراق الحديث الذي انطلق في عشرينات القرن الماضي والذي كان ينشد الاعتزاز بالتنوع العرقي والديني القائم على أساس التآخي والعيش المشترك.

لا تمتلك الجماعات والطوائف العرقية والدينية الصغيرة سوى وسائل سياسية محدودة جدا للتعبير عن إرادتها وشواغلها. ويخصص البرلمان العراقي 8 مقاعد فقط للأقليات من أصل 328 مقعدا، وهذه المقاعد متاحة لبعض الطوائف دون غيرها (5 مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد لكل من الصابئة المندائيين والشبك والايزيديين). أما التركمان ثالث أكبر جماعة عرقية في العراق فلم يخصص لهم أي مقعد في البرلمان العراقي. بيد أن الحكومة أشارت إلى أن التركمان ممثلون تمثيلا جيدا في الكتل السياسية في البرلمان، ويتقلدون مناصب حكومية عديدة. وعقب إنشاء إقليم كردستان، واعتماد دستور 2005، الذي يعترف بأن العراق دولة اتحادية، طالب ممثلوا بعض الطوائف والأقليات بمن في ذلك التركمان والايزيديون، بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي وإدارة شؤون مناطقهم بأنفسهم، واعتبروا ذلك السبيل الوحيد لضمان حماية حقوقهم.[1]

وتشهد الساحة السياسية العراقية العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود توافق على بعض الأسس داخل الدولة بما فيها التوافق على تعديلات دستورية تماشى والوضعية الحالية للعراق، فالدستور العراقي الذي كتب زمن الاحتلال الأمريكي لازال معمولا به الى اليوم بالرغم من الدعوات الدائمة لتعديله وجعل موضوع الأقليات من أولوياته.

[1] "تقرير المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات عن بعثتها في العراق". الأمم المتحدة، الجمعية العامة. مجلس حقوق الانسان الدورة الرابعة والثلاثون، 27 شباط/فبراير – 24 اذار/مارس 2017 ص. 24

وتنص المادة الثانية من الدستور العراقي على أن: "الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو أساس مصدر التشريع"، وفي الفقرة الثانية على أن "يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والآيزديين والصابئة المندائيين". أما المادة الثالثة فتنص على أن " العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي". المادة الرابعة تنص على أن" اللغة العربية واللغة الكوردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة ".

ويبدو واضحا من خلال فصول الدستور العراقي ان الأقليات الدينية تشترك مع الأكثرية في الانتماء الى الحيز الجغرافي ولكن يظل الحضور العربي والإسلامي وبنسبة أقل الكردي هو الطاغي على توجه الدستور العراقي.

من جهة أخرى، تعالت الأصوات اليوم بضرورة إدخال تعديلات على الدستور بسبب أنه كتب في ظروف غير مناسبة في ظل الاحتلال الأمريكي، بالإضافة الى تدخل قوي للشيعة والأكراد آنذاك كرد فعل على الإقصاء الذي كانوا يعانون منه زمن صدام حسين. ولكن عدم وجود اتفاق بين بعض القوميات جعل هذا الامر معلقا إلى اليوم، وأي مادة لا تحظى بإجماع سياسي لأن كل توجه أو مكون يسعى الى تعديل المادة الدستورية أو الغائها بشكل تتناسب وتطلعاته.

وتندرج الأفاق المستقبلية للأقليات في العراق ضمن خطط يقررها الكبار قبل ما يقررونها هم، وأصبحوا ضحية صراعات طائفية واستراتيجيات دولية ستلحق بهم ضررا كبيرا في المستقبل القريب، فرغم المساحة الآمنة الظاهرة التي تتوفر لهم في

إقليم كردستان، ورغم بعض التشريعات التي أصدرها الإقليم، مثل قانون ضمان حقوق المكونات في إقليم كردستان... أو بعض القوانين التميزية لصالح الأقليات (بناء الدور السكنية للمسيحيين)، أو تشريع قوانين (لدعم وصول الصابئة للإقليم) أو قانون الأحوال الشخصية للايزيدية قيد المصادقة، أو المبادرات المدنية لدعم الصابئة (دعم الجمعيات الثقافية لهم)، إلا أن الجانب الأخر يتمثل بخلو بعض المدن العراقية من التنوع الأقلياتي، مثل تراجع أعداد المسيحيين في البصرة، وخلو الموصل من المسيحيين والكاكائية والايزيدية والشبك، لكن الأمر الأهم الذي يتعلق بالمستقبل يتمثل بالدرجة الأساس في موضوعة الأفاق البعيدة في كيفية مواجهة ما تركته الجماعات المسلحة والمتطرفة في غرب وشمال العراق عليهم.[1]

إن غياب رؤية واضحة لمسألة الأقليات في العراق تلحق ضررا بالنسيج المجتمعي ككل وبمستقبل الدولة ولعل انتشار التطرف الديني كان نتيجة لغياب تنمية أسس العيش المشترك وتقبل الاخر، وهو ما جعل من المنطقة من أكثر مجتمعات المنطقة مشكلة وتعقيدا، وهذا ما يستدعي وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة هذا الخلل من أجل اقلاع اقتصادي واجتماعي وسياسي حقيقي.

أي دور للأقليات في استمرارية الدولة الوطنية؟

تجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون تحدث عن مفهوم مهم وهو مفهوم "العصبية القبلية" والذي كان يعني تلك اللحمة التي تجمع نفس القبيلة والتي تأسست عليها الجماعة قديما وهو ما يتعارض مع ما تأسست عليه الدولة الحديثة، فإذا لم تمثّل السلطة المواطنين جميعًا، ولم تطرح مشروعًا للأمة (بوصفها مجتمع المواطنين)، وإذا لم تطمح المعارضة إلى تمثيل الأمة كلها، ولم تطرح لها مشروعًا، وإذا تلخّصت مصادر

[1] حمد جاسم محمد: "الأقليات في العراق بين الواقع والطموح". مركز الفرات. http://fcdrs.com/polotics/615

الشرعية والدعم لكليهما بقطاعات اجتماعية متمايزة عموديًا، أي تُعدّ انتماءات تبنى عليها سياسات الهوية؛ فإن المطروح ليس التعدّدية بل تنازع الجماعات. وخلافاً للدول القديمة، بوصفها حكم سلالة بعينها بعد أن تغلّبت عصبيتها على غيرها، فإن العصبيات من هذا النوع عدوّ الدولة الحديثة. فالدولة الحديثة تقوم على تمثيل كيان المجتمع عمومًا، ولا تقوم على عصبية. وإن ما قد يحصل هو إنتاج الدولة سلالةً أو عصبيةً في خدمتها (وليس العكس)، أي إن الدولة تنشئ العصبية، وليست العصبية تقيم الدولة. وهذا عكس تصور ابن خلدون الذي يحاول بعض الباحثين تطبيقه على عصرنا. ولا أدل على ذلك من أن العشيرة قد تأكّلت موضوعياً حال كونها بنية اجتماعية في عديد من البلدان العربية، لكن سلطة الدولة أعادت بعثها؛ ليس عبر إحياء العشائر المتأكّلة بنيويًا، بل عبر بعث العشائرية أو القبلية[1]. وفي ظل الازمات يطفو مفهوم العصبية من جديد، حيث يلجأ الفرد إلى القبيلة طلبا للأمن وبحثا عن الهوية وعن الاستمرارية بعيدا عن سلطة لا ترى فيه إلا صوتا انتخابيا أو دافعا للضرائب.

اليوم ترد المسائل المتصلة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات تقريباً في كل صك من صكوك حقوق الإنسان وكل منتدى من منتدياتها. وتسلم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بأن حقوق الأقليات لا غنى عنها لحماية من يرغبون في صون وتطوير القيم والممارسات التي يتقاسمونها مع غيرهم من أفراد جماعتهم. وهي تسلم كذلك بأن أفراد الأقليات يسهمون إسهاماً كبيراً في ثراء المجتمع

[1] عزمي بشارة، "في تركيب العصبية الخلدونية على الطائفة". مقالة منشورة على موقع العربي الجديد. للمزيد من المعلومات المرجو الاطلاع على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk

وتنوعه، وأن الدول التي تتخذ تدابير ملائمة للاعتراف بحقوق الأقليات وتعزيزها يرجح أن تظل دولا يسودها التسامح والاستقرار.[1]

لا يمكن للدولة الحديثة أن تستمر مع إقصاء الأقليات، لأن مزيدا من الاقصاء يعني مزيدا من ردود الأفعال السلبية والتي تهدد وجود الدولة وهذا ما يفسر ظهور الجماعات المتطرفة ومطالب الانفصال عن الدولة الأم. ويبقى الحل هو الاعتراف بحقوق مواطنة كاملة للأقليات والتي يجب أن تكون جزء من تقدم وتنمية المسار الديمقراطي للدولة.

لقد تعالت بعض الأصوات رافضة للدولة الوطنية على اعتبار أنها دولة قطرية وقومية، وأنها لم تتمكن من شرعنة وجودها بسبب عدم تمكنها من بناء دول حديثة، دولة لكل المواطنين بغض النظر عن العرق والدين، فكان البديل هو ظهور الولاءات العشائرية والدينية والطائفية بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية. وقد لاحظنا أن النظم السياسية العربية فشلت في توحيد الوطن العربي في دولة قومية واحدة، وتعيش الدولة الوطنية اليوم أزمة حقيقية بسبب فشلها في إدارة التنوع والاختلاف وهو ما يتطلب نقدا موضوعيا لإرث الدولة الوطنية.

[1] "النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها، دليل المدافعين عنها"، الأمم المتحدة جنيف ونيويورك. 2012، المفوضية السامية لحقوق الانسان.ص. 1

المراجع المعتمدة:

الكتب

•د. حيدر إبراهيم علي/ د. ميلاد حنا "أزمة الأقليات في الوطن العربي" (سلسلة حوارات لقرن جديد)، دار الفكر المعاصر.

•حسان بن نوى، "تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط" مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 2015

•إعلان الدستور الليبي لسنة 2011

المقالات والتقارير

•د. رحال بوبريك: "الأقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي". موقع مركز الجزيرة للدراسات

•تقرير المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات عن بعثتها في العراق". الأمم المتحدة، الجمعية العامة. مجلس حقوق الانسان الدورة الرابعة والثلاثون، 27 شباط/فبراير – 24 اذار/مارس 2017

•زينب شاكر السماك: "مستقبل الأقليات في العراق: بين الحكم الذاتي والتهديد بالإبادة، شبكة النبأ المعلوماتية.

•حمد جاسم محمد: "الأقليات في العراق بين الواقع والطموح". مركز الفرات.

•عزمي بشارة، "في تركيب العصبية الخلدونية على الطائفة". موقع العربي الجديد.

•عزمي بشارة "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 11. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المجلد الثالث.

- كريمة ناجي: " تبو ليبيا.... أقلية عرقية لم تنصفها المراحل السياسية" قتال من أجل العرض والأرض.... والمعاناة مستمرة، موقع Indépendant عربية.
- دليل المفوضية السمية لحقوق الانسان: "النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها، دليل المدافعين عنها"، الأمم المتحدة جنيف ونيويورك، 2012.
- الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الموقع في نيويورك بتاريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 1966.

الدولة الحديثة في متخيل "تنظيم الدولة الاسلامية"

عبد العزيز راجل[1]

تقديم

لا تكاد تخلو خطابات بعض القادة الإسلاميين -بخاصة الذين يتبنون الخط الجهادي- من مفاهيم تعود إلى حقبة الرسول والخلفاء الراشدين يوظفونها دون مراعاة للسياق التاريخي، وأسباب النزول والورود. حتى أصبح البعض يريد إسقاط الواقع المعيش على ماض سحيق. ويطابق بين مفاهيم تنتمي إلى نظام الخلافة مع مفاهيم تنتمي إلى الدولة الحديثة، أو المقابلة بين تجارب تاريخية من الماضي، وتجارب معاصرة (الخليفة/ رئيس الدولة) الشورى /الديمقراطية، ونظام الاستئمان يساوي الجنسية، وأهل الذمة هم الأقليات... وهي تسويات مغلوطة تتجاهل حركة تطور التاريخ، وما زاد الطين بلة، انبرت بعض الأقلام في إسقاط المفاهيم السياسية الغربية على التراث السياسي الاسلامي وتطويع بعض مفاهيمه على مقاسات المفاهيم

---

[1]- باحث مغربي، حاصل على الدكتوراه تخصص الفكر الإسلامي المعاصر جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

*- تنظيم الدولة (تأسس صيف عام 2014م)-كما هو معروف- منبثق من تنظيمات جهادية من قبيل جماعة التوحيد والجهاد (2003م بزعامة الزرقاوي) والدولة الاسلامية في العراق والقاعدة في العراق(2010م بزعامة البغدادي) ومجموع هذه التنظيمات تتشكل من مقاتلي تنظيم القاعدة الذين فروا من أفغانستان خلال حرب(عام 2001م) ليستقروا في منطقة الشرق الأوسط، وتنظيم القاعدة(1988م بزعامة أسامة بن لادن) بدوره هو نتيجة اندماج بينه وبين حركة الجهاد (المصرية) وقد تحالفا مع حركة طالبان (بزعامة الملا عمر) إبان وجودهم في أفغانستان.

السياسية المعاصرة.

تروم الدراسة بيان المتخيل لمفهوم الدولة في فكر "تنظيم الدولة الاسلامية"، وتحديد طبيعة الدولة لديها ومكونات السلطة فيها، وشكل توزيعها والعلاقة بين السلطات داخلها، وكذا بيان مدلول الخلافة في الذهنية الجماعية للتنظيم.

أولا: سياق نشأة دولة الخلافة الإسلامية

تخطت الدولة الحديثة الغربية حدودها الجغرافية، بفضل العولمة والحداثة، لتستقر فكرتها في مجتمعات أخرى، ومنها المجتمع العربي الاسلامي، الذي كان تحت ظل الاحتلال. وبعد الانتهاء الجزئي من الحقبة الاستعمارية تمكنت الحركة الوطنية من جذب الناس/ الجمهور إلى السياسة، وتوحيد الجماعات/ المجموعات القومية، على غرار الدولة الغربية الحديثة، بيد أن هذا الجهد لم يؤد إلى تحقيق ما كانت تصبو إليه الشعوب المحررة من ربقة الاستعمار، من تنمية اقتصادية وتقدم وازدهار ورفاهية واستقلال كامل عن الأجنبي/ المستعمر. فأصبحت هذه الدولة الناشئة وبالا على مجتمعاتها، بدلا أن تكون حلا لمشاكلها، فباسم التحديث والديمقراطية سيطرة الطغمة العسكرية على الدولة ومؤسساتها الوليدة بالقهر والعنف، وعادت المجتمعات إلى سابق عهدها من انقسام وتشتت، بل أكثر من ذلك طالبت بعض القوميات داخل البلد الواحد بتأسيس دولة خاصة بها..

جاءت فكرة القومية العربية في الخمسينات والستينيات(50-60) يحذوها طموح كبير لتكوين إرادة مشتركة من شأنها مجابهة التحديات الحضارية، لكن

عوامل داخلية وخارجية حالت دون تحقيق هذا الحلم. لتأتي فكرة الاسلامية/ الاسلام السياسي مع حدث إلغاء الخلافة عام 1924 بشكل رسمي، من قبل كمال مصطفى أتاتورك وأحل محلها الحكم المدني أو دولة علمانية، حيث شكل هذا الحدث صدمة في العالم العربي الاسلامي انقسم على إثرها بين معارض لهذه الخطوة وما بين مؤيد لها. في هذا السياق ظهر التيار "الإخواني" (جماعة الاخوان المسلمين) يدعو إلى الربط بين الدين والدولة، وإعادة بناء "الدولة الاسلامية".

وصل تيار الاسلام السياسي على إثر حركة الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية، -أو ما عرف بثورات الربيع العربي أو الربيع الديمقراطي- إلى تربع بعض فصائله على عرش السلطة أو المشاركة فيها. بيد أن "منطق الدولة" دفعه إلى أن يراجع جملة من القضايا، وأبرزها علاقة الدين بالدولة. لكن هذا التيار واجهته إشكاليات أخرى مرتبطة بالمواطنة والحريات والحقوق والمساواة بين المواطنيين، وقد راج في الأوساط الاعلامية والبحثية الحديث عن الدولة المدنية في مقابل الدولة العسكرية والبوليسية التي أطاحت بها الثورات بلا رجعة، وبموازاة ذلك بدأ الحديث عن الدولة الدينية "دولة الخلافة" التي تدعو لها "داعش". فالتبس مفهوم الدولة الاسلامية بمفهوم الدولة الحديثة ودولة الخلافة.

وفي سياق الحديث عن انبثاق فكرة الخلافة الاسلامية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، مقابل إشكالية الدولة الوطنية التي أرستها الاصلاحية الاسلامية في القرن التاسع عشر، يجيب رضوان السيد عن سؤال؛ كيف عادت فكرة الخلافة في الزمن المعاصر؟ بما يلي: "لقد اجتمعت على ذلك عدة عوامل وأسباب: الثوران

الديني الناجم عن الحداثة والعولمة، والفشل الذي خالط التجربة الثانية للدول الوطنية في العالمين العربي والاسلامي، والصراع الجيوثقافي والجيواستراتيجي على الاسلام والعرب. فقد أنتجت الحداثة التي بدأت في ديارنا بالاستعمار تغيرات جذرية في ترتيبات العيش، وأدّى ذلك بالتبع إلى بحثٍ محمومٍ في الأخلاق والتصرفات عن فقهٍ جديدٍ للدين .وهكذا وتحت وطأة نزعات الهوية سادت سمتياتٌ دينيةٌ قاسيةٌ سمّاها مراقبوها من المسلمين :الصحوة....وهذا في الوقت الذي سادت فيه في بلدانٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ رئيسيةٍ أنظمةٌ أمنيةٌ وعسكريةٌ..... فكان من وراء ذلك تحطُّمٌ لمناعة التقليد في الدين....وإلى جانب الجهاديات، ظهرت واستعلت أفكار ونزعات وممارسات الدولة الدينية عند السنة والشيعة."[1]

ثانيا:-دولة الخلافة: المفهوم والتاريخ

- مفهوم الخلافة[2]

---

[1]- السيد، رضوان، الخلافة والملك دراسة في الرؤية الاموية للسلطة، مراصد31، كراسات علمية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية.،2016، ص5و6 بتصرف.

[2]- ورد لفظ "خليفة" في القرآن ضمن تسع آيات؛ مرتان في صيغة المفرد، (في سورة البقرة الآية 30 وفي سورة ص الآية 26.) وأربع مرات في صيغة الجمع " خلائف" وثلاث مرات في صيغة أخرى للجمع " خلفاء" (الباقي، محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس في ألفاظ القرآن الكريم، دار الدعوة استنبول، 1990م،ص239و240 (البقرة30/ص26/الأنعام156/يونس14/و73/وفاطر39/ والنمل62).ووردت اشتقاقاته بصيغ متعددة ومعاني مختلفة، كما ذكر الله تعالى الخلافة في القرآن الكريم لخمسة من الأنبياء وهم: آدم وداود وهارون وللصحابة والمومنين (البقرة 30/سورة ص26/الأعراف142/النور55/النمل 62 ورد في قاموس العين: الخليفة بمنزلة مال يذهب فيخلف الله خلفا، ووالد يموت فيكون ابنه خلفا له، أي خليفة فيقوم مقامه، وقوله "لا يلبثون خلافك" (الإ سراء 76) أي بعدك، الخليفة من استخلف مكان من قبله، ويقوم مقامه والجن عمَّار الدّنيا فجعل الله آدم وذريته خليفة منهم يعمرونها، وذلك في قوله "إني جاعل في الأرض خليفة" "وجعلكم خلائف" أي مستخلفين في الأرض، والخالفة:
==

في البداءة يستوقفنا هذا المركب الاضافي، الذي سنقوم بتفكيكه، لنتبن الغرض منه. بخصوص الاسم الذي أطلقته على نفسها؛ "الدولة الاسلامية" فمصطلح الدولة لم تعرفه العرب ولم يرد تداوله في صدر الاسلام، ولم يرد في التراث الفقهي السياسي والأحكام السلطانية مفهوم الدولة بمعنى الكيان السياسي الجغرافي، بل الدولة كانت تستخدم دوماً أقرب ما يكون إلى معناها اللغوي، أي من الديالة أو الدولان. لذلك، فاستخدام هذا المصطلح حديث، يرتبط بالتراث الغربي، فلماذا حرصت داعش على توظيفه، وهي التي تقف ضد كل ما يأتي من الغرب الكافر بنظرها، أم أن الأمر يتعلق بإجراء برغماتي تهدف من وراءه الاعداد لمشروع الخلافة؟

في مقابل ذلك، نتساءل عن ماهية هذه الخلافة؛ وماذا تعني للمسلم المعاصر؛ هل هي تحدد نظاما سياسيا؟ هل وقائع وأحداث هذه الحقبة تعتبر ملزمة الاتباع في حاضرنا خصوصا في تدبير الشأن السياسي؟ هل هي فريضة شرعية أم اجتهاد بشري، أم جزء من التاريخ؟

أورد الباحث الفرجاني في فصل بعنوان السياسي في القرآن لغة السياسة في الاسلام أم لغة الاسلام السياسي مجموعة من الكلمات التي أصبحت تقدم على أنها اللغة السياسية للإسلام، وقد نفى عنها هذه الصبغة، واعتبرها لغة الاسلام السياسي،

الأمة الباقية بعد السالفة..2 الفراهيدي، أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد، كتاب العين، ص265و266و267 بتصرف يمكن القول أن لفظ خليفة يشير إلى من يأتي بعد، فهي تدل على النيابة، فالدلالة اللغوية للخلافة هي انتقال شيء من شخص لآخر والتعويض والنيابة والحلول محله.

ومنها كلمة خليفة، بعد أن توقف عند مدلولها اللغوي، يخلص " أن الاستعمال القرآني لكلمة " خليفة" في صيغها المختلفة (المفرد والجمع بنوعيه) لا علاقة له بمفهوم القيادة السياسية أو الدينية السياسية بإستثناء الآية المتعلقة بداود حيث يمكن القول إن "خلافته" ربما كانت لها هذه الصفة"."[1] بمعنى آخر فالخلافة ليس ذات معنى شرعي، فهي ذات معنى تاريخي، من صناعة الناس. وزيادة في الايضاح، نستشف مفهوما موسعا شاملا للخلافة من خلال الآيات التي تحدث عن خلافة الإنسان في الأرض؛ بحيث نجد أن الخلافة ليست محصورة في آدم فحسب، بل تشمل عموم الناس، وحتى الأنبياء هم أيضا خلفاء، فالآية تتحدث عن مفهوم موسع للخلافة؛ فخليفة الله في الأرض مستخلف على كل شيء، وهناك الخلافة الخاصة التي تقتصر على من يتبع أوامره ونواهيه.

1- تاريخية المفهوم

ولد مفهوم الخلافة مع بيعة أبي بكر (رضي الله عنه)، والسؤال الذي يتبادر للذهن لأول وهلة؛ ماهو أصل هذه التسمية، وأسباب استخدامها؟ تعددت مقاربة مفهوم الخلافة؛ وهناك من تناولها من زاوية تطور دلالتها عبر التاريخ؛ وهناك من تناول محتوى هذه الحقبة والخصوصية المرتبطة بها، رغم ذلك بقيت حاضرة بشكل غير مباشر في أغلب المفاهيم السياسية التي أنتجها الفكر الاسلامي السياسي (الشوكة والبيعة والشورى والسلطان..).

---

[1]- الفرجاني، محمد الشريف، السياسي والديني في المجال الاسلامي، ترجمة محمد الصغير جنجار، منشورات مقدمات، الدار البيضاء، يناير 2008م ص74

إن الخلافة أو الإمامة العظمى/ الكبرى أو إمارة المؤمنين كلها مصطلحات تعبر عن دلالة واحدة، تحيل بالمعنى المعاصر على رئاسة الدولة الإسلامية والنيابة عن الرسول في حكم الأمة، لكن القرآن الكريم عبر في بعض الآيات عن ممارسة السلطة بالملك، مما يجعلنا نتتبع ألقاب من تحملوا مسؤولية السلطة العليا. من المعروف أن أول من خلف رسول الله في تولي شؤون المسلمين، هو أبو بكر الصديق الذي رفض أن يتلقب بخليفة الله، ولقب بخليفة رسول الله، وجاء من بعده عمر بن الخطاب الذي تلقب بأمير المومنيين؛ لتجنب إطالة التسمية، ومن بعده تلقب عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب بالإمام ولفظ إمام يستعمل بمعنى القدوة سواء في الخير والشر "قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ"[1] "فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ"[2]

نلاحظ أن مفهوم الخلافة طرأ عليه تطورا من خليفة الله إلى خليفة رسول الله، ومنها إلى إمارة المؤمنين، ومنها إلى إمام، وبعدها أصبح التعبير بدولة بني أمية وبني عباس إلى أن وصلنا خلافة الله في الأرض، "ولم يكن اختيار عبارات مثل خليفة وأمير المؤمنين ناجما عن نقص في معرفة العرب بمفاهيم وتقاليد الملك والسياسة، ولكن لأنهم وجدوا أنفسهم في وضع جديد كليا. وضع الدين بدون نبي، وليس وضع الشعب بدون زعيم، ولم يفهم الخلفاء الراشدون من الخلافة على أنها سلطة سياسية عادية متميزة عن سلطة الدول المماليك التقليدية في تمسكها

---

[1]-سورة البقرة، الآية 124.

[2]- سورة التوبة، الآية 12.

بالدين، ولكن نظروا إليها على أنها خلافة رسول الله، أي مركزٌ يعبر عن مهام مختلفة جدا عن المهام المرتبطة عادة بالسياسة، أي" فهموا منها نشر الدعوة لا رعاية مصالح الدنيا. وبالتالي خلافة الرسول في مهمته التبشيرية.."[1].

3- حقيقة الخلافة

الخلافة لم تذكر كنيابة سياسية في مناقشات سقيفة بني ساعدة، ولقد أشرنا إلى ذلك آنفا، " وعندما توفي الرسول صلى الله عليه وسلم لم تطرح مشكلة السلطة السياسية والزعامة، ولكن طرحت مشكلة الخلافة، وملء الفراغ الذي نشأ بوفاته وشغور موقع القيادة التي كان يمارسها والتي لم يكن أحد يناقش من قبل أسسها ولا طبيعتها، وهي خلافة بالمعنى الحرفي للكلمة، أي نيابة الرسول"[2] كان هاجس الصحابة الاستمرار على نهج الرسول، ولم يفكر قط الخلفاء الراشدون في أن يطلقوا على أنفسهم لقب ملك أو سلطان، ولكن استخدموا كلمة خليفة رسول الله، لأنها تعبير عن مضمون المهمة النبوية، ألا وهي الهداية والتبشير ونشر التوحيد، ونلاحظ أن الخلفاء يشتركون مع النبي في هذه الوظيفة، غير أن الفرق بينهم هوَ أن الخلفاء ليسوا أنبياء.

"إن هذا الفصل القاطع الذي احتفظ به الوعي الاسلامي، المثقف والشعبي معا، بين حقبة راشدة وحقبة لا دينية قهرية محضة هو التعبير الصادق عن هذا

[1]- برهان، غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، ص61

[2]- برهان، غليون، نقد السياسة، ص60.

التمييز الواضح بين الخلافة بمعنى الهداية الدينية وبين الدولة بما هي تعبير عن الولادة الجديدة للقوة الدنيوية أو الزمنية أو الطبيعية كمحور للاجتماع الديني"[1] ويحسن بنا في هذا السياق أن نذكر بعض الأقوال التي قاربت موضوعة الخلافة مقاربة أصيلة، ربطت مفهوم الخلافة ومهمة الاستخلاف بالأمة والجماعة قبل ربطها بالفرد، فمهمة الخلافة" ليست مهمة فرد فذ، فالأمة هي الخليفة لرسول الله في "حفظ الدين وسياسة الدنيا" والقائد الذي تختاره الأمة لتولي السلطة السياسية هو نائب عن الأمة في تدبير شؤونها السياسية..."[2]فالخلافة باعتبارها نيابة عن الرسول لأداء مهمة الهداية، قد انتهى أمرها في التاريخ، بما أن الرسول لم يشر لموضوع الخلافة في حياته، دل ذلك، على أن موضوع السياسة ترك للناس يدبرونه حسب ظروفهم الزمانية.

ثالثا:-الخلافة في متخيل "تنظيم الدولة الاسلامية"

يحسن بنا، في البداءة أن نحدد هوية تنظيم الدولة الاسلامية " داعش"، هل هي جماعة دينية صرف، أم جماعة سياسية؟ وبما أن هذا التنظيم يسعى للاستيلاء على السلطة لفرض خيار الخلافة على الشعوب، عن طريق تبني العنف والترهيب، فإن ما تنادي به تحت يافطات دينية، فهو سياسي في أصله. وندعم هذا القول بما ذكره الباحث محمد الشيخ، "أي جماعة لا تطلب عضوها أن يضحي بنفسه من أجل إيمانه ضدا عن جماعة عدوة لها، تبقى عن السياسة بمعزل ومبعد ومنأى، لكن حينما تخوض جماعة دينية معينة حربا ما، فإنها آنذاك تتجاوز طبيعتها من حيث هي

[1]- برهان، غليون، نقد السياسة، ص62.

[2]- صافي، لؤي، العقيدة والسياسة، ص111 و112 بايجاز واختصار شديدين..

جماعة دينية لتصير جماعة(وحدة) سياسية"[1] إذن، مهما تلحف الخطاب "الداعشي" بالمقدس الديني، ستبقى أبعاد ممارساته سياسية محض.

يقوم مشروع تنظيم الدولة على ركن أساسي يتمثل في إقامة الخلافة" الدولة الإسلامية" ووسيلة تحقيق ذلك الجهاد، الذي يعتبر حسب فهمها الخاص تشريد وإرهاب وذبح، " نحن الآن في أوضاع شبيهة بأوضاع حوادث الردة أو بداية الجهاد فنحتاج إلى الإثخان ونحتاج لأعمال مثل ماتم تجاه بني قريظة"[2] فمشروعها يستند على العنف، لذلك تم البحث في المنظومة التراثية والفقهية على ما يخدم هذه الفكرة، فتم انتقاء أحاديث[3] وإخراجها من سياقها التاريخي كحديث "جئتكم بالذبح...." وحديث" بعث بالسيف بين يدي الساعة" ثم استدعاء التاريخ (السيرة النبوية) وإجراء مقايسة بين الأوضاع الحالية والأوضاع بعد وفاة النبي، أو ما كان علية في بداية الجهاد، كل هذه الآليات يتم حشدها للإقناع بفكرة مسبقة وفهم معين للجهاد، وحصره في الذبح وضرب الرقاب بمعناه الحرفي. يطول بنا البحث إذا أردنا تتبع قضايا عديدة ومفاهيم كثيرة يتبناها تنظيم الدولة الإسلامية والرد عليها، لذلك اكتفينا بالوقوف عند تمثلهم

---

[1]- الشيخ، محمد، فصل المقال فيما بين الدين واللاهوت من اتصال عند كارل شميث، ضمن كتاب الدين والسياسة من منظور فلسفي، إشراف محمد المصباحي، منشورات عكاظ، 2011م، ص140

[2] - الناجي، أبو بكر، إدارة التوحش، ص31

[3]- حديث ابن عمر" بعثت بالسيف حتى يعبد الله لا شريك له وجًعل رزقي تحت ظل رُمحي، وجُعل الذلة، والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم" رواه أحمد في المسندج9،ص123 وحديث (" يا معشر قريش أما والذي نفسي بيده، ما أُرسلت إليكم إلا بالذبح" وأشار بيده إلى حلقه، فقال له أبو جهل: يا محمد، ما كنت جهولا. فقال رسول الله: أنت منهم) رواه ابن حبان، ج14، ص529 هذان الحديثان من الأحاديث المردودة والواهية، ولمزيد من التفصيل حول هذه الأحاديث، وكذا مناقشة منهج استدلال تنظيم الدولة. ينظر: الخطيب، معتز، العنف المستباح الشريعة في مواجهة الأمة والدولة، دار المشرق القاهرة، ط1، 2017م ص 219إلى ص 246

للخلافة وما نجم عن ذلك من رؤيتهم للعالم (دار الحرب ودار الاسلام).

وَلد إلغاء الخلافة والانتقال إلى الدولة الحديثة/ القطرية انقساما حادا بين ثلاثة اتجاهات؛ اتجاه المدافعين عنها، واتجاه القائلين بإلغائها، واتجاه القائلين بإحياء مضامينها من دون التشبث باسمها. وضمن الاتجاه المدافع عنها،هناك من يرى بضرورة عودتها حالا، وهناك من يرى أن وقتها لم يحن بعد، والبعض يرى أنه يمكن تصريف مضامينها في أشكال وصيغ معاصرة، بالنسبة للقائلين بدولة الخلافة كتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على إثر سيطرتهم على جزء من أراضي العراق وسوريا، وقد نادوا بوجوب بيعة خليفتها المزعوم، ولاقت هذه الدعوى ردود أفعال كثيرة من العديد من العلماء والتنظيمات السلفية والاسلامية بشتى ألوانها، لا سيما تنظيم القاعدة الذي عارض هذه الخطوة معارضة شديدة، وخصوصا لما دعا تنظيم "داعش" المسلمين في أنحاء العالم إلى بيعة خليفتهم والهجرة إليه، وعدم التخلف عن ذلك، بل سيكون آثما من لم يقم بذلك، كما خص هذا التنظيم بدعواه كافة الفصائل والجماعات الجهادية التي ترفع شعارات إسلامية إلى نصرة "خلافتهم"، كما أبطل شرعية كل الجماعات التي لا تدين بالولاء للخليفة المعلن، وقد رد على هذا الاعلان كذلك حزب التحرير الذي يجعل الخلافة أحد ركائز مشروعه السياسي، غير أن طرحه لها يختلف عن طرح داعش، فهو يسعى لإقامتها بطرق سلمية، كما رد تنظيم القاعدة على هذا الخطاب "الداعشي" بشأن الخلافة بنقد لاذع، عبر عنه في رسالة أبي محمد المقدسي التي عنونها بنص قرآني: "ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد

قوة أنكاثا"[1]حاول المقدسي من خلال هذه الرسالة أن يفند مزاعم دولة الخلافة، ويوضح التداعيات السلبية لهذه الدعوة المتعجلة، والتي تتجلى في شق صفوف المجاهدين والاقتتال بينهم، وتناول أيضا طريقة تنصيب هذا الخليفة دون عودة إلى أهل الحل والعقد والعلماء الربانيين حسب تعبيره، يقول: فجعلوا الامام القوام على أهل الاسلام شخصا لا سلطة له، ولا سلطان قد أوى إلى لندن ودعوا الناس إلى بيعته أثموا من لم يبايعه... إنما هو مسمى ومنتخب من جماعته ومجموعته لا اختيار له من أهل الحل والعقد الفعليين في الأمة..." كما دعا أنصاره، أي تنظيم القاعدة" أنْ التفُّوا حول قيادتكم وكبرائكم ولا تستخفكم دعوات المشرذمين لصفوف المسلمين الذين يرون أن لا حق اليوم معهم وكل من ليس معهم فقد صيروه عدوا..."

فالمقدسي ومعه أعضاء القاعدة على وفاق تام على مستوى المرجعية والمنهج والفكر مع تنظيم "داعش"، فهم ليسوا ضد مشروعها، وإنما ضد مشروع الخلافة الاسلامية التي أعلنها "تنظيم الدولة"، ولذلك فالخلاف بينهم خلاف سياسي، حيث حشد كل طرف منهما قاموسا شرعيا لتبرير مواقفه وتصرفاته، وكذا التنافس على كسب ثقة الأتباع، وإقناع المتذبذبين، وتحصين ما يرونه مكتسبات لهم، ويُلاحظ ان ما وظفه المقدسي من نصوص حديثية من قبيل" إنما الامام جنة يقاتل من ورائه ويُتقى به" و" من خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشا من مؤمنها ولا يفي لذي عهدة عهده فليس مني ولست منه" وما أورده من اقتباس من كتاب

[1]- المقدسي، أبو محمد، عنوان رسالته: "ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا" منشور بموقع العرب اليوم (تاريخ نشرها 13رمضان 1435ه ينظر منبر التوحيد والجهاد.

غيات الأمم في التياث الظلم الذي يدعو فيه إمام الحرمين إلى الرجوع إلى العلماء في حالة شغور منصب "الامام" وما أورده من قاعدة تقديم المفضول على الفاضل... كلها حجج ومستندات يمكن أن توظف ضد موقفه، أو يؤتى بمثلها تخالف ما يريد أن يقنع به، كما لمسنا ذلك في ردود " تنظيم الدولة" على معارضيه من الجماعات الجهادية الأخرى.

منذ أن أُعلن في وسائل الاعلام عن دولة الخلافة، توالت ردود الفعل المتباينة من داخل دائرة الذين يتبنونها أو يتعاطفون معها، ومن الردود التي توقفنا عندها رد أحمد الريسوني المنشور على موقع الجزيرة،[1] حيث يعتبر أن الاهتمام بفكرة الخلافة كان من أسباب نشوء الجيل الأول للحركات الاسلامية في العالم العربي والاسلامي، التي تبنت في أدبياتها هدف عودة الخلافة، أما الجيل الثاني المتمثل في الأحزاب الاسلامية المعتدلة المتواجدة في ربوع الوطن الاسلامي، فلم يعد يتبنى فكرة الخلافة، وإنما يهتم بمحتوياتها ومضامينها. ويلاحظ أن الريسوني في معرض رده على مجموعة "دولة الخلافة" انطلق من ذات المنظومة السلفية، التي تتخذها التنظيمات الجهادية منطلقا لإيديولوجيتها، وقد سجلنا بعض القواسم المشتركة بينه وبين المقدسي في ردهما على تنظيم الدولة.

يقول الريسوني عن خليفة الدولة الاسلامية: "وأما خليفة المسلمين المزعوم،

---

[1]- الريسوني أحمد، الخلافة على منهاج النبوة والخلافة على منهاج داعش، الثلاثاء 1435/9/10 هـ - الموافق 2014/7/8.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/7

فلا ندري من بايعه ومن اختاره؟ وما قيمتهم ومكانتهم في الأمة الاسلامية" وعلى الجهة الأخرى يقول المقدسي: "وهذه المحاولات وأمثالها كانت ولا زالت تأتي مقحمة لشخص لا مكان له على أرض الواقع بين عموم المسلمين، وإنما هو مسمى ومنتخب من جماعته ومجموعته.." وقول الريسوني أيضا حول محتوى هذه الخلافة وغاياتها؛" وأما خلافة "داعش" فيراد فرضها في خضم الفتنة والحرب، وفي جو الخوف والرعب وتحت التسلط والاكراه" وفي السياق ذاته يقول المقدسي" والخلافة يجب أن تكون ملاذا لكل مسلم..لا تهديدا ووعيدا وتخويفا وفلقا للرؤوس.." ويقول أيضا في شأن تحقق مضامينها "إ ن الخلافة لا تتحقق بالدعوى والتسمية، ولا بالنية والأمنية، بل بالتطبيق على أرض الواقع" وفي الصدد ذاته يؤكد الريسوني على أن "الخلافة كانت قائمة على تحقيق المعاني والمقاصد والأعمال وليس الشعارات والمظاهر والألقاب" ففي الوقت الذي ينطلق فيه الريسوني من قاعدة الطاهر ابن عاشور ومفادها" نوط الأحكام الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال" ليزيل الهالة والقداسة على تسمية الخلافة، يفترق مع المقدسي الذي يعتبر نفسه ليس ضد دولة الخلافة، التي هي نظام حدده الشرع، وأوجب قيامه، وإنما ضد إعلان الخلافة الاسلامية دون أن تستتب الأمور، ويحين الوقت المناسب لذلك. بيد أن الريسوني لا يعتبرها كذلك، فباعتباره من ممثلي الجيل الثاني من الحركات الاسلامية الذين لا يعيرون اهتماما بالغا لمسمى الخلافة، واستبدلوها بأهداف سياسية تتمثل في إقامة العدل والديمقراطية والشورى...

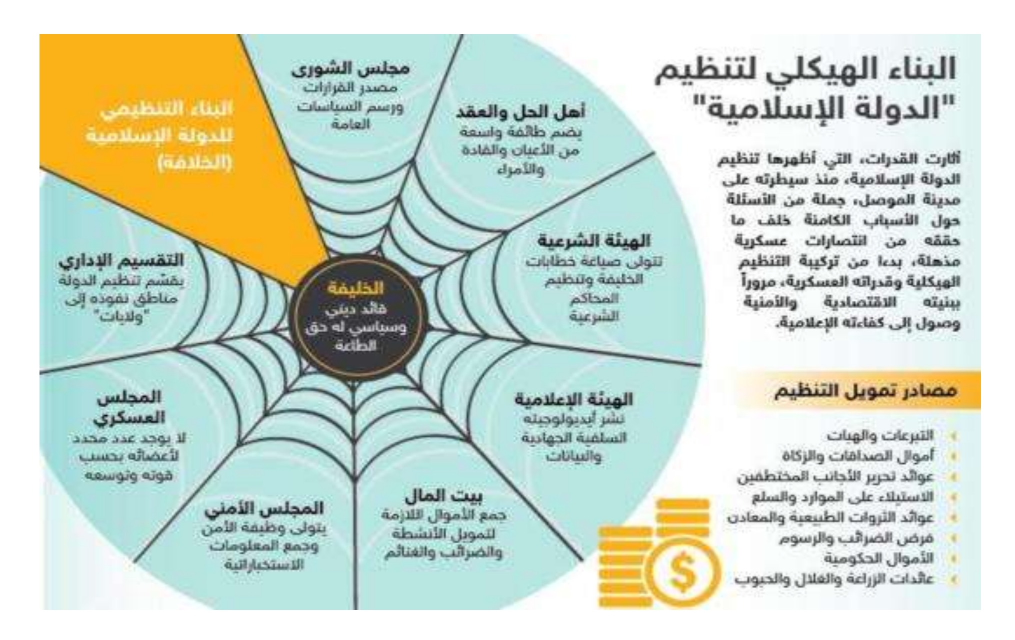
رابعا: دولة الخلافة والدولة الحديثة

بنظرنا الحديث الذي دار بين المؤيدين والمعارضين حول قضية الخلافة، كأنها معركة في غير معترك، فالرد على دعاة الخلافة، لا يجدي إذا ذهبنا نبرهن على استحالة الإجماع عليها من كافة المسلمين دولا وعلماء، أو التكلف في إعطاء تأويلا غير مستساغ انطلاقا من النص الديني، لأنها تمثل براديغما قد ولى بلا رجعة، وأن المسلمين اليوم أمام براديغم جديد يتمثل في الدولة الحديثة ومحمولاتها التي يجب بذل الجهود في جعلها خادمة لقيم الوحي الإنسانية.

1- هيكل الدولة عند تنظيم الدولة الإسلامية

من خلال البناء الهيكلي لتنظيم " الدولة الاسلامية" يتبن بجلاء طبيعة الدولة، وشكل توزيع السلطات داخلها، والعلاقة بين هذه السلطات، وأشكال الرقابة على الحاكمين والولاة، وكيفية اختيارهم، وتبين الخطاطة [1]الشكل المتخيل لمفهوم الدولة في الفكر "الداعشي" الذي يمزج بين الأشكال التنظيمية الحداثية، بمسميات تعود إلى فترة الخلافة الراشدة، والفقه السياسي السلطاني.

[1] - أبو هنية، حسن، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية، مركز الجزيرة (2014/11/23)
https://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html



فبدلا من تسمية الوزارات المعمول بها في جل الانظمة السياسية الحديثة، تسميها الدواوين؛ "كديوان الحسبة وديوان بيت مال المسلمين أو ديوان الزكاة وديوان العقارات وديوان التعليم والخدمات وتوجد دواوين أخرى مثل ديوان الجند الذي يختص بتجنيد المقاتلين والشرطة الإسلامية التي تراقب عمل المقاتلين والسفارات التي تستقبل المقاتلين القادمين من مدن أو دول أخرى...."[1]

وعلى فرض القبول بمسمى الخلافة، كما تشكلت في التاريخ، ويراد استعادتها بذلك الشكل، فهي أشبه ما تكون بالنظام الشمولي، لأنها قائمة على حكم الفرد الواحد، صاحب الصلاحيات الواسعة المتركزة في يد الخليفة. كما نجد أيضا إشكالية أخرى تتعلق بالمواطنة في ظل هذا النظام، وفي الصدد ذاته يرد رضوان السيد عن

[1] - دواوين داعش بين هيكلية الدولة ومصادر لكسب المال (29مارس2016)-https://www.raqqa-sl.com/?p=2649

الذين فهموا أن الخلافة كانت دولة دينية، بقوله: " لكن الحقيقة أنها لم تكن كذلك حتى في عصورها الأولى...لكن المسلمين عبر العصور ما اعتبروا أن للمنصب قداسة خاصة أو سلطات ذات طابع ديني..." [1] في حين نجد تنظيم الدولة الاسلامية يعتبر الخليفة مركز محوري في البناء الهيكلي للتنظيم، فهو قائد ديني وسياسي تجب له الطاعة،مما يدل على أن فكرة الخلافة في أذهان تنظيم داعش مشروع إلهي، يعهد لتنفيذه إلى شخص يتمتع بقداسة خاصة.

2- داعش والجمع بين الحداثة والبرغماتية.

إن الناظر لأنشطة داعش وتحركاتها في المنطقة، يجدها تركز على التوسع الجغرافي والسيادة والشرعية والبيروقراطية، وهذه الركائز هي نفسها تعتمدها الدولة الحديثة، لذلك، لاحظنا أن تنظيم داعش لما يسيطر على بلدة ما أو منطقة، فيبدأ بالمحافظة على الأمن والنظام والقانون، وتوفير بعض الخدمات، من إصلاح الطرق وتوليد الكهرباء وإطعام الفقراء لكسب ود السكان المحليين، وهذه من سمات وظائف الدولة الحديثة، وبعدها تنتقل إلى الضرب على المخيال الديني للناس بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الاسلامية.

فتنظيم الدولة الاسلامية استخدم هو الآخر أسلحة روسية وأمريكية، إما غنائم أخذها من الجيشين العراقي والسوري، أو تم شراؤها من السوق السوداء للأسلحة. كما استعمل استراتيجية "الحرب الدعائية" كما توظفها الدول، نظرا لما لها من

18[1] - السيد، رضوان، رؤية الخلافة وبنية الدولة في الاسلام، مراصد28، كراسات علمية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية،،2016م.ص31

أهمية بالغة في إثارة الخوف والرعب، وقد تم التنظير والتفصيل لهذه القضية في كتاب (إدارة التوحش لأبي بكر ناجي) تحت مسمى سياسة دفع الثمن واعتماد الشدة. وقد تم تطبيق ذلك في العراق مع الإعدامات الجماعية لأسرى من البشمركة، وفي سوريا مع الطيار الأردني معاد الكساسبة الذي تم تصويرحرقه، أمام الرأي العام العالمي، وكذا مشاهد الذبح الأخرى لبعض الصحافيين. واللافت للانتباه في عرض هذه المشاهد البشعة التي تنتمي إلى عهود ما قبل الدولة، هو استخدام تنظيم الدولة الاسلامية التكنولوجيا الحديثة بحرفية عالية في عالم التصوير، حيث استخدمت النمط الهوليودي في تصوير الفيديوهات، على عكس ما كانت تبثه القاعدة من أشرطة فيديو تقليدية، مما يدلل على انغماسه في منتجات الحداثة توظيفا وتطبيقا.

ثمة تنظيمات عسكرية في الماضي القريب والبعيد استعملت همجية ووحشية لا تقل فظاعة عما قامت به داعش، لكن ما أضافته داعش هو استخدامها المتقن للتكنولوجيا الحديثة في حربها الدعائية خاصة استغلالها لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيبسبوك والتويتر) في نشر همجيتها ووحشيتها للعالم بأسره؛ من جهة وترويع العدو والمرتدين (المسلمون الموالون للغرب) ولعلها بذلك تجذب المتعاطفين معها والمناصرين من جهة أخرى؛ ففي عشية كأس العالم لكرة القدم عام 2014م وثّقت "داعش" على تويتر مبارة لكرة القدم لعب أفراد التنظيم فيها الكرة برؤوس خصومهم المبتورة.

ومن مظاهر استخدم الأساليب الحديثة في الإعلام الداعشي، إطلاقها لمجلة إلكترونية باسم "دابق" أنجزتها بمعايير المجلات الدولية، وابانت فيها عن حرفية عالية

في الاخراج الفني، واختارت اللغة الانجليزية لها، وتترجم بعد ذلك إلى لغات أخرى، يعود هذا الانجاز إلى قدرة تنظيم داعش استقطاب المتمكنين من تكنولوجيا الاتصال والاعلام، كل ذلك، بغية تحقيق تواصل فعال مع الرأي العام العالمي، وجذب أجانب حديثي العهد بالإسلام، في أفق تحقيق رؤيتها السياسية الدينية (مشروع الخلافة). ومن تجليات تسيسها للدين، وبعض وقائع التاريخ الاسلامي؛ اغتصاب النساء المسبيات(السبي) حيث سيرغمهن هذا الوضع ليطلبن من أقاربهن عقد مصالحة مع أزواجهن الذين أصبحوا أزواجهم بعد السبي، فالسبي إذن، أصبح أداة لتعزيز وجود داعش ومنحها شرعية، وتفادي أي مجابهة محلية.

من خلال الخطابين الداعشي والصهيوني؛ بحيث كلاهما يستند إلى رؤية دينية- سياسية؛ توظف فيها نصوص دينية تحدث عن نهاية التاريخ (الزمان) يقول البغدادي في أحد خطبه: "من بإمكانه الهجرة إلى ربوع الدولة الاسلامية ينبغي عليه فعل ذلك لأن الهجرة إلى دار الاسلام واجب شرعي" ثم يقول أيضا:" سارعوا أيها المسلمون إلى دولتكم، إنها دولتكم...هذه هي نصيحتي إليكم وإذا ما التزمتم بها فإنكم ستغزون روما وتملكون العالم إن شاء الله" يتضح من خلال هذه العبارات، دعوة البغدادي الشبيهة بالدعوة للأرض الموعودة التي دعت لها الحركة الصهيونية.

"تحاول "داعش" في عرضها للخلافة الجديدة تقديم صورة سياسية عصرية لها شبيهة بتلك التي عكسها الصهاينة الأوائل رغم أن كلمة الديمقراطية لا تمنها الدولة كما كان يثمنها مؤسسو لإسرائيل في أربعينيات القرن الماضي، فاليهود من كافة أرجاء العالم انضموا إلى الحركة الصهيونية في كفاحها ضد البريطانيين لإعادة فتح أرضهم

التاريخية "الوطن الموعود" الذي وعد الله بإعطائه إياهم، على حد زعمهم، لكي يسعون فيه إلى الخلاص. وكما يعتبر اليهود أرضهم الموعودة، تمثل الخلافة للمسلمين الدولة المثالية والامة المثالية ليسعوا فيها إلى الاخلاص الذي طالما انتظروه لقرون وعانوا فيها من العنصرية والاهانة والهزائم على يد العلوج؛ أي القوى الاجنبية وشركائها من المسلمين. وكما شيد نسخة معاصرة عن إسرائيل القديمة تضم كافة اليهود في العالم تنهمك "الدولة الاسلامية" في تشييد بلد مسلم يضم كافة السنة في القرن الواحد والعشرين، أو على الأقل هذا ما تقوله حملتها الدعائية"[1]

خاتمة

بناء على ما تقدم، فالخلافة ليست نظامًا سياسيًا، ولا شكلا من أشكال الحكم الإسلامي، وإنما هي مرحلة استثنائية، قام فيها الخلفاء بمهمة إكمال ما بدأه الرسول صلى الله عليه وسلم في نشر الدعوة والتوحيد، وبوفاتهم انتقل المسلمون إلى حقبة أخرى تعبر عن ظهور وولادة الدولة. من خلال المعنى اللغوي للخلافة ومدلولها القرآني، يتضح أن مدلولها الاصطلاحي يساوي على نحو ما مدلولها اللغوي، والتعبير عن القيادة /الرياسة السياسية في الاسلام، فيشار إليها بألفاظ أخرى، كما تحدثنا أيضا تمثلات "تنظيم الدولة الاسلامية" للخلافة، فانتهينا إلى أنها تعتبرها المعبر الشرعي عن السلطة السياسية في الاسلام؛ التي يجب-حسب رؤيتها- استعادتها بطريقة عنفية.

---

[1]- لوريتا نابوليوني "الدولة الاسلامية" وإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط، ط1، 2015م ص72و73بتصرف.

فضلا عن ذلك، تأسيس "دولة الخلافة" يدل عى تناقض صارخ بين مسمى دولة التي تعد عبارة حديثة ناجمة عن التأثر بالفكر السياسي الحديث، إلى جانب ذلك أن الدولة لم تكن لها تلك الأهمية التي يتحدث عنها المعاصرون الآن، بحيث لم يعد القرآن الكريم العرب أو المسلمين بدولة، ولم تأت فيه تفاصيل بناء دولة، ولكن وردت مبادئ وقيم، ولو افترضنا حديث القرآن الكريم عن الدولة، لكانت النتيجة دولة ثيوقراطية أو دينية، وهو ما يسعي إليه تنظيم "الدولة الاسلامية" في ظل واقع يختلف اختلافا كبيرا عن واقع المجتمعات القديمة. فحديثهم عن مسمى دولة الخلافة، هو حديث عن الدولة المستحيلة بحسب تعبير وائل حلاق؛ وهو الوصف الذي نعت به مقولة الدولة الاسلامية. لقد جاءت نشأة هذا التنظيم نتيجة فراغ شهدته المنطقة العربية والاسلامية؛ يتمثل في عدم الحسم في خياراته الكبرى، وفي تحديد مواقفه من شتى القضايا المعاصرة، هل يريد الدخول إلى العصر تحت يافطة الحكمة ضالة المومن أنى وجدها أخذ بها؟ أم يريد الانكفاء على الذات والبقاء في الدوائر المغلقة تحت يافطة الخوف على الهوية والمحافظة على الخصوصية؟ إن حالة التردد والانتظار ومراوحة المكان هذه، هي التي ولدت في عالمنا العربي ولاتزال فكر الأزمات وأزمة الفكر، وولدت لنا في نهاية المطاف نتوءات في الجسد العربي، من قبيل داعش ومن على شاكلتها.

المراجع:

✓ لوريتا، نابوليوني " **الدولة الاسلامية" وإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط**،ط1، 2015م.

✓ صافي، لؤي، **العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية**، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط3 بالمغرب(1422ه-2001م) ط 1. 2001 م.

✓ الشيخ، محمد، **فصل المقال فيما بين الدين واللاهوت من اتصال عند كارل شميث**، ضمن كتاب الدين والسياسة من منظور فلسفي، إشراف محمد المصباحي، منشورات عكاظ، 2011م.

✓ الناجي، أبو بكر، **إدارة التوحش أخطر مرحلة ستمر منها الأمة**، إصدار مركز البحوث والدراسات الاسلامية د.ت د ط.

✓ -الخطيب، معتز، **العنف المستباح: الشريعة في مواجهة الأمة والدولة**، دار المشرق القاهرة، ط1، 2017م

✓ الفرجاني، محمد الشريف، **السياسي والديني في المجال الاسلامي**، ترجمة محمد الصغير جنجار، منشورات مقدمات، الدار البيضاء، يناير 2008م.

✓ غليون، برهان، **نقد السياسة؛ الدولة والدين**، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط4، 2007م.

✓ السيد، رضوان، **الخلافة والملك دراسة في الرؤية الاموية للسلطة**، مراصد31، كراسات علمية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية،2016م.

✓ السيد، رضوان، **رؤية الخلافة وبنية الدولة في الاسلام**، مراصد28، كراسات علمية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، 2016م.

✓ الباقي، محمد فؤاد عبد الباقي، **المعجم المفهرس في ألفاظ القرآن الكريم**، دار الدعوة استنبول، 1990م.

✓ الفراهدي، **العين**، تحقيق محمد أحمد أيوب الاصلاحي، دار الغرب الاسلامي، ط1، 2002م.

روابط إلكترونية

✓ دواوين داعش بين هيكلية الدولة ومصادر لكسب المال

https://www.raqqa-sl.com/?p=2649 (29مارس2016)

✓ أبو هنية، حسن، **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية**، مركز الجزيرة (2014/11/23)

https://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411236 3816513973.html

✓ الريسوني، أحمد، **الخلافة على منهاج النبوة والخلافة على منهاج داعش**، (الثلاثاء 1435/9/10 هـ الموافق 2014/7/8)

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/7

✓ المقدسي، أبو محمد، عنوان رسالته:" **ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا**" منشور بموقع العرب اليوم (تاريخ نشرها 13رمضان 1435ه) وأيضا ينظر منبر التوحيد والجهاد).

"الهوية الأمازيغية
ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر:
مقاربة قانونية"

Research's title:

(Amazigh identity and purpose of building a national State in Algeria: a legal approach)

الدكتور: أوكيل محمد أمين[1]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مسار ترقية الهوية الامازيغية كأحد مكونات الهوية الوطنية في الجزائر، والتي جاءت نتيجة نضال طويل قادته الحركات والتنظيمات المدافعة عن اللغة والثقافية الامازيغية، والتي توجت بنيل الاعتراف الرسمي بالهوية الامازيغية من طرف الدولة وذلك عن طريق ترسيمها في الدستور. حيث بيّنت لنا هذه الدراسة اعتماد السلطة السياسية على الحلول الدستورية بشكل متدرج لمعالجة المسألة الأمازيغية وذلك منذ إقرارها في ديباجة دستور1996 حتى آخر تعديل له سنة 2016 والذي اعتبر الامازيغية لغة رسمية للدولة. كما سمحت لنا الدراسة باستنتاج فوائد دسترة الامازيغية باعتباره دعامة لاستكمال مسار بناء الهوية الوطنية للدولة في إطار ثوابتها الدستورية: الاسلام والعروبة والأمازيغية، وكذا

[1]- أستاذ محاضر، قسم 'أ' أستاذ بحث، مخبر فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر.

الحدود الواردة على الحل الدستوري والتي في مقدمتها تفضيل الموافقة البرلمانية دوما على حساب الاستفتاء باعتباره الوسيلة الأمثل لتجسيد الارادة الشعبية وتثبيت مكسب البعد الامازيغي في الهوية الوطنية للدولة.

الكلمات المفتاحية الهوية الوطنية، البعد الامازيغي، الموافقة البرلمانية، الدولة الوطنية، الثقافة الأمازيغية.

مقدمة:

لاتزال مسألة الهوية تثير الكثير من الجدل والنقاشات المتضاربة بشأن الفصل في مكوناتها الأساسية وتحديد نطاقها ومآلها، نتيجة التعدد الثقافي والتنوع اللغوي الذي تزخر به الجزائر. انعكست مسألة الهوية على مكانتها العضوية في المنظومة القانونية للدولة وعلى رأسها الدستور، لما له من إسهام وتأثير أساسي في منهجية تكريسها ومدى تفعيل مؤداها الحقيقي على أرض الواقع.

ولعلّ أهم مظهر مجسّد ومثير لإشكالية الهوية بامتياز في الجزائر، هو المسألة الأمازيغية، لما يحمله الفصل في هذه القضية من إشكالات متعددة وتداعيات متشابكة، تعبّر عن عمق المجتمع الجزائري وتطرح فيه سؤال الانتماء عبر تاريخه الطويل وتحوّلاته الاجتماعية المتراكبة، التي شكّل فيها الأمازيغ مكوّنا ثابتا في تركيبة السكان المحليين، وفاعلا محوريا في الاحتكاك بمختلف الحضارات المتعاقبة على ماضي الجزائر، والتعايش مع الأعراق المكوّنة لحاضره.

لمعالجة هذه القضية "الهوياتية" المحورية ومنحها المكانة المستحقة في نسيج المجتمع الجزائري، راهنت الدولة على الأخذ بسياسة تشريعية تقوم على الحلول القانونية المباشرة، وذلك بشكل متدرج من خلال اللجوء لمراجعة الوثائق الدستورية النافذة. حيث تم الاعتراف بالأمازيغية لأول مرة في الدستور، بعد مسار عسير تجاهلت فيه الدولة مرارا مطالب ترسيم الأمازيغية في وثائقها الدستورية منذ أول دستور لها في 1963، إذ سمحت المراجعة الدستورية لدستور 28نوفمبر 1996

المؤرخة في 10 أبريل 2002، ببروز المسألة الأمازيغية في القانون الأساسي للدولة الذي اعتبرها لغة وطنية بجانب اللغة العربية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

أعقب الاعتراف باللغة الأمازيغية في الدستور، تطور مهم في مسار سياسة التكريس الدستوري والقانوني للهوية الأمازيغية، جسّده التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 6 مارس 2016، والذي أقرّ بموجبه المؤسس الأمازيغية، علاوة عن كونها لغة وطنية، كلغة رسمية للدولة كذلك، وشدّد على إنشاء مُجمّع خاص بها يتبع رئيس الجمهورية يستند على أعمال الخبراء لترقيتها وتسهيل أطر تطبيقها.

ورغم التمكين القانوني الظاهر للأمازيغية في الدستور الطامح لترفيع مكانتها كلغة رسمية في البلاد، فإنّ التمعن في خلفية وسياق المراجعات الدستورية الدافعة لتكريسها، يكشف أنها جاءت نتيجة مسار عسير من النضالات الثقافية والمطالبات السياسية التي دفعت السلطة الحاكمة لاحتوائها وإعادة صياغتها في شكل حلول دستورية، وليس كخلاصة نقاش واسع وعميق مع شرائح المجتمع المختلفة والفاعلين السياسيين وقوى المجتمع المدني، أو باستشارة الشعب مباشرة.

فمسار دسترة الامازيغية تزامن إما مع سياق الاحتجاجات والمطالب الشعبية التي مست منطقة القبائل سنة2001، وكانت الدافع المباشر لاعتبارها لغة وطنية في التعديل الدستوري لسنة 2002، أو أنها جاءت كخطوة في مسار الاصلاحات التي تلت بروز الحراك العربي أو ما عرف ب "ثورات الربيع العربي"، والتي استبقت

الارادة السياسية تداعياته "السلبية"، بالتعجيل بالعديد من الاصلاحات الهادفة لتعزيز التمتع بالحقوق والحريات والانفتاح على القضايا الكلاسيكية العالقة في المجتمع، وأهمها المسألة الأمازيغية بترقية مكانتها كلغة رسمية في البلاد بموجب التعديل الدستوري ل2016.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية لتشخيص أسس ومدى نجاعة الحل الدستوري للمسألة الامازيغية في الجزائر، وأبعاد دسترتها والمكاسب التي حققها، والآليات الكفيلة بتجسيدها، وعلاقة ذلك كله بتحقيق مشروع الدولة الوطنية، وآفاق تكريسها الفعلي في راهن الممارسة، في ضوء الاشكالية التالية:

ما مدى توفيق الخيار الدستوري في معالجة المسألة الأمازيغية بجميع أبعادها الهوياتية والوطنية في الدولة؟

تتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية: ما هو مسار الهوية الامازيغية في الجزائر؟ وفيما يتمثل الحل الدستوري لها؟ وما مدى فعاليته في استكمال الهوية الوطنية للدولة؟ أم أنه مجرد واجهة شكلية ظرفية لمعالجة أزمة سياسية معقدة؟

للإجابة عن الاشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها، ارتأينا اعتماد خطة البحث التالية:

- **المبحث الاول:** مقاربة تأصيلية لمسار الهوية الامازيغية في الجزائر.

- **المبحث الثاني:** الاعتراف الدستوري والقانوني بالهوية الامازيغية وملامح بناء الدولة الوطنية.

- **المبحث الثالث:** تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الهوية الأمازيغية في بناء الدولة الوطنية.

المبحث الاول مقاربة تأصيلية لمسار الهوية الامازيغية في الجزائر

يقتضي تأصيل مسار الهوية الامازيغية في الجزائر استحضار السياق التاريخي الأصيل لبروز الامازيغ كسكان محليّين في شمال افريقيا، باعتبارها حاضرة لمكونات الهوية الامازيغية من أصل ولغة على مر التاريخ **(1)**، قبل أن تأخذ نسقا مغايرا بعد الاستقلال وتظهر كأزمة هوية أساسية للدولة الجزائرية، نتيجة سياسة التهميش والإقصاء الرسمي لها، وذلك كان سببا وعاملا مباشرا في تولد الحركات النضالية المنادية برد الاعتبار لها والاعتراف السياسي بها كأحد مكونات الهوية الوطنية للدولة **(2)**.

1-الهوية الأمازيغية: قراءة في المصدر واللغة

أ- الأصل والتسمية

ذهبت المصادر الكلاسيكية من لاتينية ويونانية إلى أن اسم "**أمازيغ** " قديم جدا، وكان معروفا حتى في العهد الفينيقي[1]، وتشير كلمة " **أمازيغ** " إلى الاسم

([1]) تتعدد الدراسات اللغوية والأنثروبولوجية بشأن أصل الامازيغية، حيث ورد بصيغ مختلفة أهمها "مازيس"، والتي ==

الذي يسمي به البربر أنفسهم ومؤنث أمازيغ هو **"تمازيغت"**، يطلق على المرأة وعلى اللغة كذلك، وهو المصطلح الرسمي الذي أقره المؤسس الدستوري في الجزائر [1]. أما أصل الأمازيغ فتتعدد وتتضارب الدراسات والأبحاث بشأن تأصيلها، ف **ابن خلدون** مثلا، يرى أنهم كنعانيون وهم أحفاد **"مازيغ بن كنعان بن حام"** الذي اشتقت تسميتهم من لقبه[2]. لكن علاقة الأمازيغية باللغات السامية، تبيّنه وجهة نظر باحثين يرون قدم الأمازيغية التي وجدت قبل 7آلاف سنة من الميلاد، مقارنة بالسامية التي ظهرت في الألفية الثالثة قبل الميلاد[3]. هذا الطرح يتقاطع نسبيا وإلى حد معين مع إلى ما ذهب إليه **"أحمد بوكوس"**، حين اعتبر بأن الأمازيغية لغة

أخذت صيغ عديدة أهمها "أمازيغ" أي الرجل الحر، الذي كان يطلق على سكان الشمال الافريقي قبل الاحتلال الروماني. كما أطلق الرومان اسم "البربر" على بلاد شمال افريقيا التي كانوا يحتلونها. راجع على سبيل المثال، في هذا الصدد:

مفيدة مقورة، " اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسة الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية "، مجلة البدر، المجلد10، العدد6سنة2018، ص.ص 632-633.

([1]) تنص المادة الرابعة من الدستور على: " **تمازيغت** هي كذلك لغة وطنية ورسمية."، قانون رقم 16-01 مؤرخ في6 مارس2016 يتضمن التعديل الدستوري في الجزائر، جريدة رسمية عدد14 مؤرخة في 7 مارس2016.

([2])يؤكد ابن خلدون حول الانتماء العرقي للأمازيغي من خلال قوله: " والحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم، أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح، كما تقدم في أنساب الخليقة، وأن اسم أبيهم "مازيغ"...". انظر في هذا الصدد:

شهرازاد ميموني، طيبي غماري، " البعد السوسيو تاريخي في مسألة الهوية الامازيغية: الموروث الثقافي رأس السنة يناير في منطقة الاوراس نموذجا"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد9، عدد1، جوان2018، ص.48.

([3]) انظر على سبيل المثال:

رفيق بن حصير، الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد6، جانفي2014، ص.177.

مستقلة من حيث العلاقة التاريخية الوراثية بالنسبة للغة العربية الفصحى، فيما تندرج العربية في إطار اللغات السامية.[1]

وعلى صعيد آخر فإنّ الاستناد إلى حفريات التاريخ اليوناني والاغريقي، تدّل على التأصيل لذلك الارتباط بين شعوب "**الليبو**" السكان الأصليين لشمال إفريقيا، والأرمن والفرس الرحالة، الذين كانوا سببا في تكوين الخليط البشري المكوّن للجنس البربري، وتجذّر الفرد النوميدي أو ما يسمى ب "**مازيس**" الذي يدل على الأصل "**م. ز. غ**" **(M.Z.G)** الثابت في تسميتهم (مازيغ)[2]، والمراد به الرجل النبيل أو الحر.

أما أصل كلمة "**البربر**" فيعتقد أنهمن صنيعة الرومان الذين قاموا بإطلاقه على الشعوب التي غزوها في شمال إفريقيا، لسبب وحيد هو اختلاف لغتهم وحضارتهم عنهم، أي كل من لا ينتمي للحضارة الرومانية فهو بربري [3]. غير أن التسمية الغالبة هي **الامازيغ**، وهذا ما ذهب إليه "**روم لاندو**"[4] في دراسته، حيث اعتبر

([1]) **أحمد بوكوس**، الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب، ط1، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2003، ص.15.

([2]) **نجلاء نجاحي**، "مسيرة الأمازيغية في الجزائر: بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي"، مجلة العلاّمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الخامس، ديسمبر2017. ص.369.

([3])وبشأن تسمية البربر، فإن للعلامة ابن خلدون قول فيها، وذلك بعد أن سمع رطانة الامازيغ ووعى تنوعها واختلافها، فقال: "ما أكثر بربرتكم"، والبربرة بلسان العرب هي اختلاط الكلمات غير المفهومة. انظر في هذا الخصوص:

شهرازاد ميموني، طيبي غماري، مرجع سابق، ص.49.

([4])نقلا عن: **نجلاء نجاحي**، مرجع سابق، ص.370.

بأنّ: " البربر لا يسمون أنفسهم كذلك، ولا يطلقون على أنفسهم اسما جامعا يضم جماعاتهم المختلفة، فبربر البادية يسمون أنفسهم **الامازيغ**، بينما يسمي بربر الأطلس أنفسهم **شلوح...**". كما يؤكد **ابن خلدون** على أصولهم فيقول: " هؤلاء البربر جيل ذو شعوب وقبائل تحصى،ولاتزال بلاد المغرب إلى طرابلس بل الإسكندرية عامرة بهم...".

ب-اللغة الامازيغية

يرتبط البحث في اللغة بأصل الامازيغ، لكن الغوص في أصول الانسان الأمازيغي هي مسألة سلالية واثنوجرافية مركبة ومعقدة جدا، يصعب ضبطها بشكل دقيق لتداخل عوامل عديدة في تحديد جذورهم التاريخية والاجتماعية، بيد أن أغلب الدراسات لا تنكر انتماءهم للأصل المحلي الافريقي، وبالضبط شمال افريقيا باعتبارهم بنية اجتماعية قديمة أساسها بلاد متوسطية أغلبها افريقية، تجمعها وحدة عرقية أثبتتها اللهجات البربرية، وهي لهجات مجزأة يستعملها الأمازيغ[1]. بحيث حافظ الأمازيغ على مر العصور على لغتهم الأصل، وظلت الأمازيغية لغة التداول والتواصل رغم إكراهات المستعمرين الذين مروا على بلاد شمال افريقيا والمغرب الكبير بالذات.

بيد أن كتابة الأمازيغية لم تكن بذات القدر من الرواج، حيث بقي خط "**التيفيناغ**" محدود الاستعمال، مقارنة بقوة التواصل الشفوي، لكن كتابته لم تنقطع

(1) نجلاء نجاحي، المرجع نفسه.

وهذا ما تؤكده الرقعة الجغرافية الشاسعة التي تشهد على وجوده من تخوم الحدود الجزائرية الليبية إلى أقصى الصحراء وامتدادا إلى المغرب الأقصى، ويستعمل خط التيفيناغ كذلك في النيجر وفي مالي، ولايزال الأمازيغ المعروفين **بالتوارق** يستعملونه ليومنا هذا، فيما تعتبره الجزائر كتراث ثقافي وحضاري، وتحرص على تطويره وإثرائه، بينما تم اعتماد الكتابة الامازيغية بصفة رسمية في المغرب سنة2003.(1) ويتفرع عن اللغة الامازيغية ككل ما يقارب 11 لهجة تتحد في القاعدة اللغوية المشتركة، بحيث يمكن للناطق بإحدى اللهجات أن يتقن اللهجات الاخرى ببساطة(2).

2-الأمازيغية وأزمة الهوية في الجزائر: من الدفاع عن الحقوق اللغوية إلى المطالبة السياسية

استعادت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال السيادة الرسمية والقانونية على كل كيانها المادي والمعنوي، لكن بقيّت الأمازيغية الجزء الأبرز المغيّب من مكونتها الثقافية وثوابتها اللامادية عن سياسة الترسيم. فالأمازيغية ظلّت محافظة على كيانها كلغة للتخاطب اليومي والتواصل الشعبي بعد الاستقلال (3)، لكن ذلك لم يشفع لها

---

(1) **رفيق بن حصير**، مرجع سابق، ص.ص-178-177.

(2)المرجع نفسه.

(12)الامازيغية من أقدم اللغات المتداولة في منطقة المغرب الكبير، ويمثل مجموع الناطقين بالأمازيغية في الجزائر حوالي28 بالمائة من مجموع سكان الجزائر ككل، ويتوزع اللسان الامازيغي على مناطق جغرافية مختلفة، أهمها **القبائلية** وتتمركز في مناطق القبائل الكبرى والصغرى وتشمل ولايات "تيزي وزو"، "بجاية"، ومناطق من ولايات كل من "البويرة" و"بومرداس" و"سطيف" و"برج بوعريريج"، **والشاوية** وتتمركز في مناطق "الاوراس" و"النمامشة" وتشمل ==

بأن تجد سبيلا للاعتراف الرسمي، رغم كونها تعبّر عن عمق المجتمع الجزائري، وتاريخه العريق الذي جسّده الوجود الامازيغي المسهم في تماسك بنى المجتمع من خلال صلابة التشبث بمقومات المواطنة والتعلق بالأرض والتاريخ، مما شكّل سدا منيعا في مواجهة جميع ضروب الادماج وطمس الهوية التي مارسها الاحتلال الذي عرفته الجزائر لاسيما الفرنسي(1). وعلى هذا الأساس شكلّ الموقف الرسمي من القضية الأمازيغية بعد الاستقلال، المفضّل للخطاب الإيديولوجي المتجاهل للأمازيغية: " أزمة هويّةحقيقية"، كانت دافعا مباشرا وطبيعيا في تولّد المطالبات الشعبية الرامية للدفاع عن الهوية الأمازيغية ووقف محاولات تجاوزها أو التنّكر لها، باعتبارها مكونا ثابتا في المجتمع الجزائري وجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة.

إنّ تأصيل مسار النضال من أجل التمكين للأمازيغية في الجزائر بعد الاستقلال يمرّ بمحورين مركزيين:

ولايات "باتنة"، "خنشلة"، "قالمة"،"أم البواقي" و"سوق أهراس" ومناطق من ولايتي "تبسة" و"بسكرة"، و**الميزابية** وتشمل ولاية "غرداية"، و**التارقية** وتتمركز في الجنوب الكبير،و**الشلحية** وتشمل مناطق مختلفة من "تيبازة" إلى "وهران". راجع أكثر في هذا الصدد:

نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص.373.

(13) **مفيدة مقورة**، مرجع سابق،ص.635.

أ- المحور الاول: المطلب اللغوي

يرتكز على المطالبة بالحقوق الثقافية واللغوية، يعود إلى لحظة الاستقلال وما صاحبها من انسياب لأسئلة الهوية. سؤال الهوية الذي طُرح بقوة بعد خروج المحتل الفرنسي كان سؤالا ينفتح على الأبعاد الدينية واللغوية والحضارية وكان مؤديا أيضا إلى بحث سبل بناء الدولة الوطنية(1) .وفي هذا السياق بالذات، انبرت للوجود القضية الأمازيغية، وكانت بمثابة ردة فعل على الخطاب الهوياتي الرسمي المنتهج من طرف الفاعل السياسي في الجزائر، والذي كان يلقي شعارات وطنية عروبية إسلامية، اعتبرت من قبل الناطقين باللغة الأمازيغية إقصاءً أو نكرانا لدورهم ولحضورهم وتجنّيا على انتمائهم الوطني. بحيث ظهرت اللغة الامازيغية كوسيلة للمقاومة الثقافية ببروز رعيل أول من المناضلين أسسوا لحركة الحريات الديمقراطية أبرزهم "إيدير أيت عمران" و"حسين أيت أحمد" وغيرهم...(2).

يعد الربيع الأمازيغي مناسبة مهمة في مسار النضال الأمازيغي، فأحداث مدينة "تيزي وزو" في أبريل 1980، والتي حملت لاحقا توصيف "الربيع الأمازيغي"، تعد دلالة قطعية عن التصادم السياسي والمجتمعي الحاصل بين شريحة واسعة من الشعب الجزائري في منطقة القبائل وبين السلطة الرسمية، التي تحمّلت وزر

(14) **عبد الجليل معالي**، "المسألة الأمازيغية في المغرب العربي: حقوق لغوية أم دعوات انفصال"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4أبريل2017، السنة39، العدد10592، ص12، متوفر على الرابط التالي:
https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000.pdf#page=12
تاريخ الاطلاع عليه: 16-03-2019.

(15) **نجلاء نجاحي**، مرجع سابق، ص372.

التنّكر لمكون جوهري من مكونات الأصول التاريخية والهوياتية للبلاد، وأقصت الأمازيغ،في أن أصرّت على برامج التعريب وعلى عدم ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية(1). بحيث كانت أحداث الربيع الامازيغي الايذان الفعلي لبوادر بروز الامازيغية كلغة ثانية للدولة، وبداية مسلسل التصالح مع مكونات الهوية الوطنية في الجزائر. بدأ مسار التكريس اللغوي من خلال المطالبات التي تقدمت بها العديد من التنظيمات المدنية أبرزها الحركة الثقافية البربرية (M.C.B)إلى جانب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(R.C.D)، من أجل تدريس اللغة الامازيغية في البرامج التربوية الوطنية. هذا المطلب قد استجاب له الرئيس "زروال" سنة1995، وأنشأ في سياقه المحافظة السامية للغة الامازيغية(2).

ب- المحور الثاني: الطرح السياسي

المحور الثاني لمسيرة الامازيغية في الجزائر كرّسه الانتقال الهوياتي النوعي في منهجية الدفاع عن القضية، والتي انطلق الفعل النضالي بشأنها وكل الاحتجاجات ومساعي الحركات المطلبية الرامية للدفاع عنها من الفضاء اللغوي والثقافي، قبل أن تنفتح على المطالبات السياسية التي تتجاوز هدف التجسيد اللغوي - الذي يعد رافدا من روافد الهوية الوطنية فقط-[3]،فالمطالب الأمازيغية أضحت واضحة ومحددة وأكثر

(16) نقلا عن:

عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص.12.

(17) مرسوم رئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي1995، يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الامازيغية، جريدة رسمية عدد 29 مؤرخة في 28 ماي 1995.

[3])) **عبد الجليل معالي**، مرجع سابق،ص.12.

عمقا وبعدا، نخلافا للعقود السابقة التي كان مطلب "ترقية اللغة الأمازيغية" مهيمنا على جميع المطالبات[1]، أصبحت المطالب محددة بالاعتراف السياسي بالقضية وبضرورة منحها بعدا "ساميا"، وذلك عن طريق ترسيم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في إطار القانون الأساسي الأسمى للدولة،وهذا ما تحقق فعلا من خلال دسترة البعد الامازيغي في ديباجة دستور1996، ثم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في تعديل دستور 2002بعد أحداث 2001 المأساوية، ليتم ترفيعها للغة رسمية للدولة بعد التعديل الدستوري ل2016.

المبحث الثاني: الاعتراف الدستوري والقانوني بالهوية الامازيغية وملامح بناء الدولة الوطنية

حرّكت المطالبات والمساعي السياسية المنادية بالاعتراف بالثقافة والهوية الأمازيغية الإرادة السياسية العليا في الدولة، والتي استجابت لمطالب الترسيم من خلال دسترة الهوية الأمازيغية بوتيرة متدّرجة في الوثائق الدستورية للدولة، **(1)** رافقها سن آليات مؤسساتية خاصة بتجسيد محتوى النصوص المكرسة في الدستور المجسّمة لمكانة الامازيغية في هوية الدولةالوطنية **(2)**.

(19) مرجع نفسه.

1-التكريس التدريجي للهوية الامازيغية في الوثائق الدستورية للدولة

أ- البعد الامازيغي كجزء من الهوية الوطنية في دستور1996

اقترن أول ظهور رسمي للهوية الامازيغية في منظومة الدولة الجزائرية المستقلة، بإقرار دستور1996[(1)]،حيث جاء في نص الفقرة الرابعة من ديباجة الدستور: "كانت ثورة نوفمبر نقطة تحول فاصلة في تقرير مصير الجزائر وتتويجا لمقاومة ضروس، واجهت بها الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الاسلام والعروبة والامازيغية، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها." شكّلت هذه الفقرة من الديباجة قطيعة نهائية مع ردح طويل من الزمن تنّكرت فيه الدولة الرسمية لأحد ركائز هويتها الوطنية، مما عدّ بمثابة مصالحة سياسية مع الذات والتاريخ [(2)].

وعلاوة عن الدلالة الرمزية التي أتى في سياقها ترسيم البعد الأمازيغي كمكوّن أساسي لهوية الدولة، وذلك بإقراره في ديباجة الدستور لما تحمله هذه الأخيرة من اعتبارات شكلية وقيّمية كونها خلاصة المبادئ الأساسية التي تحكم الدولة والمجتمع والعقيدة السياسية لقانونها الأساسي، فإنّ الاعتراف الدستوري ذاته يجسّد إحقاقا لمسار الدفاع عن الهوية في الجزائر، الذي ترجم تراكمات مثقلة بالنضال الثقافي

(20) دستور28 نوفمبر1996، جريدة رسمية رقم76 مؤرخة في 8 ديسمبر1996.

(21) **مفيدة مقورة**، مرجع سابق، ص638.

والمطالبات السياسية [1] الهادفة للاعتراف بمكانة الأمازيغية كجزء في كيان الدولة الهوياتي منذ لحظة الاستقلال حتى سن الدستور المذكور.

ب-ترسيم الامازيغية كلغة وطنية

لم يقف مسار الاعتراف السياسي بالهوية الامازيغية عند إقرار البعد الامازيغي كمكون للهوية الوطنية في الدستور، بل فرضت احتجاجات النضال من أجل الهوية الامازيغية، ضرورة الاستجابة لمطالب الاعتراف باللسان الامازيغي كمكون أساسي في الهوية الوطنية للدولة، كونه أداة التخاطب والتواصل الشعبي ودليل ثقافة متجذرة وعريقة في المجتمع الجزائري. جاء الموقف الرسمي من احتجاجات 2001 الدامية[2] في صيغة اعتراف مباشر باللغة الامازيغية كلغة وطنية في البلاد، حيث أقرّ التعديل الدستوري المؤرخ في أبريل2002[3]، في نص المادة 3 مكرر منه على أنّ: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني."

---

(22) **نجلاء نجاحي**، مرجع سابق، ص 372.

(23)المقصود بها الاحداث التي عرفتها منطقة القبائل إثر قتل الشاب "قرماح ماسينيسا" في ثكنة للدرك في جوان2001، والاحتجاجات المتكررة التي تولدت عنها المطالبة باستعادة مكانة الامازيغية كلغة وطنية، انظر في هذا الخصوص:

عبد الكريم مختاري، "التعديلات الدستورية الجزائرية: وصفات علاجية لازمات سياسية"، مداخلة مقدمة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي19و20ديسمبر2012، ص.6.

(24) قانون رقم02-03 مؤرخ في 10أبريل2002، يتضمن العديل الدستوري، جريدة رسمية رقم25 مؤرخة في 14 أبريل2002.

اللافت أنّ المؤسس الدستوري قد حرص على ربط الاعتراف باللغة الامازيغية بمرجعتيها الوطنية (اللغة المستعملة عبر التراب الوطني)(1)، وليس التاريخية ككل، اعتبارا لكون الثقافة الامازيغية الاصل هي نتاج الوجود الأمازيغي عبر مر التاريخ في شمال إفريقيا ككل وليس الجزائر فقط. برّر المجلس الدستوري دسترة اللغة الامازيغية عند موافقته على مشروع التعديل الدستوري(2)، بأنه دعامة لاستكمال الهوية الوطنية: "واعتبارا أن دسترة **تمازيغت** كلغة وطنية بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني موضوع مشروع التعديل، كونها عنصر من عناصر الأمازيغية التي تشكل إحدى مكونات الهوية الوطنية المذكورة في نص المادة الثامنة من الدستور، والواردة ضمن المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري المبينة في ديباجة الدستور، يعد تدعيما للمكونات الأساسية للهوية الوطنية وهي الاسلام والعروبة والامازيغية."

(25) "هذا الطرح المؤطر للهوية الامازيغية في إطار الدولة الوطنية في الجزائر يتوافق مع الوضع في المغرب كذلك، حيث هناك من يرى أن الجهود التي بذلتها المملكة والمعهد الملكي للغة والثقافة الامازيغية تسعى من أجل ربط اللغة والثقافة الامازيغية بالخصوصية الوطنية للدولة في المغرب، وضمان عدم استغلالها في مزايدات سياسية أو تاريخية أخرى من قبيل ربط مصير الهوية الامازيغية في المغرب بنظيرتها في الجزائر أو النظر في القضية الامازيغية كقضية واحدة في المغرب الكبير"، انظر في هذا الخصوص:

ادريس الكنبوري، "التوتر السياسي والثقافي في المسألة الامازيغية"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4أبريل2017، السنة39، العدد10592، ص12، متوفر على الرابط التالي:

https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000.pdf#page=12

(تاريخ الاطلاع عليه: 19-03-2019.)

(26) رأي رقم01، مؤرخ في 3أبريل2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 22 مؤرخة في 3أبريل2002.

ت-دسترة الامازيغية كلغة رسمية للدولة

تتوج مسار الاعتراف الرسمي بالهوية الامازيغية في الجزائر باستجابة السلطات العليا في الدولة لمطالب ترقية اللغة الامازيغية إلى لغة رسمية على غرار اللغة العربية. وهو ما انعكس من خلال التعديل الدستوري المؤرخ في 6مارس2016[1]، والذي أقرّ اللغة الامازيغية كلغة رسمية في البلاد، حيث نصت المادة الرابعة من الدستور على: "**تمازيغت** هي كذلك لغة وطنية ورسمية." كما جاء في سياق هذا النص كذلك[2]، إنشاء مجمع (أكاديمية) للغة الامازيغية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، يتولى توفير الظروف المناسبة لتجسيد اللغة الامازيغية كلغة رسمية للدولة لاحقا. على هذا الأساس يبدو أن الجزائر قد تكيّفت مع مخرجات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، في أن لبّت المطلب الجوهري لحركات النضال من أجل الهوية الامازيغية، جسّدته محطات الاعتراف التدريجي بها في الوثائق الدستورية للجمهورية إلى أن نالت مكانة رسمية سامية في القانون الأساسي للدولة.

2-أدوات تجسيد دسترة الأمازيغية في إطار استكمال الهوية الوطنية

أ- إحداث هياكل لترقية وتطوير اللغة الامازيغية

شكّل إنشاء المحافظة السامية للغة الامازيغية سنة 1995 أول خطوات "ترسيم" الهوية الامازيغية في كيان الدولة. تجسّد هذا الاعتراف السياسي والقانوني

(27) قانون رقم16-01 مؤرخ في 6مارس2016، يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد14 مؤرخة في 7 مارس2016.

(28) حسب نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الدستور، مرجع نفسه.

من الدولة باللغة والثقافة الامازيغية في الجزائر بتأسيس أول هيكل رسمي وطني يُعنى خصيصا باللغة الامازيغية، وهو ما يمكن اعتباره قرينة بأحقية ترقيتها ورد الاعتبار لها وفق ما نصت عليه المرسوم الرئاسي 97-147 المنشئ لها (1)، من جهة، ومن جهة ثانية يمكن اعتبار تحوّل الموقف الرسمي في التعاطي مع القضية الامازيغية، محاولةً لاستيعاب المطالب الأساسية المتصلة بسؤال مقومات الهوية الوطنية وهيكلتها في إطار مؤسسات الدولة. هذه الفرضية تتأكد بتفحص المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي السالف الذكر، الذي حدد هدفين أساسين من وراء إنشاء المحافظة، هما:

- ترقية الأمازيغية ورد الاعتبار للغة الامازيغية باعتبارها أحد أسس الهوية الوطنية.

- إدخال الامازيغية في منظومة التربية والاتصال.

فمهمة المحافظة السامية كمؤسسة رسمية للدولة ينصب على ترقية وإدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في النسيج التربوي والاجتماعي الجزائري، وذلك بإعداد ومتابعة البرامج والمخططات الخاصة برد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية بالتنسيق مع القطاعات التربوية والاعلامية المعنية ومرافقة نشاطاتها (2)، وهو ما تحقق فعلا من

---

(29) تنص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي1995 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الامازيغية، على: "**نشأ هيكل يسمى المحافظة العليا للأمازيغية، يكلّف برد الاعتبار الامازيغية وبترقية اللغة الامازيغية.**" مرجع سابق.

(30) **بحيث** تنص المادة 5 من المرسوم الرئاسي 95-147 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية على: "تكلّف المحافظة السامية في إطار نشاطاتها للاتصال بالقطاعات المعنية للقيام بإعداد المخططات السنوية ومتعددة

==

خلال تدريس اللغة الامازيغية في المناهج التعليمية، وكذا تخصيص نشرات إعلامية وقنوات خاصة تبث بالأمازيغية.

وعلاوة عن نشاطها في ترقية الثقافة الامازيغية نسجل نجاح المحافظة في تحقيق مكتسبات متعددة للقضية الأمازيغية [(1)]، أهمها اقتراح الاعتراف بها رسميا في مشروع تعديل الدستور عام 2016 الذي أقرّ الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، وأتبع ذلك بالنص على إنشاء مَجمَع (أكاديمية) وطنية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، يتولى توفير الظروف المناسبة لتجسيد اللغة الامازيغية كلغة رسمية للدولة لاحقا.

وهكذا نلمس سعي الدولة في العمل على "دسترة" هيكل جديد للإشراف على تأطير الجانب اللغوي والثقافي للأمازيغية باعتبارها جزء أساسي في الهوية الوطنية للدولة. وفي هذا الصدد أوضح السيد "الهاشمي عصاد" المحافظ السامي للمحافظة السامية للأمازيغية في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية [(2)]، "أنّ إنشاء "الاكاديمية" من شأنه تقديم الاضافة للمحافظة السامية للغة الأمازيغية"، مؤكدا أن المحافظة ستكون لها علاقة تكاملية وانسجام تام مع "الاكاديمية" من أجل العمل على التحسين التدريجي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية والتعليم العالي.

السنوات لإدخال الامازيغية في برامج التعليم ولترقية مكانتها وإدخالها في منظومة الاعلام". مرجع سابق.

(31) للتفصيل أكثر في هذا المجال، انظر:

نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص.ص 375-374.

(32) تصريح السيد "هاشمي عصاد"، لوكالة الانباء الجزائرية، الخميس 2نوفمبر2018، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aps.dz/ar/algerie/61969-2018-11-01-12-11-15 تاريخ الاطلاع عليه: 22-3-2019

يعتبر المجمع الوطني للغة الامازيغية هيئة وطنية ذات طابع علمي يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، مهامه واضحة من خلال القانون العضوي رقم 18-17[(1)]. وللإشارة، فإن القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية يحدد مهام وتشكيلة وتنظيم وسير هذه الهيئة الموضوعة لدى رئيس الجمهورية، والتي نصت على إنشائها المادة 4 من الدستور المعدل سنة 2016 السابق بيانها أعلاه. ويتكون المجمع من 50 عضوا على الأكثر يتم انتقائهم من بين الخبراء والكفاءات المثبتة في علوم اللغة والمجالات التي لها علاقة باللغة الامازيغية والعلوم ذات الصلة، وسيكون للمجمع مجلس ورئيس ومكتب ولجان متخصصة. ويتولى المجمع على الخصوص جمع الرصيد الوطني للغة الامازيغية بكل تنوعاتها اللسانية، والعمل على المحافظة على التراث اللامادي للثقافة الأمازيغية [(2)]، وتوحيدها على كافة مستويات الوصف والتحليل اللساني، وكذا إعداد قاموس مرجعي للغة الأمازيغية. وهو قاموس معيار يستند على اصدارات المحافظة من قواميس موضوعاتية.

ويعد المجمع الوطني المرجعية الرسمية في مسألة الهوية الامازيغية في الدولة، والجهاز التقني الذي تعتمده الدولة في مسألة تعميم اللغة الامازيغية واستكمال مسار تثبيتها في الهوية الوطنية. وسبق رئيس الجمهورية خلال مصادقة مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 5 يونيو 2018على القانون العضوي الخاص بإنشاء المجمع الوطني

(33) قانون رقم18-17 مؤرخ في 2سبتمبر2018، يتعلق بالمجمع الجزائري للغة الامازيغية، جريدة رسمية عدد54 مؤرخة في 5سبتمبر2018.

(34) حسب المادة6 من القانون العضوي18-17المتعلق بالمجمع الوطني للغة الامازيغية، مرجع سابق.

السابق الذكر [1]أن أكدّ على: "تمازيغت اللغة الوطنية والرسمية التي تعمل الدولة لترقيتها، مثلما نص عليه الدستور، هي اليوم في حاجة إلى إسهام الكفاءات الوطنية في هذا المجال من أجل أن تطور ضمن المجمع الأدوات والقواعد التي تسمح بزيادة استعمال وإشعاع هذه اللغة، التي هي جزء لا يتجزأ من هويتنا الوطنية".

ب- إدماج اللغة الامازيغية في المناهج التعليمية

عملا بالمهام المنوطة بالمحافظة السامية للغة الامازيغية المتعلقة بإدراج اللغة والثقافة الامازيغية في المناهج التدريسية كما حددها المرسوم الرئاسي 95-147 السالف ذكره، وبعد دسترة اللغة الامازيغية كلغة وطنية للدولة سنة2002، عملت الدولة على تعميم تدريس اللغة الامازيغية بالتدريج في العديد من المؤسسات التربوية، وتقاسم هذا العبء مع المحافظة السامية للغة الأمازيغية، وزارة التربية الوطنية [2]، وذلك من أجل إعادة إحياء اللغة وإشاعة استعمالها في المدارس الوطنية. اللافت في أمر تعميم الامازيغية أنه لم يشمل الناطقين بها فقط، حيث ثمة من المتعلمين من الاصول العربية الذين يتواصلون باللغة العامية والذين سجلوا رغبتهم في تعلّمها.

تعتبر سياسة تعليم اللغة الامازيغية نتيجة مباشرة لدسترة الامازيغية باعتبارها خطوة أساسية لاستكمال الهوية الوطنية للدولة، فلا يمكن إنكار أثر العامل السياسي في تعميق مسألة الاعتراف بالبعد الامازيغي كمكّون أساسي للهوية والثقافة الوطنية،

(35) بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 5 يونيو2018، متوفر على الرابط:

http://www.el-mouradia.dz/arabeK /president/activites/presidentacti.htm

تاريخ الاطلاع عليه:19-03-2019.

(36) **نجلاء نجاحي**، مرجع سابق، ص.375.

حيث سمحت هذه "السياسة اللغوية" في إخراج الأمازيغية من عمق الموروث التراثي والشعبي والدفع بها إلى معانقة نهج العلم والعصرنة، وهو ما جسّده نية الانتقال من طور المحادثة إلى المكاتبة تدريجيا. هذا الانتقال النوعي والتدّرجي ساعد على منح اللغة الامازيغية مكانتها في المجتمع الجزائري كلغة وطنية، لتتجاوز بذلك المعتقد الكلاسيكي الجمعي الذي اعتاد على حصرها في المناطق الناطقة بها فقط[1].

وحسب السيد "عصاد"، المحافظ السامي للغة الأمازيغية، فإنّ سياسة تعميم تدريس هذه الأخيرة يتطلب الوقت والامكانيات والتأطير اللازم مع انتهاج "مبدأ التدريج"[2]. مع الإشارة أن تدريس اللغة الامازيغية وصل الى 43 ولاية مع الدخول المدرسي 2018-2019من إجمالي 48 ولاية مشكّلة للقطر الوطني [3] منذ تاريخ الاعتراف بالبعد الامازيغي في الهوية الوطنية للدولة في الدستور العام 1996.

---

(37) **مفيدة مقورة**، مرجع سابق، ص.635.

(38) تصريح السيد "هاشمي عصاد"، لوكالة الانباء الجزائرية، الخميس 2نوفمبر2018، مرجع سابق.

(39) انطلق مسعى تدريس اللغة الامازيغية في 16 ولاية العام 1996 ثم وصل إلى الحد المذكور أعلاه، وتجب الإشارة أن مجالات تعميم الامازيغية في إطار سياسة الدولة لاستكمال الهوية الوطنية لم تقتصر على تدريسها في المؤسسات التعليمية فقط، حيث تم اعتماد نظام تكوين في التعليم العالي عن طريق استحداث ليسانس في الأمازيغية وهذا ابتداء من 1996 مع إعداد دراسات ما بعد التدرج. انظر أكثر في هذا الصدد:

نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص.372.

وفضلا عن إدماج اللغة الامازيغية في الجانب التعليمي، تتوج مسلسل مسار تثبيت الهوية الوطنية بالاعتراف بغرّة "يناير" في التقويم الأمازيغي (المصادف ل12 جانفي في التقويم الميلادي) كعطلة مدفوعة الاجر ابتداء من سنة2018.انظر:

شهرازاد ميموني، طيبي غماري، مرجع سابق، ص.52.

المبحث الثالث: تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الهوية لأمازيغية في بناء الدولة الوطنية

لئن قطعت الجزائر مرحلة لا بأس بها في مسيرة الاعتراف باللغة والثقافة الامازيغية باعتبارها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة، وذلك أن استجابت لأهم المطالب ذات الدلالة الرمزية والشرعية للقضية الامازيغية وهو الدسترة، فإنّ مراجعة السياق العام الذي رافق مراحل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية باعتبارها أحد أركان الهوية الوطنية للدولة، يكشف العديد من النقائص والحدود التي شابت حيثيات وظروف وإجراءات لجوء الدولة لاستعمال الحل الدستوري للأمازيغية، الأمر الذي من شأنه الانتقاص من مكانتها الدستورية السامية باعتبارها أحد مقومات الهوية الوطنية(1)، وذلك بالرغم من كون "خيار" الاعتراف الدستوري يبقى أهم الحلول الممكنة لتثبيت المكانة الحقيقية للأمازيغية في سياق استكمال الهوية الوطنية للدولة (2).

1- الدسترة: حل قانوني أم حيلة سياسية؟

تمحورت أهداف الحركات النضالية من أجل الهوية الامازيغية ومطالبها الأساسية حول هدف مركزي هو الاعتراف الرسمي بالثقافة واللغة الامازيغية، وبالرغم من أن المطلب الدستوري لم يكن أصلا أساس المطالب، فإنّ السلطة فضّلت "المخاطرة" باللجوء إليه مباشرة كأداة لتسوية وحسم ملف المسألة الامازيغية، وذلك بترسيمها عن طريق إدخال تعديلات دستورية. فهل كان الحل الدستوري كافيا وملبيّا لتثبيت البعد الامازيغي في هوية الدولة الوطنية؟؟ وهل اعتماده ينم عن

اقتناع السلطة فعليا بحقيقة وعدالة المطالب أم هو أداة سياسة لاحتواء أزمة الهوية؟؟

أ- التعديلات الدستورية ومسألة الامازيغية: "وصفات دستورية لأزمة الهوية الوطنية"

المتتبع لسياق التعديلات الدستورية في الجزائر لا يجد عناء كبيرا في استنتاج تزامنها مع الازمات والحوادث الطارئة. فغالبا ما تُجبَر السلطة التنفيذية تحت وطأة ضغط الأزمات الوطنية إلى المبادرة بالحلول الدستورية من أجل السيطرة على الوضع المتوتر القائم. وفي هذا الصدد فإنّ مسار دسترة الامازيغية مرّ كله بأحداث وأزمات وطنية.

فظهور الامازيغية لأول مرة في ديباجة دستور 1996 لم يتحقق بطريقة سلسة، وإنما سبقته موجة عارمة من الاحتجاجات قادتها الحركات والجمعيات المناضلة من أجل الهوية الامازيغية، وبلغت ذروتها بمقاطعة الدراسة على جميع مستويات التعليم في منطقة القبائل أي الولايات التي يتمركز فيها الامازيغ بقوة ك:"تيزي وزو" و"بجاية" و"البويرة"، حيث أقدمت هذه الحركات إلى إعلان ما عرف آنذاك ب "السنة البيضاء" كوسيلة للضغط على الحكومة[1]، الأمر الذي

---

(40) أبرز الحركات الأمازيغية المنادية للمقاطعة هي "الحركة الثقافية البربرية"(M.C.B)، التي أعلنت الدخول في إضراب شامل في منطقة القبائل والامتناع عن الالتحاق بمقاعد الدراسة في كل أطوار التعليم مع بداية الموسم الدراسي1994-1995، والذي شكّل في النهاية انقطاعا تاما عن الدراسة لمدة سنة كاملة سميت بالسنة البيضاء. انظر في هذا الخصوص:

على موزاوي: "ارتباط الحركة الامازيغية بالنضال السلمي في الجزائر"، مقال منشور في موقع "الحوار المتمدن" بتاريخ:

==

دفعها فعلا للاعتراف سنة 1996 بمطلب الهوية الامازيغية كأحد الثوابت الاساسية للهوية الوطنية في نص الفقرة الثامنة من ديباجة دستور1996.

وبالرجوع للأحداث التي سبقت التعديل الدستوري المؤرخ في 15أبريل2002 الذي أقرّ الامازيغية كلغة وطنية للدولة، فقد كانت الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة القبائل السبب الرئيس لتعديل المادة 03 من الدستور سنة 2002 في خطوة غير منتظرة [1] بفعل الأحداث الدامية التي وقعت بعد وفاة الشاب **ڤرماح ماسينيسا** مقتولا بالرصاص داخل ثكنة للدرك الوطني في منطقة "بني دوالة" بولاية "تيزي وزو"، لتأخذ القضية أبعاداً جدّ خطيرة مست الوحدة الوطنية في الصميم[2]، استدعت تدخل السلطة فورا للاستجابة ولو جزئيا لمطالب المنطقة التي كان على رأسها دسترة اللغة الامازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية ورحيل مجموعات الدرك الوطني[3]. وكانت الاوضاع قد استمرت طويلا في

17-01-2018، متوفر على الرابط التالي:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=586296&r=0 (تاريخ الاطلاع عليه:15 -03-2019).

(41) تكمن غرابة هذه الخطوة في كون موضوع التعديل يمس بالمادة 212 من الدستور التي تمنع أي تعديل يمس بمكانة اللغة العربية كما سنبينه لاحقا في متن الصفحة رقم16.

(42) في الحقيقة، كان المساس بالوحدة الوطنية كان من الجانبين، فالسلطة تعاملت مع المحتجين كمراهقين تحركهم "**أياد أجنبية**" كما وصفهم وزير الداخلية السابق السيد **نور الدين يزيد زرهوني**، وتبعه في ذلك النواب الموالون للسلطة عند مناقشة البرلمان للوضعية في المنطقة. ومن جهة المحتجين، ظهر منهم جناح راديكالي، يطالب بالاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل، راجع أكثر في هذا الخصوص: **عبد الكريم مختاري**، مرجع سابق، ص.06.

(43) بالنسبة لمسألة اللغة الامازيغية، فقد تم كما أسلفنا دسترتها باعتبارها لغة وطنية فقط، قبل ان تصير لغة رسمية لاحقا بموجب التعديل الدستوري ل2016. أما مسألة الدرك الوطني فتم إزالة الثكنات من المناطق الحساسة فقط مثل بني دوالة وعزازڤة في ولاية تيزي وزو، والقصر وآقبو في ولاية بجاية، ضمن ما أسمته السلطة آنذاك "إعادة انتشار وحدات الدرك الوطني". هذا بالإضافة إلى التغافل عن مطالب أخرى في خطوة لإضفاء الشرعية على العصيان المدني

==

الاحتقان سيما بعد أن خرج الامازيغ في مظاهرات عارمة في الجزائر العاصمة في 14 جوان2001، وبعدها تنازلت الدولة(1) بإدخال تعديل دستوري عن طريق موافقة البرلمان، يجعل الامازيغية لغة وطنية، وبذلك تم احتواء استفحال أزمة الهوية الوطنية بواسطة اللجوء إلى "الملاذ" الدستوري.

أما التعديل الدستوري الاخير المؤرخ في 6 مارس 2016، والذي أقر الأمازيغية لغة رسمية للدولة، فقد طبعه سياق خاص اقترن بمخرجات "الثورات العربية"، حيث تعود أبرز دوافع ترسيم الأمازيغية بشكل صريح، إلى خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة المؤرخ في 15أفريل2011(2)، الذي طرح ضرورة التعجيل بإدخال إصلاحات واسعة في منظومة الحكم ككل وفي مقدمتها القانون الأساسي للدولة، في محاولة لاستباق تداعيات الحراك العربي وتفادي الارتدادات الخطيرة أو

أهمها الامتناع عن دفع فواتير الكهرباء والغاز لمدة سنتين لكل منطقة القبائل. انظر:

عبد الكريم مختاري، المرجع نفسه.

(44) لعل من نافلة القول التذكير بأن رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة"، قد أقر في تجمع رسمي عام1999 في منطقة "تيزي وزو" أهم ولاية للامازيغ في الجزائر، وبكل تحدّ أن الامازيغية لن تكون أبدا لغة رسمية أو وطنية إلا اذا قبل بها الشعب في استفتاء شعبي، إلا أنه بعد الاحداث التي عرفتها منطقة القبائل إثر قتل الشاب "قرماح ماسينيسا" في ثكنة للدرك في منطقة القبائل، والمطالب المتكررة لحركة "العروش" باستعادة مكانة الامازيغية كلغة وطنية وتدريسها في المنهاج، تراجع الرئيس من موقفه السابق، وعدّل الدستور بإدراج الامازيغية كلغة وطنية دون اللجوء للاستفتاء الشعبي. راجع في هذا الخصوص:

هوام الشيخة، " التعديلات الدستورية في الجزائر: وسيلة لتجسيد الديمقراطية أم لحل الازمات الوطنية؟ "، نص ورقة بحثية مقدم في إطار الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، المنعقد في 6-8 ماي 2008، بكلية الحقوق، جامعة الاغواط، الجزائر، ص.703.

(45) نص خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمّة، مؤرخ في 15أبريل2011، متوفر على الرابط التالي:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

(تاريخ الاطلاع عليه: 5مارس2019)

غير معروفة النتائج التي قد يثيرها في الساحة الوطنية، والتي قد يكون من شأنها إخراج المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية غير المحسومة أو القضايا العالقة للوجود، وعلى رأسها طبعا القضية الأمازيغية، سيما وأن المؤشرات الظرفية التي رافقت موجات الحراك العربي، كانت تصب في صالح فتح جبهات الإصلاح الديمقراطي على مصراعيها ورفع سقف المطالبات الشعبية إلى أعلى حد ممكن لها.

وفرّت هذه المستجدات السياق الديمقراطي الأمثل ولحظة ثمينة للحركات النضالية والتنظيمات المدافعة عن الهوية الامازيغية للتنظيم والبروز الإعلامي والثقافي على جميع الأصعدة، لاسيما في وسائط الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي[1]، كان له وقع مباشر في تعميق أدوات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، والمطالبة بالحقوق اللغوية والهوياتية الهادفة لترسيم الهوية الامازيغية في الدستور، وهو ما تم فعلا بتلبية السلطة السياسية لهذه المطالب بمناسبة إقرار التعديل الدستوري في 6 مارس 2016،الذي عزّز مجال التمتع بالحقوق والحريات وممارسة الديمقراطية، فضلا عن اعترافه بالأمازيغية كلغة رسمية للدولة.

ب-هاجس المساس بالثوابت الوطنية وغموض مفهوم اللغة الرسمية

القاعدة العامة أن الأحكام الدستورية شأنها شأن القوانين تخضع لمنطق التعديل، لكن مع مراعاة الاختلاف في الإجراءات التي تتسم بالتشديد بالنسبة للأحكام الدستورية مقارنة بمرونتها في القوانين.

---

(46) **عبد الجليل معالي**، مرجع سابق، ص.12.

لكن ثمة بعض المبادئ والاحكام الدستورية التي لا تسري عليها قاعدة المراجعة أو إجراءات التعديل، لاتسامها بالجمود الدستوري (*La **Pérennité** Constitutionnelle*)[1]، بحيث تعد بمثابة قيود موضوعية لا يمكن تعديلها مطلقا لاعتبارها من الثوابت الأساسية للدولة، وهي التي نص عليها الدستور الجزائري في المادة 212 (تقابلها المادة 178 قبل تعديل2016).

من طائفة المسائل الواردة في نص المادة 212 أعلاه المعنية بالجمود الدستوري، ما جاء في نص الفقرة الرابعة منها: "لا يمكن لأي تعديل أن يمس العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية". إلى هنا لا يوجد إشكال، لكن الاشكال سيبرز في كون موضوع التعديل الدستوري المؤرخ في 10 أبريل2002 قد أضاف نص المادة 3 مكرر والتي تنص: "الأمازيغية لغة وطنية". وعليه فالتعديل يتعارض والمادة 212 من الدستور، التي تمنع أي تعديل يمس بمكانة اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية ورسمية، فدسترة اللغة الامازيغية باعتبارها لغة وطنية يمس بالجزء الأول من مكانة اللغة العربية، وهذا ما يبيّن أن السلطة عمدت إلى تجاوز مبدأ دستوري في سبيل دسترة الامازيغية، والمفارقة أن القيد

---

(47) انظر:

Olivier LEPSIUS, "Le contrôle par la cour constitutionnelle des lois des révisions constitutionnelles dans la République Fédérale d'Allemagne", Cahiers du conseil constitutionnel N27 (Dossier: contrôle de constitutionnalité des lois constitutionnelles) Janvier2010, disponible sur le lien suivant: https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/cahiers-du-conseil-constitutionnel-n-27-janvier-2010

تاريخ الاطلاع عليه:20-03-2019

الدستوري يتعلق بأحد الثوابت الوطنية(العربية)، وهي نفس الصفة التي تنطبق على الحكم الدستوري المضاف(الامازيغية).

هذا الاشكال الدستوري "الفريد" لم يعد كذلك، حيث نجد المؤسس الدستوري قد كرّره وبشكل متطابق، بمناسبة التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أضاف مواد عديدة للدستور من بينها المادة الرابعة، التي اعتبرت الامازيغية لغة رسمية، مما يعيد طرح نفس الاشكال السابق بالنسبة لوضع اللغة الامازيغية، ولكن هذه المرة بتعارضها مع مكانة العربية باعتبارها لغة رسمية.

ولعلّ الأمر يزداد غموضا عند قراءة نص الفقرة الثانية من المادة 3 من الدستور التي تنص على أن العربية تظل اللغة الرسمية للبلاد، الامر الذي يستدعي التساؤل عن التكييف الدقيق لمآل اعتبار الامازيغية لغة رسمية للدولة، هل هو مرتبط بمسائل فنية متعلقة بتوفر ظروف استعمالها كضبط حروف كتابتها مثلا؟، كما قد يفهم من نص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الدستور: "**يكلّف المجمع بتوفير الشروط اللازمة لترقية الامازيغية قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد**"، أم لغرض سياسي آخر عامل الوقت كفيل بكشفه.

فضلا عن ذلك، فان الاعتراف بالصفة الرسمية للأمازيغية كلغة رسمية لا يرقى بها لنفس المصاف الذي تتمتع به اللغة العربية، التي تعد من القيود الموضوعية الواردة في نص المادة 212 من الدستور التي لا يطالها التعديل الدستوري، وهي مكانة لا تتمتع بها اللغة الامازيغية رغم أنها لغة رسمية، لأنه لا

يوجد ما يحول دون إمكانية "سحب" هذا الوصف عنها بمجرد أي تعديل دستوري مستقبلا [1].

أما الاجتهاد الدستوري فنجده قد أغفل تماما مسألة المساس بالقيود الدستورية، عندما قام بتبرير إجراء ترسيم الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، بل بالعكس، نجده قدّم تحليلا سياسيا عاما أكثر منه قانونيا دقيقا، وذلك عندما اعتبر الامازيغية عامل ضروري في تماسك مكونات الهوية الوطنية للدولة، وهذا ما يستشف من رأي المجلس الدستوري رقم 16/01 المؤرخ في 28 يناير 2016[2] الذي جاء فيه: **"اعتبارا لتعديل المادة 4 مكرر وإضافة الأمازيغية بكونها لغة رسمية، واستحداث مجمع جزائري للغة الامازيغية يكلّف بتحديد الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيدها لغة رسمية، تهدف إلى تجسيد وترقية مكونات الهوية الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية حول تاريخ الجزائر وهويتها وقيّمها الروحية والحضارية".**

هذا الاشكال كان في وسع السلطة تفاديه، وعلى الاقل درء "شبهة" عدم دستورية ترسيم اللغة الامازيغية كلغة وطنية أو رسمية، وذلك باللجوء للإرادة الشعبية مباشرة بدل القيام بالتعديل عن طريق الموافقة البرلمانية، وبالتالي كان الأمر يستدعي استفتاءً شعبيا وفق تنص عليه المادة 208 من الدستور، باعتبار

(48) من الناحية القانونية ليس ثمة مانع يحول دون ذلك، وهذا رغم الاقرار بالتداعيات السياسية والاجتماعية الوخيمة لهكذا إجراء.

(49) جريدة رسمية عدد 06 مؤرخة في 3فبراير2016.

الشعب صاحب السيادة ومالك السلطة التأسيسية [1]، غير أنّ السلطة فضّلت الالتفاف على طلب مشورة الشعب مباشرة، واستعمال المادة 210 من الدستور التي تجيز التعديل دون الرجوع إلى الشعب.

يمكن الاستنتاج أن الموقف الرسمي كان يتحرك دوما كرد فعل لاحتواء أزمة الهوية الوطنية، بواسطة التعديلات الدستورية التي ظلّت أبرز الحلول المتوفرة بيد الدولة لمعالجة مسألة الهوية الامازيغية.

ت-اعتماد خيار الموافقة البرلمانية كبديل مفضّل لدسترة الهوية الامازيغية

تتلخص جدلية تعديل الوثائق الدستورية بتحديد فاعلين مركزين يتوقف عندهما موضوع ومآل التعديل الدستوري، الأول يتعلق بسلطة المبادرة بمشروع التعديل، بينما يتحدد الثاني بالسلطة المالكة لقرار الموافقة. يسمح الدستور الجزائري تعديل الدستور بثلاث سبل مختلفة:

الخيار الاول الوارد في نص المادة 208 من الدستور، يتيح لرئيس الجمهورية سلطة المبادرة بمشروع التعديل الدستوري، ويرجع أمر الموافقة عليه بيد الشعب عن طريق الاستفتاء.

الخيار الثاني الوارد في نص المادة210 من الدستور، يجعل سلطة المبادرة بالتعديل بيد رئيس الجمهورية، الذي يعرضه على الموافقة البرلمانية، بعد حصوله على الرأي المعلّل من المجلس الدستوري.

---

(50) حسب نص المادة السابعة من الدستور، مرجع سابق.

الخيار الثالث المنصوص عليه في المادة211 من الدستور، يخوّل البرلمان سلطة المبادرة بالتعديل الدستوري، الذي يعرضه رئيس الجمهورية للموافقة الشعبية بواسطة الاستفتاء.

بالعودة لمسار التعديلات الدستورية المقرّة لأبعاد الهوية الأمازيغية في الدستور، نجد خيار الموافقة البرلمانية الإجراء المفضّل دوما لدى السلطة السياسية المبادرة بالتعديل، لتسوية مطالب ترسيم الأمازيغية بصفتها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة. وهذا بالرغم من كونه الاجراء الوحيد من بين الخيارات الثلاثة السابق ذكرها الذي يتجنّب الحصول على التزكية الشعبية سند الشرعية المباشرة. وعلى هذا الأساس يتاح لنا بداهة التساؤل عن سبب تفادي اللجوء للاستشارة الشعبية كونها السبيل الأمثل المجسّد للشرعية الدستورية وللممارسة الديمقراطية، كونه يشرك إرادة الشعب مباشرة في تقرير مراده وليس عن طريق ممثليه في البرلمان؟

وبالرغم من إحجام السلطة المبادرة بالتعديل عن إبداء أسباب اختيار سبيل الموافقة البرلمانية، فإنه ثمة من عزى الأمر إلى خشية السلطة من رفض الشعب الجزائري لدسترة اللغة الامازيغية إذا ما تمت استشارته في ذلك [1].

نعتقد أن مسألة مجتمعية بحجم الهوية الأمازيغية وما تحمله من أثر راسخ في وجدان الشعب الجزائري تمتد لتاريخه وحاضره ومستقبله، لا تقل شأنا وأهمية عن الازمة الامنية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء، والتي حسمتها السلطة

(51) **عبد الكريم مختاري**، مرجع سابق، ص6.

باستشارة الشعب في مناسبتين متتاليتين بواسطة آلية الاستفتاء (1). وعليه فإن كان اعتبار الأمازيغية لغة وطنية أمرا طبيعيا لكونها جزء أصيل من هوية الوطن، فإن" ترسيمها كلغة رسمية للدولة يستدعي استفتاءً شعبيا وليس موافقة برلمانية كما حدث في تعديل الدستور سنة سنة2016، باعتبار الشعب صاحب السيادة وصاحب السلطة التأسيسية كذلك، فضلا عن كون المسألة الامازيغية قضية مجتمع، وتثبيتها كأحد أركان الهوية الوطنية للدولة الجزائرية، يحتاج لفتح نقاش واسع بين الدولة ومختلف شرائح المجتمع وفئات المجتمع المدني لمنحها الشرعية الدستورية الكاملة والمكانة السامية والحصانة الملائمة لها، حتى تقطع الطريق أمام جميع ضروب المزايدات السياسية أو الثقافية.

كما أنها ليست قضية السلطة وحدها حتى تستفرد بطرحها للموافقة السياسية عن طريق البرلمان، الذي يجسّد شرعية منقوصة في كل الحالات، سواء بالنظر إلى ميولاته الحزبية الموافقة لاتجاه السلطة المبادرة بالتعديل، أو إذا ما قورن بشرعية الشعب مصدر السلطات.

أما الجواب المنتظر من المجلس الدستوري باعتباره يقدّم رأيا معلّلا قبل عرض مشروع التعديل على الموافقة البرلمانية، ينظر خلاله في احترام مشروع التعديل للثوابت الدستورية المقيدة في نص المادة212 من الدستور والتي من ضمنها اللغة العربية، كما سبق لنا التطرق إليها سلفا، فنجده وكأنه قد وقع في حرج

---

(52) نقصد بهما: الاستفتاء الشعبي حول قانون الوئام المدني سنة1999، والاستفتاء الشعبي الخاص بقانون المصالحة الوطنية سنة2005.

قانوني ومطّب سياسي صريح أوقعته فيه السلطة المبادرة بالتعديل، جعله يقدّم حججا عامة وسطحية لتبرير التعديل (1)، متجاوزا ومتجاهلا النظر في مدى احترام التعديل الدستوري للقيد الأساسي المذكور.

2- دسترة الامازيغية حتمية لبناء الدولة الوطنية: " الهوية الوطنية المكتملة".

رغم النقائص الكثيرة التي تؤخذ على طريقة استعمال السلطة السياسية للحلول الدستورية للتعامل مع القضية الامازيغية في إطار مسار استكمال الهوية الوطنية للدولة الجزائرية، فإن الحل الدستوري المجرّد يبقى أبرز الحلول الناجعة لترسيم وتثبيت البعد الامازيغي في هوية الدولة الجزائرية، بما يحمله من مقومات ودلالات سامية تجسّد ركائز الوحدة الوطنية، وتقوّي دعائم الانتماء والانتساب للوطن، وتتيح التمتع بالحقوق المترتبة عن الثقافة الامازيغية ضمن الاطر الديمقراطية لممارسة المواطنة المعترف بها في الدولة.

أ- البعد الامازيغي صمام أمان للوحدة الوطنية

تعد مسائل الهوية وما تحمله من أبعاد تاريخية وثقافية ولغوية من أهم مرتكزات البناء المفاهيمي للدولة الوطنية، وهي دعامة جوهرية لدحر لدعوات الانفصال والاستقلال الذاتي وتعزيز للوحدة الوطنية على عكس ما يتوقعه البعض[2]. فانتقال الأمازيغية من حيّز المسائل الثقافية واللغوية إلى قضية سياسية ومطلبية، برّر

---

(53) انظر:

الرأي رقم 01/ر ت د/م د، مؤرخ في 2002/04/03، يتعلق بمشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 22 لسنة 2002، ص. 04.

[2]**عبد الجليل معالي**، مرجع سابق، ص.12.

بعض المخاوف من أن تتحول هذه المطالب إلى دعوات انفصالية. مخاوف لم تقتصر على المؤسسة الرسمية للدولة فقط، بل امتدت إلى جهات فكرية وسياسية تدافع عن وحدة دول المغرب العربي وسيادتها، أو تطرح مطالب عروبية تسعى إلى تجاوز حالة "الدولة القطرية" الراهنة [1]. لكن الموقف الرسمي مع القضية كان يترقب أكثر من تأثير العامل الخارجي أو التدخل الأجنبي.

إن البعد الخارجي في هذه القضية يمتد مباشرة إلى الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تغذية روح التفرقة ونعرات التمييز بين الامازيغ والعرب، وتنمية النزعة الانفصالية [2]. وكان يناور أحيانا بالرهان على دعم الأمازيغ لدعم "الجزائر الفرنسية"، وللتقليل من سطوة اللغة العربية بأن يصنع لها منافسا قويا، لكن الإنصاف التاريخي يقتضي الإشارة إلى الدور النضالي والتحرري الكبير الذي مارسه الأمازيغ باستبسال في مقاومة الاستعمار[3] ، والذي يضعهم فوق كل مزاعم أو نوايا التخوين والتدجين أو العمل ضد المصلحة العليا للدولة. أما مخاوف التيار الأيديولوجي الذي كان ينادي بعروبة الجزائر، من التهديدات المتعلقة بتنامي موجة مطالب الهوية الأمازيغية، فسرعان ما تراجع على وقع تغيّر التوجه الرسمي للدولة من القضية الامازيغية، التي التقطت مطالب الحركات النضالية ولو بمضض، وقامت باحتوائها وإسقاطها بشكل تدرجي في سياسة استكمال الهوية الوطنية

(55) مرجع نفسه.

(56) هوام الشيخة، مرجع سابق، ص.703.

(57) **عبد الجليل معالي**، مرجع سابق، ص.12.

للدولة[1]، ابتداء من سنة 1995 تاريخ إنشاء أول هيكل رسمي للدولة يُعنى برد الاعتبار للأمازيغية، مرورا بإقرارها كمكون أساسي للهوية الوطنية في ديباجة الدستور، حتى لحظة دسترتها كلغة رسمية للدولة سنة2016.

فترسيم البعد الامازيغي في هوية الدولة، ولو أنه جاء في سياق متوتر كثمرة لنضال عسير لسؤال الهوية في الجزائر، فإنه ساهم إلى حد بعيد في عقلنة مطالب واحتجاجات حركات النضال الثقافي والامازيغي، وشكّل ارتياحا شعبيا لدى شريحة واسعة من فئات المجتمع، جعل الأمر يظهر وكأنه مصالحة تاريخية [2] وقطيعة مع عهد التنّكر والاقصاء الذي عانى منه الامازيغ، ومكسب ثمين في سبيل تقوية شعور الانتماء للوطن وتحصين رابطة المواطنة الهوياتية في إطار تنوع ثقافي ولغوي يحميه القانون الأساسي للدولة. هذه النتائج غيّرت كثيرا من حدة الطرح الهوياتي للقضية الامازيغية، وضيّقت منافذ التوظيف السياسي لها أو المزايدات الحزبية باسمها. بالمقابل نجح الاعتراف الرسمي بالأمازيغية في سحب البساط من دعاة الانفصال أو الاستقلال [3] قابله توحيد لمكونات المجتمع المختلفة وتعضيد تماسك

(58) المفارقة أن الرد الرسمي على ترسيم الامازيغية في الدستور، ميّزه تصريح الرئيس السابق ليامين زروال الذي قال فيه: "نحن كلنا أمازيغ". انظر:

مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص.636.

(59) **محمد شاوش اخوان**، الحركة الأمازيغية في الجزائر: من1945-2016، مذكرة ماستر في التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص.76.

(60) أبرز فصائلها الجناح الراديكالي الذي يطالب بالاستقلال الذاتي منطقة القبائل ضمن حركة سميت الحركة من أجل الحكم الذاتي لمنطقة القبائل، Mouvement pour l’autonomie de la Kabylie (M.A.K)، يترأسها المغني فرحات مهني، والتي لا تزال تمارس نشاطها إلى اليوم. أنظر موقعها على شبكة الانترنت:

http://www.makabylie.info/

الجبهة الوطنية للوقوف ضد مطالبها الانفصالية، ما أظهرها بالنتيجة كحركات تسعى لتفكيك الوحدة الوطنية وبتر الهوية الامازيغية من كيان الدولة، كونها جزء لا يتجزأ من ثوابت الهوية الوطنية المعترف بها في وثيقة الدستور.

ينطبق الامر إلى حد معين مع مخاوف التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات الاثنية والحقوق الثقافية للأمازيغ، وذلك بعد أن تم إحداث القطيعة الرسمية مع التهميش والاقصاء الثقافي (1)، نتيجة الاعتراف بالبعد الامازيغي كثابت أساسي من ثوابت الهوية الوطنية للدولة.

ب-دسترة الامازيغية دعامة للتخلي عن التوظيف الايديولوجي ومكسب لبناء مشروع مجتمعي

كانت الأمازيغية في الجزائر في لحظات زمنية محدّدة من بناء الدولة الوطنية تمثل حاجز صد في مسيرة بناء الجزائر المستقلة وبالتحديد لمسار التعريب الذي انخرطت فيه الدولة بكل ثقلها السياسي والمؤسساتي[2].فقد كان الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" ينظر إلى مسألة التعريب بأنها لبنة أساسية في تحديد الهوية الوطنية وفي تأكيد "عروبة" الجزائر(3). وهكذا كانت الحركات الأمازيغية تقاوم، حسب

---

(61) هذا رغم الاقرار بأن ثمة بعض العوامل التي تساعد على إلى حد ما من الشعور بالإقصاء والتهميش كتماطل الدولة في تجسيد المكاسب المعلنة في الدستور.

[2]**عبد الجليل معالي**، مرجع سابق، ص.12.

(61) أعلن أحمد بن بلة موقفه صراحة من هوية الدولة الجزائرية في تجمع شعبي بعد الاستقلال، في أن صرح: " نحن عرب، عرب، عرب"، أنظر: مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص.636.

تصورها، سلطة تقصيهم، وتفرض روايتها للتاريخ والهوية الوطنية [1]. لذلك من التجنّي إظهار الامازيغية كمنافس شرس للعربية في تحديد هوية الدولة، ولكنها ردة فعل مشروعة ضد التوظيف الإيديولوجي لعروبة الجزائر المسهم في الإقصاء المعنوي والثقافي للوجود الامازيغي ونكران للأصل والتاريخ.

إن قراءة جديدة لتاريخ الهوية السياسية للجزائر بكل حيثياته ومتغيراته، المتضخم بتمجيد ايديولوجيا القومية العربية، والاسلام السياسي، ولعقيدة النهج الاشتراكي، يستدعي مراجعة لمفهوم الهوية الوطنية لتصبح هوية ثقافية ووجدانية وحضارية تعكس تاريخ الدولة، ومع اعتقادنا بأن ترسيم البعد الامازيغي في الدستور كأحد مكونات الهوية الوطنية لم يأت في ذات السياق، ولم يطبق من قبل الدولة ضمن استراتيجية أو خارطة طريق أو منهجية مدروسة، وإنما فرضته عوامل وتراكمات أخرى مطلبية وظرفية، أملت على السلطة السياسية تغيير موقفها الرسمي من القضية الامازيغية وحثتها لانتهاج سياسة قانونية للتكريس المرحلي للبعد الأمازيغي في هوية الدولة.

ومع ذلك فإنه ليس ثمة مانع يحول دون فتح السلطة السياسية سؤال الهوية الوطنية للدولة بكل مكوناتها للنقاش العام في سياق جديد يشرك المواطن وفعاليات المجتمع السياسية والمدنية ككل والهياكل الاكاديمية ذات الاختصاص[2]، لمناقشة

---

(62) **عبد الجليل معالي**، مرجع سابق، ص.12.

(63) لا سيما المجلس الأعلى للغة العربية، والمجمع الوطني للغة الامازيغية المنصوص عليها في المادتين 3و4 من الدستور.

مشروع مجتمعي متكامل يراعي المكاسب الدستورية التي حظيت بها المسألة الامازيغية، ويرمي لبناء التوافق المجتمعي حول القيم العليا للوطن ودحض محاولات التشكيك الهوياتي، وذلك بترتيب أسس الانتماء للوطن من دون إقصاء وتنكر أو تهميش، وترك التناقض الايديولوجي المركّز على القومية العربية، ولكن من دون إهمال حق الانتماء للأفق العروبي، الذي لن يكون نقيضا للهوية الوطنية [1] وهو ما يسهم بالنتيجة في تقوية مشروع البناء الديمقراطي للدولة الوطنية الذي يقبل التعدد الثقافي واللغوي بالاستناد على هوية وطنية متكاملة.

(64) يرى "حسن طارق" أن بناء الدولة الوطنية للدول العربي يستدعي التركيز على مفهوم الجنسية كعامل انتماء، وتحرير الوجدان من الفلسفة الايديولوجية، وإعادة رسم مفهوم الانتماء ككل مع إعادة بناء العروبة بوصفها افقا مستقبليا مدعوما بالشرعية الدستورية والديمقراطية وليس الخطابات العرقية والرومانسية. انظر:
حسن طارق، "الدولة الوطنية بعد الثورات: من جدل الأيديولوجيا والهوية إلى دولة المواطنين"، مجلة سياسات عربية، العدد9، السنة2014، ص.ص86-87.

خاتمة

الامازيغية مسألة ضاربة في عمق المجتمع الجزائري بتاريخها الأصيل الذي مكنّها بأن تحظى بخصوصية ثقافية في الوجدان الشعبي. فالأمازيغية تمتاز بماض عريق عايش مختلف الحضارات الفينيقية، البيزنطية والرومانية، وقاوم مختلف محاولات طمس الهوية والشخصية الامازيغية التي تعرض لها، والتي كانت حدتها أكثر من طرف الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي أثبت جسارته ومدى تمسكه بهويته وثقافته وأحقيته في التمتع بثرائه الثقافي الذي يترجم تاريخه العريق. لكن هذا الزخم الثقافي لم ينل حظه في جزائر الاستقلال، نتيجة سياسة التنكر الرسمي لمسألة الهوية الامازيغية، ومحاولة تجاوزها وتهميش دورها في كيان الدولة الجزائرية والنظر إليها كحاجز ثقافي يعيق الأيديولوجية السياسية المتبعة من قبل الدولة آنذاك، وهو ما قدّم سببا وجيها لبروز الحركات النضالية المدافعة عن الثقافة الأمازيغية والمنادية برد الاعتبار لها، والتي عجّلت في بروز أزمة هوية شائكة انتقلت فيها مطالب حركات النضال من المطالب الثقافية إلى المطالبات السياسية للاعتراف بالقضية.

التفتت السلطة السياسية لهذه المطالب والاحتجاجات، واستجابت لها بشكل مرحلي مزامن لحدة وقوة المطالب النضالية، وذلك باتخاذ سياسة قانونية تقوم على إدخال تعديلات دستورية انطلقت من الاقرار بالبعد الامازيغي كأحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية في ديباجة دستور1996، ثم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في تعديل2002 فترسيمها كلغة رسمية للدولة في تعديل2016. وتخللت هذه

المراحل الدستورية تأسيس هياكل وطنية لاستكمال ترقية الهوية الامازيغية، وتعميم استعمالها لاسيما في المؤسسات التعليمية.

ومع الاقرار بالمكاسب التي أحرزتها الجزائر في مسيرة الاعتراف باللغة والثقافة الامازيغية باعتبارها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة الآن، وذلك من خلال استجابة السلطة السياسية لأهم المطالب ذات الدلالة الرمزية والشرعية للقضية الامازيغية وهو الاعتراف الرسمي بها، فضلا عن اعتبار الاعتراف الدستوري دعامة أساسية لتقوية الوحدة الوطنية، وتكريسا للمصالحة مع التاريخ وتخلّيا عن الايديولوجية الهوياتية أو المزايدات السياسية بالقضية، ومكسبا لغويا وثقافيا يمكن تثمينه في مسار بناء الهوية الوطنية، فإنّ مراجعة السياق العام الذي رافق مراحل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، يكشف بعض النقائص التي تحد من فعالية استعمال الحل الدستوري للمسالة الأمازيغية، يمكننا إيجازها مشفوعة بالحلول التي نراها مناسبة، كما يلي:

-عند مراجعة خلفيات التكريس الدستوري نجد السلطة قد تحركت دوما تحت ضغط المطالب والاحتجاجات بل بعد اندلاع الازمات الوطنية أحيانا المطالبة بترسيم الامازيغية، بدل أن تبادر هي بمناقشة الحلول الملائمة لتسوية مسألة الهوية الامازيغية لكونها قضية وطنية مركزية وليست جهوية.

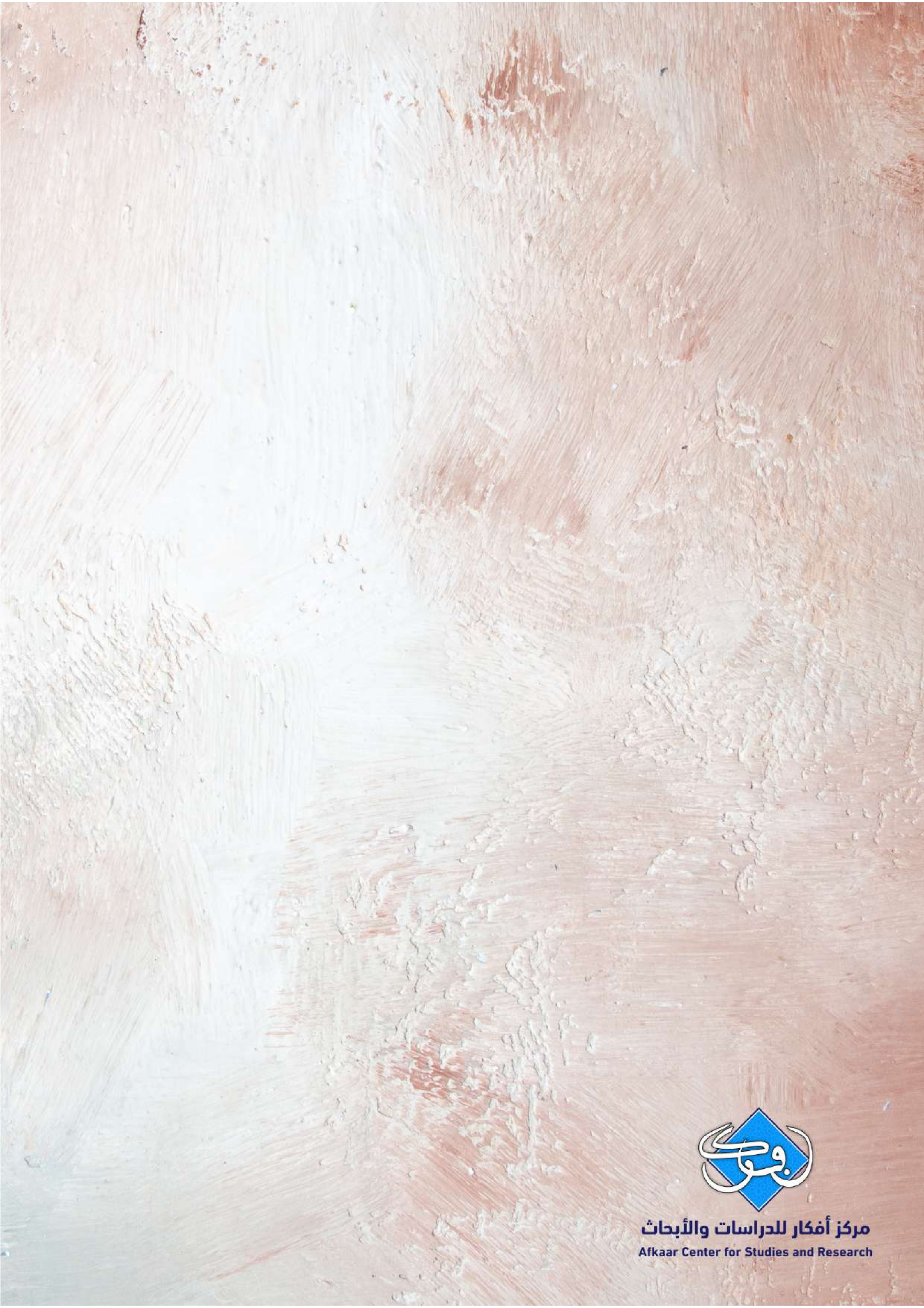
-إن مناقشة الاجراءات القانونية التي طرحت في سياقها الحلول الدستورية يكشف وجود تناقضات وإشكالات جمة، أبرزها ما يتعلق بمدى دستورية إجراء دسترة الامازيغية لتعارضها مع مكانة اللغة العربية باعتبارها من القيود الدستورية

غير المعنية بالتعديل والتي تغافلت السلطة النظر فيها، فضلا عن اعتماد السلطة السياسية لآلية الموافقة البرلمانية، بدل اللجوء لاستشارة الشعب مباشرة بواسطة آلية الاستفتاء باعتباره الخيار الأمثل لتجسيد الارادة الشعبية وتحصين المسألة الامازيغية.

-افتقار السلطة لاستراتيجية متكاملة لإدراج الامازيغية في برامج استكمال الهوية الوطنية، فبرغم مدى التقدم في ترقية الامازيغية سيما في المجالين اللغوي والثقافي، لازالت المسألة الأمازيغية تعرف تعثرا في مدى تكريسها الفعلي في الواقع المعاش لا سيما في المستوى الرسمي والمؤسساتي.

- ترسيم المسالة الأمازيغية في الدستور جاء في شكل استجابة السلطة لمطالب حركات النضال، بحيث اختزل قرار الترسيم المسألة في فعل احتجاجي ورد فعل رسمي، وهذا لمعالجة مسألة مجتمعية وهوياتية بحجم القضية الأمازيغية، وذلك بدل طرحها في إطار مشروع عام مجتمعي ينخرط فيه جميع الفاعلين السياسيين والنقابات والمواطنين وتنظيمات المجتمع المدني، بغية الوصول لتوافق وطني حول تثمين البعد الامازيغي باعتباره من المقومات الاساسية لهوية الدولة، وهو ما يسمح بإرساء هوية وطنية متكاملة للدولة تجسد وفاقا مجتمعيا ووعاء ديمقراطيا جامعا من

-دون إقصاء ولا تشكيك، وتشكل انعكاسا حقيقيا وواقعيا للتنوع الثقافي واللغوي الذي ينطبع به المجتمع الجزائري.


مركز أفكار للدراسات والأبحاث
Afkaar Center for Studies and Research